عدد خاص

صوت كردستان

DENGÊ KURDISTAN

ناطقة باسم جبهة التحرير الوطني الكردستاني
(ERNK)

العدد (36) كانون ٢ - شباط 2000 - السعر /2500/ ل.ل.

مرافعتي مشروع للجمهورية الديمقراطية وحلّ للقضية الكردية

الافتتاحية

إلى الصحافة والرأي العام

رسالة القائد عبد الله أوجلان بمناسبة عام 2000

إننا نودع قرناً جلب على الإنسانية كثيراً من الآلام والمآسي الكبيرة. ولهذا فإنني أرى أن القرن الحادي والعشرين يتضمن بعض الزيف. ونحاول التعمق في فهم واستيعاب القرون الماضية، حيث إننا نخوض الصراع لأجل نشر وترسيخ جوهر الإنسانية الذي كان موجوداً في بدايات التاريخ ونعمل لأجل نقل ذلك إلى أعوام الألفين.

هذا الجوهر والتعبير عن الحرية بدأ بأمثال سقراط وعيسى عليه السلام على أرض الأناضول وميزوبوتاميا. ذلك الجوهر الكامن في فلسفة الحياة لسيدنا موسى وزرادشت وماني وسيدنا محمد (ص) والقيم التي نمت وترعرعت بهذه الفلسفة على أرض الأناضول لتركيبها مع حلاجي منصور ونسيمي والولي حجي بكتاش ويونس امره ومولانا وبير سلطان عبدال لتحملها إلى أعوام الألفين.

إن المعاناة المريرة في القرن العشرين تسببت في نضوج الجهود الدؤوبة لبحث الأنسانية عن الحرية، فالقرن الماضي كان ملينا بالعبر والدروس التاريخية على هذا الصعيد. وبات من الضروري على البشرية أن تحل قضاياها بالوفاق الديمقراطي وبثقافة التسامح، بدلاً من مشاعر الحقد والانتقام. فمثلما تأسست الجمهورية في العشرينات بقيادة مصطفى كمال بمصاعب كبيرة وبمنتهى الاثارة والنشوة. يجب أن تبذل جهود اجتماعية وتضحيات عظيمة الآن وبنفس الاندفاع والنشوة لأجل تأسيس الجمهورية الديمقراطية. كما اننا نبحث عن الحل الديمقراطي داخل الجمهورية وليس في خارجها.

إن تمردنا الذي طبع الربع الأخير من القرن العشرين بطابعه لم يعادي جوهر الجمهورية بل تناقض مع شكل الإدارة الأوليغارشية. فنحن لم نكن ضد الجمهورية إطلاقاً، بل كنا نتمرد ضد الجمهورية المبهمة على يد الأوليغارشية وضد الكردية التي تحولت إلى سلعة للتجارة بيد الأقوياء. وهذا التمرد الذي حدث ضد الجهل الكبير وضد السفالة والظلم وكان تمرداً بهدف إلى منح الجمهورية جوهرها الديمقراطي أيضاً.

ولهذا السبب يجب على كل الشخصيات والتنظيمات والأحزاب والقوى التي ترى مصالحها كامنة في الديمقراطية الحقيقية وفي السلام والأخوة، يجب أن تتوحد وتتكاتف لتصبح قادرة على تجاوز الزيف الذي أصبح تقليداً والمصالح الضيقة والسياسات التي تجني منافعها من دماء ودموع الشعوب، يجب إزالة ذلك. فذلك هو المفهوم الذي يفرضه التاريخ على الجميع في يومنا هذا. وتركيا التي يجب أن تأخذ مكانها كعضو نزيه كريم بين أسرة شعوب العالم في أعوام الألفين إلى نحن بصددها قد دخلت في مرحلة النمو والتغيير اللازمين لأجل ذلك. فالقرن الحادي والعشرين سيكون قرناً للتنوير ولانتصار الديمقراطية في تركيا والعالم.

إن اللقاء الأخوي بين الكردي والتركي في بداية الألفية الماضية استمر في بداية القرن الماضي من خلال بذل الجهود والآلام المشتركة الكثيرة والحماس الكبير لدى تأسيس الجمهورية. ونحن اليوم نخوض نضالاً لا هوادة فيه في سبيل الوصول إلى هدفنا في تحقيق وحدة مبنية على أسس الحرية ضمن الجمهورية الديمقراطية التي تستطيع وضع طابعها على أعوام الألفين وسط حماس كبير وانطلاقاً من هذه الأسس نأمل أن تجلب أعوام الألفين السلام والأخوة والحرية على أرض الأناضول وميزوبوتاميا.

وانني مؤمن بأن ذلك أفضل جواب يمكن إعطاؤه للدخول إلى عام ٢٠٠٠ وعلى هذه الأسس فإنني أحيي الجميع.

عبد الله أوجلان
1999/12/31

المؤتمر الطاريء السابع يشكل بداية جديدة لحزبنا ولشعبنا

بعد استعدادات كثيفة استغرقت شهوراً انعقد مؤتمرنا الطارئ السابع بحضور ما يقارب أربعمائة عضو يمثلون كافة منظمات الحزب في الفترة مابين ٢ - ٢٣ كانون الثاني ٢٠٠٠ وحقق نجاحاً كبيراً.

إن هذا المؤتمر الذي انعقد بناء على نداء القائد أبو وقرار إدارة الحزب في الأيام الأولى من القرن الجديد والألفية الجديدة قام بتقييم شامل وعميق لمرحلة التغيير والتحول هذه. ومن خلال القرارات المختلفة التي تم اتخاذها وبتصميمه الحاسم يشبه ما قام به حزبنا في السبعينيات وبداية الثمانينيات، لأجل خلق تطورات عظيمة لتصبح بداية كبيرة وجديدة لشعبنا.

إن مؤتمرنا كان بمثابة مؤتمر طارئ لأجل إحداث تغييرات وتحول على المستوى الاستراتيجي، وقام بطرح التجديد وإعادة البناء، وكان استمراراً وإتماماً لمؤتمرنا السادس الذي جرت محاولة عرقلته بالمؤامرة الدولية، وهذه حقيقة باتت معروفة. حيث انعقد مؤتمرنا هذا في ظروف استمرار المؤامرة الدولية الكبيرة، واستمرار الهجمات المتنوعة الكثيرة على حزبنا وشعبنا. وقيام كل الأطراف بإجراء حساباته المختلفة.

البقية ص ١٤

بيان من القائد عبد الله أوجلان إلى الصحافة والرأي العام

قمة القادة التي عقدت يوم الأربعاء ١٢ و2 كانت مهمة وتوصف بالتاريخية. وأملي أن يأتي السلام والديمقراطية، فقد انتابني مخاوف من قرار خاطئ يتسبب في ضياع مستقبل الوطن ولست أنا وحدي كنت سأخسر كل ذلك، بل الدولة والمجتمع والجميع كان سيخسر.

البقية ص ١٥

الحلقة الثانية من مرافعة القائد:

تجارب الحل الديمقراطي

من خلال هذا المدخل الطويل حاولنا إيضاح كيفية وصول القضايا إلى حلول لها في ظل النظام الديمقراطي ووضعها إطاراً لذلك. حيث يجب علينا التوقف طويلاً حول القضايا التي تمثل الشكل الديني أو القضية الكردية التي تسبب الخوف والارتعاد للكثيرين، وكيفية حلها ومثلما السبب الرئيسي لتعقيد هذه القضايا هو عدم قدرة النظام على تطوير هذا الاطار لحل القضايا، فإن أصحاب القضية مسؤولون أيضاً بنفس المستوى لأنهم لم يستطيعوا فرض هذا الاطار ووضعه حيز التنفيذ والطرح. ولهم دور كبير في تعقيدها. فهذا الإطار كان يجب طرحه في الستينيات والسبعينيات ليدخل حيز التنفيذ في التسعينيات على يد ممثلين صادقين لهذا الطرح. وهذه الفرصة التي ضاعت في السابق يجب أن لا تضيع مطلقاً في أعوام الألفين لما لهذا الانجاز من أهمية فتجربة ومصير كل القوى الديمقراطية بات مرتبطاً بهذا الطرح. ومن الواضح أن قضية (ذئذ) وقضيتي ستلعب الدور الرئيسي والحصري في هذا التوجه. وقبل التطرق إلى قضايا النظام الديمقراطي وتطبيقه في تركيا، وحتى يتم فهم هذه الأحكام بشكل أفضل. علينا سرد التجربة العملية في أوروبا بشكل مختصر لما في ذلك من فائدة. وبهذا الصدد فإنني أستشهد بكتاب « الحضارة الديمقراطية » الذي كتبه ليسلي ليبسون، حيث ذكرته سابقاً في دفاعي وكان قد صدر في الستينيات، إلا أنني أعتقد أن ما ورد فيه لا زال هي القضية اليومية في تركيا، حيث فيه أمثلة أثبتت قناعتي في الحلول التي وردت، ولهذا أرى فائدة في سرد بعض المقتطفات منه.

البقية ص ٢

بطاقة تهنئة وعهد بالولاء

تهنئ قائدنا عبد الله أوجلان وجميع كوادر ومناضلي حزبنا حزب العمال الكردستاني (PKK) وجميع أبناء شعبنا الكردستاني المضحي، بمناسبة إتمام المؤتمر الطارئ السابع للحزب، وإيماناً منا بالنهج الجديد الذي وضع لبنائه الأولى القائد أبو. وتحت شعار "حرية النشاط السياسي للقائد أبو والسلام لكردستان" نعاهد القائد والحزب والشعب بالسير خلف هذا النهج حتى تحقيق أهداف شعبنا في الحرية والسلام والديمقراطية

أسرة جريدة صوت كردستان
2000 - 2 - 10

مرافعاتي مشروعُ للجمهورية الديمقراطية وحلٌ للقضية الكردية

الحلقة الثانية من مرافعة القائد

فالبحث علمي، ثم ثبت صحة ما ورد فيه في يومنا هذا بما يشبه النصر الكبير، مما زاد من قيمة الأفكار الصحيحة الواردة، والمثال الذي سأختاره هو سويسرا التي تشكل جوهر أوروبا وعقدة قضاياها المذهبية والثقافية واللغوية. فبعد الصراع المذهبي الذي استمر لقرون طويلة كان الدرس التاريخي الذي استوعبوه هو: " في النتيجة وصلت الأطراف المتصارعة إلى الهلاك. عندما لم يستطع أي طرف إنهاء وإزالة الطرف الآخر، وفهموا جلياً بأنهم إذا لم يحققوا وحدتهم من جديد، فإن كونفدراليتهم (شكل الوحدة) ستسير نحو التشتت والانشاق، عندها استوعب السويسريون الحكمة والعبرة من التسامح، فبدلاً من الموت والقتل، تفاهموا ضمناً على الحياة والإحياء وهكذا تحقق التسامح وقبول الأطراف لبعضها أصبح أساساً لوحدتهم، وتطورت الديمقراطية لديهم على شكل الوفاق بين المختلفين، وأصبحت معاهدة بينهم." فالانفصال على أساس اللغة بين السويسريين أصبح قوة دافعة للوحدة بينهم، وذلك مثال بارز على ذلك التطور

" وهكذا فإن الانقسام والتشتت الذي كان موجوداً أصلاً في المجتمع السويسري، أضيف إليه اختلاف وتنوع اللغات، فإن الأغلبية التي تتحدث بالألمانية - وهؤلاء هم الأغلبية العددية المطلقة - فإن هذه نقطة تعتبر لصالحهم، ولكنهم أبدوا تفهماً واحتراماً متعقلاً نحو مواطنيهم الآخرين وأعطوا تنازلات بالغة في موضوع اللغة. ففي الدستور الموضوع عام 1848 تعتبر اللغات الفرنسية والإيطالية والألمانية لغات رسمية وطنية. واعترف بالاستخدام الرسمي لها على قدم المساواة. بل ذهب السويسريون إلى أبعد من ذلك أيضاً، ففي الزاوية الجنوبية الشرقية من البلاد حيث المناطق الجبلية الوعرة وفي كانتون غريسونس" حيث هناك إدارة محلية، ويتحدث الشعب هناك بلغة إيطالية محرفة إلى الألمانية وتسمى "رومانشية" ولا يزيد عدد هؤلاء عن 50 ألف نسمة. وأراد هؤلاء اعتبار لغتهم لغة مستقلة أكثر من أن تكون لهجة من اللهجات. وأرادوا الاعتراف بلغتهم كلغة رسمية وطنية رابعة في البلاد وفي الاستفتاء الذي أجري في عام 1938 تم قبول هذا الاقتراح بنسبة عشرة إلى واحد. وهذا يعتبر حقاً احتراماً وتقديراً من طرف الأغلبية نحو حقوق أقلية صغيرة. وهذا مظهر يستحق كل الاحترام والتقدير بدون شك "

ويستمر الكتاب: " إن الإنسان المعاصر المتحضر في سويسرا وحد بين مجتمع منقسم من حيث اللغة. ثم قادوا ذلك عن طريق الديمقراطية. ويعتبر هؤلاء قد حلوا قضيتهم. وهذا الوضع من كثرة اللغات لا يعني أنه لا توجد صعوبات ومشاكل. بل على العكس من ذلك فإن السويسريون يعتقدون أن فوائد ومنافع التنوع تفوق أضرارها وتجلب منافع أكثر. وأريد أن أقول بأنهم وصلوا إلى التوازن في ذلك. فهم استخدموا تقنيات الديمقراطية وأعطوا لكل مجموعة اجتماعية حقها في تقرير مستقبلها. وبذلك ساهموا في ترسيخ المثالية الديمقراطية. وهذا ما يدعونا إلى التوقف والتفكير في الممارسات والمبادئ التي أدت إلى هذه النتائج. فقبل كل شيء برغم هذا الوضع السويسريين إلى لغة لغة ثانية. ففي المناطق التي يتحدث سكانها الألمانية. أما في المناطق التي يتحدث سكانها اللغة الألمانية فهم مرغمون على تعلم لغة أخرى من أصل لاتيني. فأي سويسري تلقى تعليمه بشكل جيد، لا بد وأن يتعلم ثلاث لغات على الأقل.

" إن هذا التنوع في اللغة يحقق علاقة خاصة فيما بين السويسريين أنفسهم وفيما بين سويسرا وجيرانها من الدول. فبواسطة هذه اللغات الأوروبية العريقة يتم تقاسم الثروة الثقافية الفرنسية والألمانية والإيطالية إلى جانب أن إيطاليا تشعر برابطة خاصة تربطها بسويسرا، وفرنسا تنظر إلى سويسرا نظرتها إلى باريس، والألمان ينظرون إلى سويسرا بخنظرتهم إلى النمسا والمانيا تماماً. وكل ذلك أمور طبيعية جداً وبناء عليه فإن رابط اللغة هذه تلعب دوراً مركزياً في ارتباط سويسرا بجيرانها وتحول دون شعور سويسرا بالوحدة والعزلة. والسويسريون هم أكثر الشعوب انتماء إلى أوروبا ولكنهم سويسريون أقحاح في نفس الوقت وبشكل لا يعلى عليه من الوطنية. ويشعرون بالفخر والاعتزاز بانخاذهم السياسي عن جيرانهم. ويتكرونهم على ما تحقق لهم من سلام ورفاه في بلادهم. وكل جزء من السويسريين يفتخرون بانتمائهم ويحافظون على هويتهم. وكل جزء من السويسريين يحترمون انتماء وهويات الأجزاء الأخرى ويحافظون على هويتهم. ويشعرون بالحاجة إلى ذلك. ويعرفون كيف يجعلون الاختلاف فيما بينهم مصدراً لقوتهم ونجحوا في هذا التحول "

إن التأثير المتبادل لهذه الأضداد يظهر بشكل ساحر. ولا يمكن التغاضي أو تجاهل الغنى الناتج عن تنوع اللغات. عندما يتجول المرء في سويسرا، ومقارنة ذلك مع البلدان الأخرى نرى أن سويسرا موطن صغير من حيث السكان، ولكنها ليست بلد ذات مواصفات مسطحة وخصائص محددة "

" إن جذور الدولة السويسرية، وتحقيقيه للاستقلال، وانضمامه القطعي جلب عليهم بالمقابل فيالهم بتحقيق ديمقراطية متجانسة ويعتبر ذلك بمثابة نصر سياسي لهم وعندما ننظر إلى وضع السويسريين من حيث الاختلاف الغني في الداخل والضغوط الآتية من الخارج نجد أنهم هم الذين صنعوا سويسرا، واستطاعوا الاستمرار في وحدتهم، وتطويرهم الديمقراطي ويعتبر معجزة حقاً بالاضافة لأن سويسرا تعطي الدليل على القاعدة وتدخل التعديل على الأمور التي يقبل الجميع بصوابها وصحتها "

وفي النتيجة فإن التجربة السويسرية في موضوع التنوع اللغوي والثقافي يعكس اختصارها في معادلة متكاملة: فالتنوع اللغوي منحهم قوة بدلاً من أن يكونوا مصدراً للضعف. وتسامحهم في مواجهة هذا التنوع هو سبب في تحقيق استقلالهم وتجذير ديمقراطيتهم. بل هو نتيجة لذلك "

(الحضارة الديمقراطية ص125 - 128)

هذه الأمثلة البارزة تؤكد لنا أن التنوع اللغوي والثقافي يمكن أن يكون مصدراً للقوة لأجل تجذير الديمقراطية وحماية الاستقلال. ونتيجة لذلك بشكل واضح لا غبار عليه، ولا شك أن في ذلك دروس وعبر لتركيا التي تضم موزاييكا من اللغات والثقافات. وإذا أخذنا في الاعتبار بأن القضية الكردية يمكن إعادتها إلى قضية تحرر لغوي وثقافي نجد أن هناك دروساً بارزة يمكن الاستفادة منها

ولناخذ مقتطفاً آخر طويلاً بعض الشيء فيما يتعلق بمعنى الدستور الديمقراطي. أن هذا الموضوع هو موضوع الساعة في تركيا أيضاً.

" إن الشرط الأول للدستور الديمقراطي هو تحقيق المساواة بين جميع المواطنين المرتبطين بإدارة الدولة. وانطلاقاً من ذلك يجب أن يقوم المسؤولون بإجراء الانتخابات لتحقيق المساواة ضمن هذا الإطار. وذلك يعني أن الديمقراطية والدستور لا يضع فروقاً بين المواطنين والأعراق على شكل درجة أولى ودرجة ثانية. وفي إطار الحقوق والمسؤوليات الأساسية لا يعترف بالفروق العرقية والعقادية واللغوية، والأجناس، والانتماء الأسري، والثروة، وأية ديمقراطية تشمل الجميع بالمساواة في هذه الحقوق الأساسية. وأي واحد يتم إبعاده عن هذه المساواة الدستورية عمداً أو يتم إبعاده إلى المرتبة الثانية فسيتوصل إلى نتيجة أن هذا الدستور لا يشمله. ووجود أية مجموعة في هذا الوضع دليل على أن الدستور ليس ديمقراطياً. وإذا اعترضت هذه المجموعات على الدستور، ولم ترتبط به، ورفضته فسيصبحون على حق من الناحية الأخلاقية والسياسية ولهذا لا يمكن تطبيق الديمقراطية على المجموعات التي ترفض وجود بعضها الإنساني الطبيعي، أو ترفض المساواة فيما بينها وعندها لا يجدي الدستور ولا السبل الأخرى لتحقيق الوفاق. ولهذا فإن دستور الديمقراطية يجب أن يتناول رضى قبول الجميع وطوعية الوحدة قبل أي شيء آخر" (الحضارة الديمقراطية ص 348).

ثمة مثال آخر وهو الوطن الانكليزي، ونظامه الدستوري الذي يحمل صفة أفضل تطبيق في العالم. وهو البلد المختار الذي يحل قضاياه بالديمقراطية وبالنظام الحضاري. وكيفية الوصول إلى ذلك الوضع أمر مختلف لانثيراه.

" إن انكلترا القرن العشرين قادرون على الاستمرار في نزاعاتهم الصغيرة بأمان، لأنهم إلى الإنكليز الاسكوتلانديين والغال والايرلنديين، من البروتستانت والكاثوليك، ومن الأرستقراطيين والعوام، والأقطاعيين، والصناعيين قد أنهوا تنكيلهم، واستغلالهم وجرائمهم في المراحل الغابرة ووضعوها نهائياً لما قاموا به. والتعاوهم اليوم هو ثمرة للأزمات والانتصارات التي مروا بها في الأمس.

وهنا نرى كيفية وصولهم إلى استنتاج ديمقراطية دستورية متكاملة بعد قرن من التناحر والصراع، حيث إبداعية النظام الديمقراطي شكل أكبر تطلع لهم، ولغة الديمقراطية هي المتطور، وأستاذ هذا الأمر هم انكلترا.

ثمة مقتطف آخر مهم من حيث المبادئ والبرامج التي يتم تطبيقها في مرحلة من المراحل ثم تدعو الحاجة إلى إعادة النظر فيها " إذا كان يتم وضع المبادئ قبل تحديد البرامج، فعندما يتم تطوير هذه البرامج يجب إعادة النظر في تلك المبادئ من جديد. ذلك أمر واقعي لا بد منه. فالطموحات والمثاليات يمكن أن توضع لأجل إيقاظ ممارسة أو عمل يجري استخدامها ويجب ذلك. ولكن كلما تراكمت التجربة والخبرة العملية، وعلى ضوء الأمور الممكنة يجب وضع صيغة مناسبة من جديد لهذه الأهداف والمثاليات ولهذا فإن الممارسة السياسية والفلسفية يجب أن تكون متواصلة ومتأثرة ببعضها على الدوام. ونظراً لأن البرامج المطبقة تخلق التغييرات في الشعب باستمرار فإن ذلك يؤثر على المجتمع والسياسة. فالأهداف المثيرة والمقدسة لدى الأجداد قد تصبح سرداً بدون معنى لدى الأحفاد. والمثاليات المجردة يجب أن تحقق تطابقاً مع الأوضاع الخاصة المتغيرة دائماً "

عند وجود النظام الديمقراطي نرى كيف تقوم التنظيمات بتغيير مبادئها وبرامجها وتقوم الدول بتغيير دستورها في الأوضاع الخاصة المتغيرة. وعندما تصبح تلك المبادئ متناقضة في الممارسة العملية، ونرى كيفية وضرورة التطابق مع المستجد هنا بشكل واضح. ويبدو جلياً بأنه لن يعطى اعتباراً أو قيمة لتلك المبادئ والبرامج التي تتناقض مع الممارسة العملية.

والأمر الذي يجب فهمه من تلك المقتطفات الطويلة هي العبارة التي يرددونها في تركيا أيضاً وهي " الديمقراطية لا يمكن أن تبقى عاجزة عن إيجاد الحلول ". ولكن هذا لا يجد معناه في الممارسة العملية كما يبدو واضحاً. وعند النظر إلى موقعنا ووضعنا من حيث الحركة الديمقراطية، والقضايا التي نواجهها لأجل الفرار الصائب والتصميم نجد أننا أمام فرصة سانحة كبيرة لأجل الحل

والأمر الواضح جداً هو البلاد الأوروبية التي استطاعت حل أهم القضايا الوطنية واللغوية والدينية في بداية القرن العشرين واستطاعت بناء أقوى الأنظمة الديمقراطية في يومنا هذا وهو الأمر الذي أي إلى تحقيق التطور الشامل والتفوق المبهر في تلك الأنظمة التي أقامتها وبهذا المعنى فإن التحولات الأوروبية كانت تطبعاً لدى الجمهورية منذ السنوات الأولى لتأسيسها فالمهمة التي تركها أتاتورك هي " الوصول إلى مستوى الحضارة المعاصرة بل وتجاوزها كقوله أيضاً " نحن أسسنا الجمهورية وأنتم ستطورونها " وهذان أمران يمكن حدوثهما بتحقيق التحول الديمقراطي في الجمهورية فقط. فالمجموعة أبدت موقفاً لمبرالياً في سنواتها الأولى من خلال حكومة " فتحي أوكيار" وتجربة " الفرقة الحرة " حيث شكلت المحاولات الأولى لتطبيق الديمقراطية التي كان يتطلع إليها أتاتورك. فهو الذي قال عن المظفرين الأقوى للسلطة في تلك المرحلة وهما ألمانيا هتلر في ظل التسلط النازي، والديكتاتورية السوفيتية بقيادة ستالين وتوقع " الانهيار لهذين النظامين ". وكان بذلك يعبر عن ثقته بتفوق الديمقراطية حتى في تلك الأيام. ولكنه لم يستطع الوصول إليها وتطبيقها. وفيما بعد الحرب العالمية الثانية، فإن الديمقراطية التي نادى بها الحزب الديمقراطي وجعلها شعاراً له تكون سوى مظهراً سطحياً. لأجل تمهيد الطريق أمام الأوليغارشية. وتركيا تحدثت عن الطراز الديمقراطي الغربي كثيراً منذ الخمسينيات. ولكنها لم تنزل إلى جوهر الموضوع مطلقاً. وهذا الوضع أدى إلى الصراع الثقيل بين اليمين واليسار وإلى ثلاث انقلابات عسكرية، مما أدى إلى التوتر والعنف في الوسط السياسي. وذلك دليل وتعبير عن عدم توفر التطور الديمقراطي. والآلام التي لازلنا نعاني منها في يومنا بكثافة.

أما في المناطق التي يقطنها الأكراد فهناك تمرد، ومعاناة وآلام كبيرة ولا يهم اسم الحالة، ولكن هناك ممارسة للعنف والقضايا الاقتصادية المعقدة، والاجتماعية، وهذا الوضع ورد في اعتراف كثير من المسؤولين الرسميين وفي تقارير كثير من المؤسسات والجهات المعنية بشكل متكرر.

ولكن إلى جانب ذلك هناك نشاط ديمقراطي كبير، يجب انضمت إلى الانتخابات الأخيرة ما ينوف عن العشرين مجموعة تمثل الأحزاب والأفكار المختلفة. واستطاع الجميع استخدام أصواتهم الانتخابية. ويعتبر ذلك تطوراً لا يستهان به من حيث الممارسة الديمقراطية. ولكن من الواضح أيضاً بأن العنف والديمقراطية لا يمكن أن يسيرا معاً، ويجب حل كل القضايا التي تشكل مصدراً للعنف بالوسائل السلمية التي تتوافق مع الديمقراطية ذلك يعني أن المرحلة التي نحن بصددها والتي تضم قضايا دينية واثنية وثقافية مختلفة تشكل عبئاً أمام تحقيق التحول الديمقراطي. ولأجل تحقيق أي تقدم على صعيد الديمقراطية يجب وضع هذه القضايا على طريق الحل التي يتناسب مع النظام الديمقراطي الذي يراد تحقيقه، فحلها يعني العبور إلى الديمقراطية. والذي يجب رؤيته جيداً هو

أن الدولة التركية المعاصرة تعاني من العنف والكوارث بأشكالها ومن الثورة والثورة المضادة والانقلابات منذ ما يقارب القرنين عندما فرضت على السلطان سليم الثالث التنازل عن السلطة في بداية القرن التاسع عشر بعقد معاهدة " وهذان أمران يمكن العنف لا يؤدي إلى الحلول بل يزيد من تعقيد القضايا وتشابكها. ويعرقل التقدم والتطور، بل أصبح يتكرر بشكل متطرف. وهذه حقيقة تاريخية ملموسة ومن المفروض إزالة هذا الوضع في عهد الجمهورية تماماً وأعتقد أن كل الشرائح والقطاعات باتت متفقة على هذا الطرح. فقد تجاوز هذا الموضوع هو الأساس في تركيا. فلم يعد هناك من يؤمن بحل القضايا عن طريق العنف، ويجب أنه قد تم استنباط الدرس التاريخي الكبير من طرف مجلس الأمن القومي الذي بات ينادي في طروحاته بالتجوء إلى خلاقية وإبداع الديمقراطية رغم ما يحوزته من قوة كبيرة ومنذ منتصف التسعينيات، لأجل حل قضايا المرحلة التي نمر بها الآن. فالجيش لم يعد يلجأ إلى الانقلابات. وحساسيته تفوق حساسية كل الأحزاب التي تدعي الديمقراطية. حيث يقوم بالتدخل بمقاييس الديمقراطية وعندما يتم البحث في علاقة الجيش والديمقراطية في يومنا، ويقوم كل فرد بالمطالبة بالديمقراطية بأقصى مداها لشخصه، وقيام الجيش بدور متابعة الموصفات الديمقراطية، أمر له علاقة بأمن الوطن بدون شك. ولكن هذا الأمن الذي يحرص عليه كثيراً أمر مرتبط بالديمقراطية بدون شك أيضاً وذلك بدعو إلى التقدير والاحترام لمفهوم الديمقراطية. ومن هذا الجانب نرى أن تاريخية المرحلة ذات ماهية ديمقراطية. والحل موجود في عدم عجز الديمقراطية. وإذا لم يتم فهم تلك الحقيقة لضرورتها الملحة. فليست هناك قوة تستطيع الصمود في مواجهتها ولو بالانقلاب. والجيش في يومنا هذا لم يعد بشكل عقبة في طريق مرحلة الديمقراطية ولا تهديداً لها. بل على العكس بشكل القوة الضامنة لسير المرحلة بشكل صحيح

فلماذا الأمور هكذا؟.. لأن للقضايا علاقة قوية بجوهر الديمقراطية، ولأنه لم يعد هناك مجال لشيء سوى الوعد والتنفيذ العملي، فالقوة لم تعد قادرة على حل القضايا، بل تزيد من تعقيدها ولأن الحل بات مرتبطاً بالإبداع ضمن النظام الديمقراطي. والديمقراطية لم تعد حاجة بسيطة بالنسبة لتركيا، بل بات ضرورة لا بد منها، والجيش بات يلعب دور التوجيه رغماً عنه. وباسمي الشخصي فإنني أقدر عالياً هذا الموقف الإيجابي منذ عام ١٩٩٦، حيث لا نستطيع سوى أن نكون مساندين لهذا التوجه، حيث أوضحت ذلك في تلك الأيام، واستجبنا مع هذا التوجه من خلال وقف إطلاق النار المتكرر الذي لم يلق نجاحاً كبيراً، وعلى هذا الأساس كثفت جهودي نحو البحث عن الحلول، وأشعر بضرورة توضيح ذلك كتطور تاريخي لا بد من ذكره.

فحتى لم تقم كل المؤسسات الأخرى السياسية والاقتصادية المختلفة المدنية بالإعراب عن رغبتها بشكل صريح إلا أنها تقوم بالبحث عن الديمقراطية بشكل دؤوب. حيث لا يوجد قطاع يتهرب من التحول الديمقراطي، ومن طرح القيمة التاريخية للمرحلة. حيث كتبت تقارير كثيرة، وعقدت مؤتمرات وندوات، كلها تدل على هذا التوجه، ووسائل الإعلام تعكس هذه الحقيقة باستمرار، مما يدل على تاريخية هذه السنوات وأن التحول الديمقراطي بات جوهرياً، وإثباتاً قاطعاً على هذا التوجه.. والحقيقة الأخرى هي أن الجميع ابتداء من أعلى المستويات في الدولة ووصولاً إلى المواطن العادي يقبل بأن ما يجري لا يمت إلى الديمقراطية بصلة، والمؤسسات الأساسية في الدولة مثل الدستور ورؤساء المحاكم العليا باتوا يطالبون برفع العقبات الموجودة في طريق مبادئ الديمقراطية نحو اللغة والفكر والأحزاب السياسية، ويكررون رغبتهم هذه في هذه الأيام وفي ذكرى تأسيس مؤسساتهم بينما البرلمان فلا زال يقع في إشكالات اليمين. وموقف هذه المؤسسات الأساسية في الدولة نحو الديمقراطية دليل آخر على حساسية وتاريخية المرحلة وخصائصها المصيرية. ولأجل الاستدلال على الحل لهذه المرحلة المتشابكة والأجواء المعقدة، وقيمة وأهمية وكيفية الحل الديمقراطي نقتطف هذا الموجز عن التجربة العالمية بهذا الصدد، فقد يكون ذلك معبراً:

" ولكن الاشتباك يجب أن يحتوي في بنيته نوعاً من الحدود، فإذا لم يكن تحت السيطرة فقد يسفر عن نتائج هدامة لدرجة إزالة ذاته عن الوجود، فإذا لم نستطع تحديد الميول الهدامة لدينا فإن إمكانية بقائنا كبشر متحضرين تنعدم، ولهذا فإن الصراع يجب أن يأخذ شكل مؤسسات بضمانات إدارية، ومرتبطاً بتلك المؤسسات بشكل وثيق، وبالإضافة إلى النقاش حول أهداف المستقبل، نحن مرغمون على وضع حياتنا اليومية ضمن إطار منظم، فمثلما ستفتح صراعات اليوم الطريق أمام نظام المستقبل، فإن نظام اليوم أيضاً هو نتيجة لاشتباكات الأمس. واستمرار المجتمع في وجوده يحتاج إلى إدارة ومواطنين، وقواعد وأجهزة ومسؤولين يقومون بمسؤولياتهم بانتظام وبكلمة واحدة، نحن بحاجة إلى دولة. ولكن هذه الدولة يجب أن تترك المجتمع مفتوحاً أمام التجديد لتحقيق التطور، ولهذا يجب أن يتوفر النقاش السياسي الذي يؤدي إلى تغييرات ضمن الدولة وبهذه الوسيلة فإن الواقع يجب أن يجد طريقاً للتقرب من المثالية دائماً. والمؤسسات التي تعمل بشكل جيد وقادرة على المحافظة على وجودها هي التي تستطيع إقامة توازن معبر بين الانفتاح أمام التجديدات والاستمرارية في أدائها. فإذا لم يتحقق هذا التوازن، فإن الجهاز الإداري يصبح في وضع متناقض مع القوى المتطورة ضمن المرحلة السياسية ".

" بناء عليه هناك توتر بين السياسة والدولة، فميزة الديناميكية لدى السياسة ترغم البنية الساكنة في الدولة، لأن هناك ميزة الإنسيابية في السياسة، وهي تشبه البحر الذي يضم قوى التيارات المضطربة التي يصعب السيطرة عليها وإدارتها، وبالمقابل فإن الدولة تضم بنية معروفة، وتبحث عن الوحدة والسلامة، ومقاييسها هي القوانين والنظام والسلطة، ومثلما يضرب البحر بأمواجه اليابسة إلى ما لا نهاية فإن الأمواج السياسية تضرب الدولة باستمرار، والنقطة التي يتم فيها التقاءهما هي الحكومة، وذلك اللقاء يشبه التقاء قوة موجة عاتية جبارة بصخرة لا يمكن زعزعتها على نحو لغز ميتافيزيائي. وحقاً فإن التمرد السياسي كالثورة مثلاً هي لحظة من ذلك.. وبناء عليه فإن مثل ذلك التوتر يجب أن يؤدي إلى تكوين نظام جديد ومثل ذلك النظام هو ما يسمى بالديمقراطية. فالديمقراطية من حيث شكل الدولة ومن حيث الجوهر وكيفية تناول القضايا والإدارة شكل فريد ليس له مثيل. ومن ناحية الأهداف معرقل بعض الشيء، حيث يعرقل الصراع بين المصالح والمجموعات والأشخاص بشكلها الهدام. ولكنها بناءة بدرجة أكبر من جهة أخرى فهي تسخر طاقات القطاعات السياسية المختلفة، والمؤسسات لخدمة منافع المصلحة العامة. الديمقراطية تعمل لأجل الإبداع في السياسة وجعلها خلاقة، وتعمل لأجل أن تكون الدولة حساسة وتعقد العلاقة بينهما، وهدف الديمقراطية هو زعزعة تلك الصخرة، وجعل تلك القوة صامدة باقية " (الحضارة الديمقراطية ص 235).

إن الجانب الذي أردت التأكيد عليه هنا هو التوتر في الأوساط السياسية مما يسفر عن العنف على شكل تمرد وانتفاضات ومرحلة الزعزعة التي تكون الديمقراطية بمثابة العلاج الناجع لها. فمثلما تقوم الديمقراطية بعرقلة التطرف في المصالح، تقوم بدعم الجوانب الإيجابية من خلال مؤسسات الدولة التي تقوم بتشخيصها بحيث تتصدى للاشتباك والتوتر من خلال إقامة توازن مذهل، وتحول دون تصعيد الاشتباك في السياسة والقوى من خلفها من خلال مؤسسات الديمقراطية في الدولة، فصاحب الجهد المبذول لأجل الحل يعني امتلاك حكومة مثالية أيضاً، والمهم هنا هو التوصل إلى الحلول قبل وصول القضايا إلى مرحلة الاشتباك. وبالديمقراطية من خلال أجهزة الدولة أي الحكومة لإقامة التوازن المطلوب، لدرجة جعل الوضع أكثر نفعاً للمصلحة العامة. أما في الأنظمة الأخرى فأن القوى الهدامة التي تقف وراء المجازر والانهيار في أوضاع التوتر، فتتحول في صراعها إلى قوى مفيدة من خلال الديمقراطية.. وهنا نستطيع رؤية الخلاقية العظيمة والإبداع في الديمقراطية. وذلك هو سر وسبب تفوق المجتمعات الغربية ومصدر قوتها. وبالطبع فإن الذي لا يستطيع تحويل الطاقة الهدامة إلى قوة نافعة سيخسر بشكل كبير، بينما الذي يستطيع تحقيق هذا التحول ومقاييس الديمقراطية هي آلية هذا التحول وهي التي تربح وتنجح.

إن النظام الديمقراطي في تركيا لم يترسخ لدرجة الاستفادة من التوتر السياسي وعرقلة سلبيات العنف، والاستفادة من الطاقات التي تخدم منافع بعض الأشخاص والمجموعات لجعلها مفيدة للصالح العام، ولهذا فإن خسارتها على مدى نصف قرن خسائر هائلة، تصل إلى أبعاد خسارة جيل بكامله، بالإضافة إلى خسارة لا محدودة مادياً ومعنوياً، والآلام كانت لا محدودة أيضاً. بينما تحقيق الديمقراطية كان كافياً للحيلولة دون حدوث ذلك كله بدون أدنى شك. فلو تم الوفاق بين الجميع عن إيمان، والتزم الجميع بما هو مطلوب، وتخيلنا عن ما كان يمكن تحقيقه من مكاسب، فلا يمكن إمساك أنفسنا عن التأسف على ما ضاع. والتجارب التي مرت على تركيا في الأربعين سنة الماضية بشكل خاص تدل على أن الديمقراطية هو الشرط الوحيد لتحقيق أفضل النجاحات، بل تحقيق الديمقراطية هو السبيل الوحيد أمام تركيا.

لقد تطرقت إلى ظروف ظهور الجمهورية التركية، ومن حيث التاريخ وواقع المجتمع آنذاك والتطور التاريخي، وقمت بمقارنة ذلك مع النظام الديمقراطي العالمي لأجل رسم إطار عام للقضية التي تجري محاكمتي بسببها ولا يهم إن سميتموها بالقضية الكردية أو قضية جنوب الشرق، أو قضية الإرهاب. فهناك حركة مشتركة لأجل التحرير، وهناك وحدة طوعية في الاسم، وبدلاً من حدوث الديمقراطية ورسوخها تحدث التمردات والانتفاضات، فما هي الأسباب الاجتماعية الكامنة وراء ذلك؟.. وبدلاً من تحقيق الديمقراطية تتحول إلى قضية مؤلمة ومعقدة.. وكل انتفاضة أو تمرد تزيد القضية تعقيداً، إلى درجة أن كل من يحاول حلها يحترق بنارها، وتتحول إلى واقع جرح مؤلم ومأساوي. بينما القضايا المماثلة في العالم لدرجة التذابح على مدى قرون، والدول التي شهدت تلك الصراعات والاشتباكات والمجموعات والمجتمعات في تلك الدول حققت حلولاً وتقدماً هائلاً في قرن الجمهورية، وحققت وحدة جميلة معطاء فيما بينها، والمثال الرائع على ذلك هو سويسرا حيث تحدثنا عنها ولنتحول كل الاختلافات والثقافات المتنوعة، والفروقات الدينية واللغوية إلى الخامات التي تدخل في بناء الاستقلال وتحقيق الديمقراطية، وقد استطاعوا النجاح في ذلك رغم القوى الكبيرة التي كانت تحيط بهم وتعمل لأجل الانفصال والتفرقة.. بينما نجد لدينا التاريخ المشترك ووحدة الدين، والتقارب اللغوي والثقافي، وخوضنا جميعاً حرب التحرير بشكل مشترك، ثم تأسيس الجمهورية والدولة ومؤسساتها بشكل مشترك، فلماذا لم نستطع إزالة أسباب التمردات والانتفاضات؟... ولماذا لم نستطع تطوير تلك البنية؟.. ولماذا لم نمنح القوة للجمهورية الديمقراطية التي تمثل حكم الشعب لتكون قادرة على حل هذه القضية؟.. والأهم من ذلك كيف يمكن منح هذه القوة؟..

على ضوء التجارب العالمية، فإن الحل الديمقراطي للقضية ليس ممكناً فقط، بل إن الشروط الموجودة تكاد تصل إلى المثالية في هذه القضية، فهناك التداخل والجغرافيا أي الوطن المشترك والانصهار الطبيعي في مجال الدين والثقافة على مدة قرون طويلة والتقارب الموجود بين الثقافات، والأهم من ذلك العيش تحت ظل دولة مشتركة باستمرار. كل ذلك يدل على مدى توفر ونضوج ظروف وشروط الحل الديمقراطي. وتوفر الوحدة والتقارب الواقعي بمقاييس التناقضات الدولية هي حقيقة علمية واقعة. فبمقدار ما تتناقض الانفصالية مع الأسس الواقعية نرى أن الشراكة والوحدة هي الأنسب. وقد تطرقت إلى أسباب ذلك في الأجزاء المتعلقة بذلك. ولكن باختصار شديد هي أن الطبقة الحاكمة في المجتمع الذي أغلبه من الأكراد والتي تتألف من الأسر الحاكمة والأغوات، والمشايخ والرؤساء الذين يرون أن مصالحهم لا تتوافق مع النظام، وارتباطاتهم القبلية والإقطاعية والدينية واستطاعوا ربط الشعب بأنفسهم على مدى القرون بهذه الوشائج، كانوا قادرين على استنهاض وبث التمرد في هذه الجماهير واستطاعوا الحيلولة دون ترسيخ الأسس الديمقراطية في الجمهورية، مما جعل هذه الاشتباكات هدامة وتفتح الطريق أمام الانفصالية. وبدلاً من اتهام الأطراف هنا أحاول إجراء تقييم علمي لما جرى. فالأرضية المناسبة للتأسيس، ثم قلق أحد الأطراف في فترة قصيرة وبشكل طبيعي على كيفية حماية الجمهورية، والمصالح المستمرة على مدى قرون للطرف الآخر التي لا يستطيع التخلي عنها، وعدم قدرة الأطراف على عبور جسر الديمقراطية في أجواء الصداقة والأخوة، أدى إلى تعميق القضية كما أقول.. ثم تصاعد العنف المتطرف، والخوف، والآلام والاغتراب، وكأن الجمهورية تمارس القمع بكل قوتها وتنكر وجود الطرف الآخر.. بينما الأكراد يقولون: " إنني موجود ولكنني أهرب وأتمرد ".

وهكذا حدثت المأساة والانشقاق وتجذر. والحقيقة كان يجب أن لا يحدث هذا، فالانصهار الطبيعي الذي يجري منذ قرون طويلة قد حقق تقارباً بين الكردي والتركي بحيث لم يكن أي داع للإنكار وممارسة العنف. بالإضافة إلى تطور اللغة التركية كلغة رسمية كان أمراً طبيعياً. فالأتراك كانوا جذوراً لأن تصبح تركيا أمة، ولا يمكن الاعتراض على ذلك لأنه أمر طبيعي ولا يمكن حدوث غير ذلك لأنهم القوة الأساسية في تأسيس الدولة. وعندما يجد الكل مكانه في هذا التحول إلى أمة، وكان أتاتورك يقصد هذا الواقع في جملته المشهورة " كم أنا سعيد لأنني تركي " وذلك هو المعنى التاريخي لذلك. حيث كان يرد بذلك على المقولة العثمانية التي تقول " الأتراك بدون إدراك ". فمثلما يقول أولئك الذين ينحدرون من جذور وأصول مختلفة ليقول بالإنكليزية: " إنني أنتمي إلى الأمة الأمريكية ". أو مثل السويسريين الذين يملكون أربع لغات وطنية رسمية وثقافات مختلفة ويقولون: " إنني أنتمي إلى الأمة السويسرية ". ولهذا فإن التحدث عن أمة واحدة في تركيا أمر لا يثير الاستغراب. فهنا لا يجري الحديث عن تكامل الأمة، ولكن يجب أن يتم النقاش حول ذلك.. وهذا الأمر يسري على أوطان ودول أخرى وتكاملها أيضاً.

فعلى الرغم من وضوح هذه الأمور إلا أنه لا يتم التوقف والبحث في معاني ومدلولات هذه الأمور من الناحية الاجتماعية والسياسية، بل هناك من يجعل من الموضوع سبباً للشوفينية والقومية المتطرفة، ليجعل منها قضية رئيسية، بينما قومية أتاتورك لا تعتمد على العرق والجذور القومية، بل تعتمد على ثقافة الأمة التي تعرضت للغربلة عبر التاريخ، إلا أن الانحراف عن هذه الأمة يحقق الأرضية المناسبة للقومية المقابلة. وهذه القومية التي لم تظهر إلى السطح في سنوات تأسيس الجمهورية عندما توحدت مع التطلعات الحاكمة في المجتمع الكردي كان من الطبيعي أن تتعمق الميول الانفصالية بعض الشيء، حيث لم يتم قبول ديمقراطية مشابهة لأوروبا لأجل التوحيد بين اللغة والثقافة والدين والفروقات العرقية، حيث يتم التخلص من سلبيات الاشتباك، ولأجل تحقيق المنافع العامة للمجتمع، بل لم يتم التفكير في ذلك. بل عندما تم دفع الديمقراطية جانباً بالكامل في الخمسينيات فإن الفروق بين الطبقات توسعت وكأنه تم الاستيلاء على الجمهورية من جديد وأصبحت البنية الأوليغارشية عائقاً في سبيل الديمقراطية. وعندما لم تتوفر الإمكانيات لحل التناقضات الطبقية واللغوية والثقافية وحتى الدينية في بوتقة نظام ديمقراطي، تصاعدت القضايا ووصلت إلى مرتبة الاشتباكات في السبعينيات. والقضية الكردية التي كان من الممكن إيجاد حل لها بكل راحة كسائر قضايا الديمقراطية، تحولت إلى شرارة في يد الشبيبة بسبب الجذور التاريخية، والمرحلة التي سيطرت على العالم من الاشتباكات والحروب التي أصبحت سمة تلك المرحلة. وقبل التعرف على الدولة والمجتمع والتاريخ، وبالمواقف الأيديولوجية الدوغماتية، وبالمثالية السياسية وجدنا أنفسنا في تمرد باسم (PKK). أو خلقناه. وبذلك تصاعد وهج القضية التي كانت قد أصبحت رماداً بفعل السنين، وحدث تمرد كبير. وليس هناك أي عنف يتصاعد إلى هذه الدرجة إذا لم يكن يعتمد على أساس اجتماعي. فالجميع يعرف محدودية الإرهاب الفردي، علماً بأنه لا يوجد أي عنف لا يستمد مبرراته من الواقع الاجتماعي... فأي عنف بلا هدف هو أخطر أنواع العنف، وبناء عليه هو جريمة. ولكن هذا الاشتباك الذي تجاوزت حصيلته أي حرب، ووصلت خسائره إلى المئات في يوم واحد، ووصل تأثيره إلى الملايين لفترات طويلة، لا بد أن تكون له جذور تاريخية اجتماعية عميقة، وقضية نابعة من هذه الأسس. وليس (PKK) سوى لاعباً لدور الشرارة الأولى.

والأمر الذي أريد الاستدلال عليه هنا هو كيفية ميلاد القضية بمقدار ما يتم البحث عن الحل لمثل هذه القضايا على الصعيد العالمي، وكيف هي الحال التي وصلت إليه القضية في تركيا بطليعة (PKK) الذي أتحمل مسؤوليته تماماً، وأشعر بالحاجة إلى طرح الموضوع بجوانبه التاريخية التي لم يتطرق إليها المدعي العام مطلقاً في لائحة الاتهام لأهمية الموضوع وأبعاده.. فوضع (PKK) معروف من الناحية الحقوقية، ولكن إذا لم نقم بمقايسة القضية بأبعادها التاريخية والاجتماعية بالمقاييس العالمية ونقارنها بالأمثلة العالمية التي تحقق حلها، فإننا سنتأسف على هذه المحاكمة أيضاً. فإن محاكمة تاريخية من هذا النوع يجب أن تجلب معها حلاً تاريخياً أيضاً، وتركيا تطلب منا ذلك بإلحاح كبير. فالجمهورية يجب أن تظهر قوتها الديمقراطية لأجل الحل، فهل ستفعل ذلك؟... هذا هو السؤال الذي يطرحه الجميع. فهذا هو التمرد الأخير، وإنني أعتقد أن ذلك سيصبح حقيقة من خلال قوة الوفاق التاريخي، وخلاقيته، فهل سيحدث ذلك؟... هذا هو السؤال..

إن مقايسة القضية بالأمثلة المشابهة العالمية وتكرار ذلك والتوقف عليها طويلاً مهم جداً حسب قناعتي، لارتباطها بالتاريخ والمجتمع. وطرح ذلك من خلال هذه المحاكمة بشكل جريء هو من متطلبات الجمهورية وتطور خصائصها الديمقراطية، وكذلك من ضرورات تعرفنا على واقعها والسلام الذي نتطلع إليه. ولأنه لا يوجد أمامنا أي سبيل آخر بشكل علمي، بل لا داعي للبحث عن سبل أخرى.. وبعد الآن سأحاول الإجابة على الأسئلة التالية، لأنه الاتهام الأساسي في لائحة الاتهام، ونظراً لورود ذلك في برنامج (PKK) وتطرقت إليه في كثير من أحاديثي، فهل هناك حاجة لدولة منفصلة؟... وهل ذلك أمر ممكن؟... وهل الأقوال والأفعال تؤكد ذلك؟.. وما هو الأمر الذي أثبتته الحياة؟... وهل الوحدة الإجبارية ممكنة مثل الانفصال؟... وهل يمكن أن يكون ذلك قوة للحل؟... وإذا لم يكن فهل الجمهورية والوطن المشترك والدولة الواحدة ستقوم باغتنام هذه الفرصة التاريخية من خلال الحل الديمقراطي؟...

القضية الكردية ليست انفصالية، بل هي قضية تحقيق الوحدة الديمقراطية مع الجمهورية

إلى جانب هذه الخطوة العريضة للقضية الكردية التي حاولنا رسمها للتطور التاريخي، فإن الواقع الاجتماعي يدل على الأسس التالية: حتى ولو كانت الطليعة للأتراك في الوطن الواحد أو الدولة التي تشكلت على ارض هذا الوطن أو مستوى التطور، فإن الأكراد كانوا تابعين لذلك في أجواء الأخوة. والمتمردون كانوا يتطلعون إلى المصالح الضيقة للطبقة المسيطرة سواء أكانت عائلية أو عشائرية أكثر من تطلعهم إلى تأسيس دولة منفصلة. ولم يستطيعوا الخروج عن نطاق تلك المصالح الضيقة.. وقطاع كبير من الشعب كان منذ البداية يتطلع إلى البقاء في وفاق مع الأتراك. والتيارات القومية الكردية حتى ولو طالبت بالانفصالية على مستوى الشعارات إلا أنها في المستوى العملي كانت تفتقر إلى النوايا والقوة والأعداد لذلك.. ولهذا فهي كانت تحكم على نفسها بالانزلاق إلى المأزق منذ البداية. حيث تتظاهر بالانفصالية ولأن ذلك كان يبقى شعاراً فإن نتائج ممارسات الدولة كانت تنعكس على الشعب، مما أدى إلى ظهور مجتمع جريح وذات بنية مريضة ضعيفة، وهذا الوضع جلب معه الشكوك والخوف والقلق، والجهل، وتخلفاً اجتماعياً واقتصادياً ونظراً لأن الدولة كانت تنظر إلى المجتمع كمجتمع متمرد فقد ظهرت ميزات المجتمع المنفي، وكأن الكل يرغب في الهرب والتخلص من هناك، والنفسية المتمردة أصبحت سمة في واقع المجتمع،

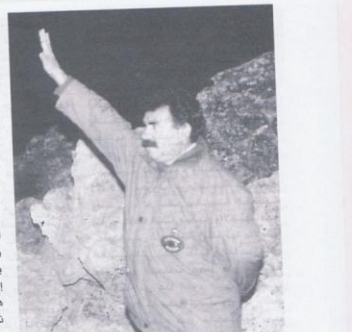

والدولة لا تولد من هذه البنية الاجتماعية، فلا المستوى الفكري، ولا الجغرافيا ولا المستوى الاقتصادي يعطي تلك الامكانية. واذا نظرنا إلى قضية العلاقة بين الأكراد والدولة نظرة علمية محضة نجد أن الوحدة الجغرافية هي الحل الأنسب الناجح وأن الظروف والامكانات مناسبة لذلك تماماً. أما إذا استعرضنا الخيارات المختلفة المتعلقة بذلك فسنجد:

أ - أن خيار الدولة المنفصلة يفتقر إلى الأسس المادية، من ناحية المصالح نجد أنه خيار لا يحقق الحل المناسب، فحتى لو كانت مطالبة بذلك، فإن اقامة العملية له ضعيف وحتى لو ظهر كيان على أرض الواقع فلن يحظى باعتراف من الجيران ولا على المستوى الدولي، وإذا تركنا ذلك جانباً، فإن أية دولة تريد المحافظة على استقلالها تحتاج إلى اقتصاد وإلى لغة وإلى وحدة اجتماعية، وإلى الدفاع عن نفسها، وبمد النظر إلى الواقع نجد أن هذه الأسس غير متوفرة حتى ولو لأجل يوم واحد. حتى لو توفرت المساندة الخارجية ففي شمال العراق هناك عجز عن اقامة اقتصاد كردي خاص، وهذا الأمر تابع من البنية الداخلية، ولهذه الأسباب فإن خيار الدولة المستقلة لا يتجاوز مستوى مقولة أيديولوجية بالنسبة للأكراد. وفي برنامج (PKK) يتم الحديث عن ذلك على المستوى الأيديولوجي، ولكن الممارسة العملية والتاريخية تدل على ميول الدولة والتكامل. ولكن جوهر الموضوع هو كيفية ربط هذه الوحدة.

ب - الخيار الثاني هو الفيدرالية أو الحكم الذاتي وهي الأشكال التي تتميز بتطبيق جزئي. فمن الناحية التاريخية ونظراً إلى البنية القبلية والعشائرية في المناطق الكردية التي تشكل أرضية مناسبة لهذه الخيارات، وخاصة عندما لم تكن الفيدرالية متوفرة، والبنية القبلية كانت قوية في بنية الدولة. كذلك الأسس الاثنية والقبلية تأخذ شكلاً من الحكم الذاتي، وهذه البنية كانت بعيدة عن أية ميزة قومية، ولا تطبق إلا على الإطار القبلي وحتى في يومنا هذا فإن لدى أكراد الجنوب هناك فرق بين مناطق صوران وبهدينان وبنية الحكم الذاتي لا تتطور ولا تتقدم لوجود هذه الفروق حيث القوة القبلية هي السبب الرئيسي في ذلك.. وما كان يجري تطبيقه في العهد العثماني هو الحكم الذاتي المعتمد على الأسس القبلية بشكل رئيسي، وحتى التمردات كانت تحدث عندما تتعرض البنية القبلية للخطر ولهذا يصعب إطلاق تسمية حركة معتمدة على الإرادة الشعبية الحرة على تلك التمردات، فالبنية الاجتماعية والذهنية الموجودة لم تكن مناسبة لتلك الصفة في تلك المرحلة. فأيديولوجية الأكراد الحاكمة والمنفعلة القبلية كانت تأتي قبل أي شيء آخر. وبهذا المعنى فإن التحدث عن الحكم الذاتي، وحتى الفيدرالية التي يتم النقاش حولها في يومنا هذا سنكون أشكال مرتبطة ببنية المجتمع المتخلف وهي لن تعطي الفرصة لتطور القيم والمكاسب الديمقراطية بشكل واسع، بل ستساهم في تنمية وتصاعد بقايا البنية القبلية والعشائرية والممارسة العملية لدى أكراد الجنوب دليل واضح على ذلك بالاضافة إلى العمالة والتواطؤ والانحياز إلى جانب من يريد الاستخدام للتحول إلى أداة في أيديهم. فذلك هو الشكل الأقرب إلى ذلك.. ونظراً لعدم توفر الديمقراطية فإن تلك الأرضية مناسبة للتمرد مما يفتح المجال أمام الإبادة. ورغم المنافسات الكثيرة والتجارب الجارية فإنه أسلوب الحل الذي يلقى كثيراً من الانتقادات وتناول ذلك بانتظار ينطوي على فائدة كبيرة.

ومن ناحية أكراد تركيا فإن الوضع يضم اختلافات وفروقات مهمة جداً، حيث اختلاف اللهجات، والتواجد الكردي التركي في مناطق كثيرة ووضع تلك المناطق، ووجود الأكراد في المناطق الغربية لتركيا بما يساوي عدد المقيمين في الشرق على الأقل مما يضعد الأسس المادية لطروحات الحكم الذاتي، وعدم مناسبة الأرضية الواقعية لهذا الطرح، حيث لا يمكن تطبيق الفيدرالية على ملايين الأكراد المقيمين في كل من اسطانبول، وإزمير، وأضنة وغيرها فمثل هذا التوزع السكاني يحدث في كثير من بقاع العالم وبدلاً من الحلول المحلية يتم اللجوء إلى مفاهيم الديمقراطية في اللغة والثقافة حيث هو الحل الأمثل لمثل هذه الحالات. فالسكان المنحدرون من أصول اثنية كثيرة ومختلفة يسكنون في مدينة واحدة أو منطقة واحدة بكثافة، وتأسيس الديمقراطية كمؤسسات هو التعبير الحضاري المعاصر لهذه الأوضاع، علماً بأنه يمكن تحقيق مناطق أكثر وتطور أكبر من خلال الادارات المحلية بشكل أفضل من المنتظر من الحكم الذاتي، وبشكل أكثر ديمقراطية، والتوزع الديموغرافي للأكراد والأتراك لا يتناسب مع كيان سياسي منفصل أو طوراز من الفيدرالية بل المؤسسات الديمقراطية الراسخة يحقق الحل الأمثل من حيث المساواة والحرية وإزالة العقبات عن طريق هذه الممارسة تتحقق الوحدة والتقارب وتتحقق الحلول التي تصبح مصدراً للقوة فالانصهار الطبيعي والبنية الاقتصادية والانسياب الاجتماعي المستمر منذ قرون قد حدث بشكل كثيف ومتداخل دون أن الموقف المطالب بالحكم الذاتي واطاره يبقى ضيفاً أمام الأرضية المادية الملموسة ويفرض الخناق على ما هو موجود..

جـ - الخيار الثالث هو الحل الديمقراطي - هذا الخيار الذي لم يتم التعبير عنه بشكل واضح ومكشوف، ولم يتم النقاش حوله لا نظرياً ولا عملياً، هو السبيل الذي أبى إلى حل كثير من القضايا على النطاق العالمي. وعدم حدوث ذلك بشكل سوء حظ يكبر بالنسبة لتركيا في يومنا هذا - بل هذا الوضع هو نتيجة لعدم حدوث تطور صارق جاد على الديمقراطية هنا. بينما الواقع يشير إلى أن هذا هو الموقف الأسلم نحو المسألة الكردية، فالباحث عن الحلول في القواعد الديمقراطية والممارسة العملية الغنية يمكن أن يسفر عن حلول مثالية لهذه القضية وفي الأصل فإن تأسيس الجمهورية شكل الأساس التاريخي لحل هذه المسألة والمؤتمر الصحفي الذي عقده أتاتورك في إزميت قدم الدليل الواضح على ضرورة البحث عن الحل بما في ذلك الطريق حيث يجب تفصيل هذا الطرار دون الخوض في تلك الجوانب.

فمثلاً عند تناول المثال السويسري نرى التداخل الجغرافي، والثقافات واللغات والأديان المختلفة وبعد المراحل الطويلة من الصراع والتناحر ونرى أنهم حددوا نقاط الفائدة المشتركة ووصلوا إلى الحل الديمقراطي الفوي. الذي شكل أعتى نظام ديمقراطي على مستوى أوروبا، وهذا يعني أقوى أشكال الاستقلال في نفس الوقت فهم تعرفوا على الأضرار البالغة التي يمكن أن تنشأ عن الانقسام داخلياً وخارجياً، ومن خلال التجربة تعرفوا على مدى الفائدة الكبيرة التي يمكن تحقيقها من الوحدة والتكامل فلو أرادوا لاستطاع كل جزء من سويسرا الالتحاق بالجزء الأم من حيث الثقافة واللغة إلى ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، ولكنهم عرفوا جيداً بأنهم بذلك سيفقدن شخصيتهم وغنامهم وثروتهم. ومكاسبهم لن تقوق ما ستحققهم سويسرا الموحدة مطلقاً. ويمكن رؤية أمثلة على ذلك في كثير من بقاع العالم بما في ذلك أماكن الاختلاف العرقي أيضاً، مثل بلجيكا، كندا وجمهورية جنوب أفريقيا، ونيوزيلاندا بل في الولايات المتحدة الأمريكية. حيث الاختلاف في المناطق والثقافات والأديان واللغات، والاعتراف بها أرضية للمنفعة المشتركة من خلال البنية الديمقراطية الفوية للدولة. وهم يعرفون ذلك جيداً بل التنوع الكثير يمنح مزيداً من القوة والغنى، والنطلاق من ذلك قاموا بتطبيق ديمقراطيتهم لا شك أن التجربة الطويلة من الاشتباكات التاريخية كان لها دوراً لا يقل عن دور النضال الديمقراطي في ترسيخ هذا الواقع. والدين لا ينجحون في تطبيق هذه القاعدة بخسرون كثيراً، وعالم اليوم بات يدنينا على طراز الحل وإلا فان المعاناة والآلام والاحصائيات في كوسوفو تدل على المستوى الذي يمكن أن تصل اليه الأمور.

والسؤال المؤلم الذي يمكن طرحه على مستوى تركيا هو لماذا لم تستنبط الدروس من السياسات العالمية؟.. وقد توفرت الامكانيات لحل قريب من المثالية فلماذا لم تغتنم هذه الفرصة؟.. وكما حدث في كثير من القضايا لجأنا دائماً إلى التمرد والقمع وكان ذلك هو السبيل الوحيد أمامنا، ويجب التطرق إلى القضية الكردية بشكل أوسع

إما الانفصال والتمرد وبالمقابل نجد القمع والانكار!.. ورغم أنه تمت تجربة الموقفين كثيراً، وأسفرا عن كثير من الخسائر والمعاناة، ورغم ذلك لم تتوفر قوة للحل، مما أدى إلى مزيد من القضايا والتعقيدات في المجتمع، وذلك هو الوضع عندما لا تكون الأساليب معاصرة دافعة إلى الحلول السلمية، أي التعقيد، ورغم أننا كنا نقول دائما بأن الديمقراطية لا يمكن أن تكون عاجزة عن إيجاد الحلول إلا أننا لم نتوصل إلى الحل المناسب عملياً والمسؤولية التاريخية في ذلك ملقاة على عاتق الجميع، وهذا الوضع ليس قدراً مكتوباً وإذا أقلينا بالمسؤولية على شخص ما أو مجموعة ما أو أحد الأطراف فإننا لن نستطيع طرح القضية بشكل سليم ولا يمكن الوصول إلى حل فمثل هذه القضية المعقدة تاريخياً وجغرافياً وثقافياً واجتماعياً ولها أبعاد دولية ومحاولة القاء مسؤولية كل ذلك على عاتقي فقط يعني أن الجميع لا يحاول سوى إخفاء ذنبه ومسؤوليته ليتخلص منها بسهولة. وبنفذ يومه. ففي تركيا اليوم الجميع يلجأ إلى هذه التقليعة من أعلى المستويات إلى أدناها، وربما يحاول الجميع إظهار مشاعره وعواطفه اليومية وكل شيء آخر على عاتقي لينقذ نفسه ومصالحه، ولكن ذلك لن يكون مساهمة في التاريخ ولا قوة ومساندة لأجل الحل بل لن يستطيع إنقاذ نفسه من كونه عقبة على الطريق السليم

وبناء عليه ومهما كانت المواقف السابقة لأي شخص أو جهة يجب أن يتحمل مسؤوليته تجاه حل علمي جاد. فإن إيصال هذه القضية المؤلمة التي تتسبب في الآلام وسفك الدماء بشكل يومي تحتاج إلى دعم ومساندة الحل بدلاً من القاء الاتهام على هذا الطرف أو ذاك. وذلك هو الموقف الأخلاقي والسياسي المطلوب. فنحن نمر في مرحلة تاريخية تتطلب التمسك بسلاح الحل الديمقراطي، وجوهر ذلك الحل هو الإرادة الذاتية لشعب. فإذا نظرنا إلى الانتخابات الأخيرة نرى أن الحل الديمقراطي قد سجل تقدماً ملحوظاً حتى في تلك الظروف. فرغم أن حزب بدأ لم يقم بأي نشاط جاد في القاعدة الجماهيرية استطاع النجاح في الانتخابات المحلية، وكان ذلك دليلاً على الإرادة الكردية لأول مرة في التاريخ على أن الجماهير الكردية تتطلع إلى الادارة، وإذا أخذنا في الاعتبار الخصائص القبلية الثقيلة الموجودة في المنطقة نرى أن الديمقراطية حل لا يمكن الاستهانة به أو استصغاره، وتلك خطوة أولى على الطريق وقيمتها كبيرة جداً من ناحية الحل الديمقراطي، فإذا كان ذلك يتحقق وسط الجو العلمي بالاشتباكات والتوتر، فماذا سيحدث لو توقفت الاشتباكات تماماً؟ وإذا تحقق الاصلاح القانوني الذي تتحدث عنه المحكمة الدستورية وكثير من المؤسسات الحقوقية الأساسية وكثير من الشخصيات والمسؤولين في الدولة والأحزاب. وزالت العقبات الموجودة أمام الحريات والاصلاحات. عندها سيتحقق نصر سياسي للديمقراطية التي باتت مفهومة وتأكدت مصداقيتها من حيث الحل السليم. فحتى لو أرادت تركيا أو وضعت عقبات في طريق ذلك فإنها بكل تلقيها ونشاطها تتوجب عليها هذا الواقع والمرحلة التاريخية المهمة جداً، ونحن نستمد إيماننا وثقتنا من هذه النقطة.

لنعد إلى البداية مرة أخرى، حيث لا يستطيع أحد التنكر لدور الأكراد كعنصر أساسي مؤسس في مرحلة التحرير وتأسيس الجمهورية ولما قام في ذلك من فيمة ديمقراطية مهمة، واستخدم أتاتورك بذاته أقولاً من قبيل " نوع من الحكم الذاتي ونوع من الادارة الذاتية " وبذلك كان يعبر عن نواياه في الحل، ولكن خصائص التمردات المعروفة حالت دون حدوث ذلك، وفيما بعد حدثت الممنوعات التي وصلت إلى إنكارها تماماً، ثم أضيف إلى ذلك منع اللغة أيضاً كما هو واضح، فالكردية التي كان يعترض عليها أتاتورك وخاصة أنه كان يتطلع إلى جمهورية حضارية معاصرة ليست الكردية التي تتوجد مع هذه التوجهات والتطلعات على هي الكردية التي قد تتوجد مع السلطة التي كانت تشكل خطراً كبيراً على الجمهورية في سنين تأسيسها، والكردية التي قد تلعب دوراً في هدم هذه الجمهورية بمساندة ودعم القوى الخارجية. فذلك الوضع يشكل خسارة كبيرة للكردي والتركي على حد سواء والتمردات التي تحدث على ذلك الحين كانت مناهضة للجمهورية لعدة بأنه تحدث تمردات كثيرة من نفس النوع في غربي الأناضول أيضاً، والموقف نحوها كان مطابقاً وإنني أعتقد أن تقييم مواقف أتاتورك على ضوء هذه الحقيقة وفي الاتجاهين يحظى بأهمية تاريخية بالغة. فلو بقي أتاتورك حياً إلى يومنا هذا فإنني أعتقد أنه كان سيتخذ موقفاً ينسجم مع الوحدة والديمقراطية ضمن الجمهورية. ولوجد ذلك هو أنسب الحلول ويجب أن لا يستنتج أحد أو يتوصل إلى نتيجة إنكار القضية الكردية أو فمعها من قبل أتاتورك على الجمهورية في سنين تأسيسها، حيث المرحلة الدقيقة جداً في تاريخها، ولا يستطيع أحد اتخاذ الأكراد كعنصر مؤسس أساسي رسمي وبشكل طوعي. وهذان هما الأمران التاريخيان المهمان اللذان تحدثت عنهما علماً بأن أتاتورك بذاته ألقى مسؤولية ومهمة تطوير الجمهورية إلى عاتق الجميع

وبالإضافة إلى أن تلك المرحلة لم تكن مرحلة الديمقراطية القوية بل كانت مرحلة الأنظمة الاستبدادية، وفترة مابين الحربين كانت قصيرة جداً، والواجب كان يتطلب حماية ما هو موجود، ولكن حركة الديمقراطية التي نشطت فيما بعد الحرب العالمية الثانية كانت تدفعنا إلى مواكبة الواقع العالمي المتطور، وحل القضايا من خلال الأنظمة الديمقراطية بشكل لا رجعة فيه، وندعونا إلى تكثيف جهودنا في هذا السبيل، ولكن ذلك لم يحدث بل تم التمسك بالأرضية القديمة بعيداً عن الديمقراطية، وتم الاستمرار في أجواء الاشتباك، ومواقف التمرد، والعمل بمعلومات اجتماعية محدودة لأجل قيادة المجتمع. ومهما ورد في (PKK) الحديث عن " دولة اشتراكية " يقيادته، ومهما تحدث كل تنظيم عن مفهومه المختلف عن شكل الدولة، إلا أن ذلك لم يتجاوز البعد الخيالي في المذاهب، وعندما توسع (PKK) على قاعدة جماهيرية، وعلق ذلك المفهوم جزئياً إلى أنه في أعوام التسعينيات رفع شعارات " الوحدة الحرة " وشخصياً تحدثت عن ذلك بكثافة وناديت بذلك كثيراً، وهو البحث عن الوحدة الديمقراطية، وكانت تلك ضرورة فرضتها علينا الممارسة العملية، ومهما كان الخيال والمثاليات جذابة إلا أن السياسة الناجحة ممكنة عندما تتحول الى واقع ومهما كان متأخراً إلا أننا حاولنا القيام بذلك. في تلك الأعوام كانت الديمقراطية تتصاعد في كل أرجاء العالم والاتحاد السوفيتي يتعرض للانحلال لانعدام الديمقراطية فيه. بل كل المظاهر أخذ يتوجه نحو الديمقراطية ولو بشكل ملتوي، وتوسع ذلك ليشمل كل دولة تقريباً، أما في تركيا فإن النقطة الوحيدة وصل اليها الجميع من خلال الاشتباكات، هي توفر الامكانيات لأجل حل ديمقراطي، والدولة تعرفت على هذا الأمر، فرفعت الحظر عن اللغة، وسمحت بتأسيس المعهد الكردي وصدور صحيفة (زيفكا)، وجمعية ميزوبوتاميا الثقافية الخ.. وبعض الانفتاحات الأخرى ثم صدور ديمقريل رئيس الوزراء آنذاك قائلاً: نحن نعترف بالهوية الكردية " وكان ذلك تصريحاً باسم الحكومة الجديدة الائتلافية التي شكلها آنذاك. ثم يذهب رئيس الجمهورية آنذاك السيد أوزال إلى أبعد من ذلك ويعرب عن عدم الممانعة في النقاش حول الفيدرالية. ثم يتم تحديد التمشيطات والعمليات العسكرية ووقف إطلاق النار بشكل جاد. أما المجتمع الكردي فقد كان يقوم بأكبر المظاهرات والمسيرات الديمقراطية في تاريخه وما كان يجب القيام به هو إنهاء الاشتباكات نهائياً بشكل متبادل، وبذل الجهود الكثيفة لأجل الحل الديمقراطي الذي ظهرت بوادره ولو بشكل محدود مثلما حاولنا شرحه ولكن ثم تتخذ التدابير لأجل تحقيق الاستمرارية لوقف إطلاق النار، ثم عدم توفر الثقة المتبادلة، والافتقار إلى التجربة، والأعمى الخارجية التي لا يمكن استصغارها أدت إلى الدخول في هذه المرحلة الخارقة من المحتوى التي لا تتجاوز تكرار الماضي ثم إلى مرحلة الاشتباكات المؤلمة التي أسفرت عن خسائر كبيرة. وكان يجب أن لا يحدث هذا وأنا شخصياً شعرت دائماً بالألم والمرارة مما كان يجري، ولكن الحكومة التي حكمت في تلك المرحلة بدون رحمة هي التي تتحمل المسؤولية التاريخية عن تلك المرحلة حيث تصاعد العنف بدون حدود وبدون رحمة حتى وصلت إلى أبعاد كبيرة جداً، مثل الجرائم الفاضحة، وتفريغ القرى من السكان، والتحول إلى شكل العصابات كان من سمات تلك المرحلة، وكذلك كانت مرحلة يجب أن لا تحدث مطلقاً، وهي مرحلة ضائعة. ثم جاءت مرحلة 1995 - 1996 التي كانت مختلفة بالنسبة لتركيا ولـ(PKK) على حد سواء، حيث أبدى الجيش موقفاً جديداً من خلال مجلس الأمن القومي التركي (MGK) ومفرزاته، والوضع الجديد الذي وصل إليناً بطريق غير مباشر، ثم المتغيرات التي حدثت في الدولة، وأخذ (PKK) كل ذلك في الاعتبار، والتجاوب مع هذا الطرح. حيث اعتقدت أن ذلك هو الموقف الإيجابي الذي كنت أطالب به مبكراً، واعتقدت أنه يمكن تطوير ديمقراطية على الطراز الغربي تحت سيطرة ومراقبة الجيش على أسس الوطن المشترك، والدولة المستقلة لجعل ذلك إطاراً مطروحاً للحل. وحاولت التجاوب مع ذلك من خلال وقف إطلاق النار عدة

مرات حتى ولو بشكل ناقص ومن طرف واحد. وبالتدريج حاولت إعداد القاعدة للطرح الجديد، وزودتها بالمعلومات اللازمة لذلك. حتى وصلت هذا اليوم إلى هذا الموقف. وهدفي شرح ذلك بالتفصيل هو:

إن تركيا باتت تنظر إلى الجيش كقوة تستطيع حماية الجمهورية، وهو الذي بات يذكر جميع الأطراف بمسؤولياتها بما لا يشبه المذاكرات القديمة. حيث بدأ يلقن كل الأشخاص والمجموعات والأحزاب للالتزام بالقانونية والديمقراطية، ومقاييس العلمانية. وما كان مطلوبا من (دنك) في مواجهة هذه التبدلات هو العمل على إنهاء الاشتباكات المسلحة بالتدريج. وإعادة النظر في برنامجه الذي يصل بانفصاليته إلى تأسيس دولة مستقلة. ومحاولة البحث عن الحلول للقضية الكردية بالوسائل الديمقراطية تدريجيا. والسير على هذا المسار والسبل الأخرى التي ستفتح. وقبول هذا الطرح بشكل إيجابي سببه المهم هو إمكانية تطبيقه عمليا. فهم الدولة لن يجلب أية فائدة لأحد. والانفصال عديم الجدوى. ولهذا فمن الفضل تطوير البنية الديمقراطية في الدولة. وتلك كانت النتيجة التي توصلت إليها من خلال الرسائل التي كانت تصل إلي من مصدر موثوق أومن بمصداقيته وتم فتح القنوات يوما بعد آخر وأعترف بأنني استمديت قوتي من ذلك.

الأمر الذي تطرقت إليه بشكل مختصر سواء في سنوات تأسيس الجمهورية أو في بنية المرحلة التي جرت بعد ذلك أو في التمرد الذي حدث في المرحلة الأخيرة الذي استمر على مدى ربع قرن وتحول إلى أبعاد الحرب في السنوات الخمس عشرة الماضية وكمسؤول عن ذلك التمرد بشكل رئيسي. فالنتيجة التاريخية التي توصلت إليها هي الوحدة الديمقراطية مع الجمهورية الديمقراطية العلمانية لأجل حل هذه القضية التي لا يهم تسميتها، حيث تأكدت صحة هذه النتيجة

الحل الذي يعتمد على الوحدة الديمقراطية هو مستقبل تركيا

ان قضية تحظى بقوة اجتماعية مهمة وتحافظ من خلال ذلك على حيويتها بالتمردات المتكررة، فحتى لو تم قمعها دون إيجاد الحلول المناسبة، فإن هذه القوة تتمرد بشكل أو بآخر كلما توفرت لها الفرصة المناسبة. والقمع لا يفيد سوى في قتل الزمن. فتقمص هذه القضية على القوى المنشطة في أية مرحلة. ولكن لا يمكن القضاء على القضية وإنهاءها. فالقضايا الجادة ذات المضمون التاريخي لا يمكن أن تزول إلا بتحقيق الوفاق بين القوة التي تمثلها على أسس المصالح وبين الشقاء. أو بتجاوز هذه القوة من خلال وضع نظام جديد مناسب. وبدون ذلك تتحول مثل هذه القضايا إلى مصدر يلحق الضرر والخسائر بالنظام بشكل مستمر. ولكن عند إيجاد الحل المناسب تتحول هذه القوة إلى موقف إيجابي بعد النظام بالقوة.

وقد أوردنا أمثلة كثيرة عن المجتمعات التي عانت من مثل هذه القضايا وتوصلت إلى الحلول بالسبل العلمية، وحل هذه القضية العصيرية التي تواجهنا بنفس السبل العلمية في قضية القطاع العام، والخاص، وكل القوى السياسية، وكل المعارضين وكل أفراد المجتمع وكل شخص وكل مؤسسة وتعتبرها القضية الأهم، وأصبحت بمثابة قيد في أرجل تركيا، وأن تستطيل ممكن إذا وصلت إلى الحل وهي القضية الكردية التي يمكن حلها على ضوء هذا التمرد الأخير والدروس المستنبطة منه. وتلك هي المهمة الأولى التاريخية أمام كل تركيا، وجميع أبنائها، وكل مؤسسة فيها

إن حركة الديمقراطية المتصاعدة في تركيا دليل مؤكد على بروز القضية وعلى قرب التوصل إلى الحل المناسب لها، فمهما تعاظم حجم قضية ما يدل ذلك على مدى تقاربها من الحل. فتحدث عشرات الحكومات المتعاقبة عن الحل وعدم قدرتها على إيجاد الحل. تسبب في تفاقمها. حيث تستطيع تشخيص ذلك في واقع كل المؤسسات السياسية والقادة الذين لم يحققوا النجاح. ومن الجانب الآخر فإن كل القضايا الاقتصادية والاجتماعية تتعقد وتتأزم حول هذه القضية أيضا. وكلما ابتعدنا عن الحل فإن العقدة تزداد تعقيدا وتأزما حتى تصل في النتيجة إلى عقدة كأداء. وذلك هو وضعنا في الوقت الراهن.

لقد تم الحرب بالسيف كثيرا، والذين ضربوا بهذا السيف هم الذين تحدثوا عن عدم جدوى الضرب مرات عديدة. وقالوا بأن ما تحقق هو أقصى ما يمكن تحقيقه من خلال السيف والسبل العسكرية.

هذه الجوانب التي لا أتمالك نفسي عن تكرارها تابع من إيماني بأنه يجب التوصل إلى حل تاريخي لهذه القضية من هذا الواقع. ولهذا فاعذروني. فالتاريخ لن يتسامح مع أي شخص يتصرف بشكل آخر. وبزاد إيماني وثقتي بذلك. تحت عبء المسؤولية الكبيرة التي أتحملها. ولن أتهرب من القيام بما يقع على عاتقي من مسؤوليتي عن هذا التمرد الكبير وعن مسؤوليتي عن طرح الحل الذي أراه من خلال هذه القضية لأثبت أن الوقت الأنسب للسلام قد حان.

طروحاتنا في سبيل حل الوحدة الديمقراطية

١ - الحل لأجل تكامل ووحدة الوطن. إن هذا الحل سيحقق مزيدا من القوة لواقع الوطن المشترك.

يورد المدعي العام في لائحة اتهامه عن هذا الموضوع أن هناك رغبة في تأسيس دولة تعتمد على كردستان. ويستدل على ذلك من خلال البرنامج ومقتطفات من الأحاديث التي أدليت بها. وذلك أمر صحيح. ولكن كل مبدأ وبرنامج يصبح مقبولا بعد تجربته في الحياة الواقعية وخاصة في الصراع الذي يصل في أبعاده إلى الحرب. حيث تتوضح قيمته التطبيقية بشكل جيد. وكثيرة هي القوى العالمية التي طرحت نفس المطلقات ثم راح أن السبيل العملي هو مختلف عما طرحته. وأحدثت تغييرات تتناسب مع ذلك. فمثلما تتشتت الوحدات المقاومة على العنف. فإن العناصر التي لا تعتمد على أسس فارغة المحتوى ولو بشكل اصطناعي لا تتورع عن التهرب من الوحدة. فعندما تشتت النظام السوفيتي الهائل بعد سبعين سنة من التأسيس تتحقق وحدات وتقارب في العالم كله وعلى رأسه الاتحاد الأوروبي. والذي أريد قوله هو الانفصال لا يتحقق بمجرد الرغبة. وحتى لو تحقق فإنه لا يوصل إلى الهدف المنشود. فإذا كانت الوحدة هي التي تحقق الهدف فإن ذلك هو الذي يصبح ساريا.

إن الحدود الواردة في الميثاق الملي لتركيا هي حدود الوطن المشترك وعلى الأكراد والأتراك أن يقبلوا بذلك ويقيسوا عليه قسم الأمة. وحتى لم يتطابق ذلك تماما فإن الحدود الراهنة هي الحدود للوطن المشترك التي يجري القسم عليها، وهي موثوقة ولا يمكن إنكارها. ولهذا فإن الجغرافيا التي يتكاتف فيها الأكراد. فقد تحدث عنها السلطان السلجوقي الكبير سنجر. ثم تحدث عنها كثير من السلاطين العثمانيين وأخيرا تحدث عنها مصطفى كمال أتاتورك بذاته. ولهذا فإن تسميتها بكردستان لا يعتبر جريمة. ولا يعني العيش بحرية واستقلال هناك وإن هناك رغبة في الانفصال والجزء الأخير من لائحة الاتهام ينتهي بالمقطف التالي وهي نقطة مصيرية حسب قناعتي. فلو تم التدقيق في ممارستي العملية عن قرب فإن الأمر التالي سيبدو جليا. ويمكن إثباته بوثائق تملأ المجلدات. إن أفضل وأعمق الحرية والاستقلال في هذه الأرض كردستان هي التي تتحقق ضمن الحدود العامة لتركيا والواردة في الميثاق الملي. ولا يصعب إثبات ذلك من الناحية العلمية أيضا. فكردستان المنفصلة تعني الانتهاء أو بداية بعد قوة أخرى. ولن تتجاوز أن تكون مملكة للعمالة والتواطؤ. وكردستان المنفصلة ليست ملكا للشعب. بل هي ملك للمتواطئين والعملاء الأجانب. بل هي خيالية، ولا تتردد المصالح الأجنبية وأعوانها عن تكرار ذلك كجزء من الألاعيب. والتاريخ يثبت كيفية التلاعب بهذه التمردات والمحن والآلام التي يعاني منها الشعب. بل شاهدنا ذلك في تمردنا بالذات. والذي أريد قوله هو: أن الانفصال لا يمكن أن يصل إلى نتيجة إلا بالوحدة مع تركيا. وبكل طاقتي وإمكانياتي لم أتردد في ترسيخ هذا الأمر في (PKK). ولا يصعب رؤية هذه الحقيقة. فالوحدة على أسس الحرية هي الجملة المترسخة في ذهن كل رفيق من رفاقنا.

بالإضافة إلى الاستدلال على ذلك من التداخل الكبير من الناحية التاريخية والاجتماعية واللغة والثقافة ونظرا لأنني سأتطرق إلى ذلك في بنود أخرى مثلما أشرحها هنا. فالجزء الأكبر من الأكراد أي ما يزيد على ٧٠٪ يسكن في تركيا، والأكراد في الأجزاء الأخرى ولأنهم يعيشون مع التركمان ضمن حدود الميثاق الملي فهم يعتبرون من التركمان. والانفصالية التي كانت في العشرينيات تعني بأنهم سيخسرون وطنهم والذين لديهم معلومات مختصرة في التاريخ يعلمون بهذا الأمر. فانفصال الأكراد والأتراك في تلك المرحلة يعني ابتلاعهم أو تحويلهم أو بقائهم على شكل أقليات. ولكن التحرك المشترك والدور التأسيسي الذي لعبه أتاتورك كان سببا في تحقيق هذا الوطن الذي نراه اليوم. ولدين ممتنون لذلك دائما فحتى النقاش حول ذلك يعتبر قلة احترام للتاريخ. وعدم معرفة الذات. بالإضافة إلى أن الجغرافيا المشتركة هي التيار الجارف في يومنا هذا. والتقدم العلمي والتقني لا يشجع على الانفصال الأثني. بل يدفع إلى وحدة الأمم لما في ذلك من فائدة للجميع. وهذا هو التعبير الصحيح عن الحرية والاستقلال الذي توصلنا إليه لأجل التراب الذي ولدنا فيه وترعرعنا عليه. فالانفصال فيمر ممكن حتى ولو أرغمونا عليه. لأن الوحدة على أسس الحرية هي الثروة والغنى والتنوع ومزيد من القوة وردنا على الوحدة الارغامية على شكل احتجاج فيما بعد أعوام في برنامجها على شكل وحدة حرة على طريق الحل يعتبر أمرا طبيعيا. بل هو الدرس الذي تعلمناه من الحياة. واستنتاج للعبرة مما يجري في العالم من حولنا. فرؤيتنا لذلك سبب في دعوتنا إلى الوحدة الحرة الديمقراطية. للحياة في وطننا المتكامل وهو الطراز الصحيح السليم عن وعي وادراك وتحولنا إلى قوة القرار لذلك. وتلك هي القوانين السليمة وتتكامل مع الوطن. وهذا هو الدرس الذي لقنه لنا التمرد الأخير أكرادا وأتراكا وكل المنتمين إلى وطننا تركيا وهي أكبر قيمة ومكسب لنا فبالحرية والوعي فقط يمكن أن نكون وطنيين. والأكراد يدفعون إلى جانب وحدة الوطن الحر أكثر من أي وقت مضى. وهم أقوى لبنة في بنيان الحرية والوطن الموحد. هذا هو ما تعلمناه من التمرد الأخير. فحتى لو تحقق ذلك بكثير من الآلام والخسائر الكبيرة إلا أنه مكسب تاريخي حسب قناعتي. ولن يكون هناك مكان للتمرد في وطن حر محصن بالوعي والادراك. والوحدة التي لا تتزعزع والوطن القوي لا يتحقق إلا بذلك. والفرد ينمىء بمفهوم المواطنة ويؤمن بالدستور عندما يشعر بحريته فقط. والفرد الشرقي وصل إلى قدرة أن يكون مواطنا دستوريا قويا أكثر من أي وقت مضى فالوحدة الوطنية التي تقبل بها والوطنية التي تتبناها واضحة ومكشوفة إلى هذه الدرجة. وهذا هو السبيل الذي يحقق الاستمرارية والتكامل للوطن ويمنحه مزيدا من القوة. وحتى لو بدأت ممارستنا بما يشبه التمرد والانفصال إلا أنها لفتتنا أقوى دروس الوحدة الوطنية. ووحدة الوطن الحر هي الأمر المقدس ولا تقبل النقاش.

٢ - الحل يكمن في إطار الجمهورية الديمقراطية والوحدة السياسية والاستقلال

ومهما ورد في لائحة الاتهام التحدث عن تقسيم الجمهورية، ومهما تم تقديم الدلائل على ذلك من البرنامج ومن أقوالي إلا أن ما علمته لنا التاريخ، وشعوب العالم والنضال الذي خضناه وهو الأمر الذي قبلنا به هو أن الجمهورية بمواصفاتها الديمقراطية هي القالب الصحيح للوحدة، وهي الطريق السليم المؤدي إلى الحل عمليا

ومن الناحية التاريخية فإن الوعي الاجتماعي بطالب بمفهوم الوطن المشترك، ووضع الأكراد كعنصر أساسي مؤسس للجمهورية، وكونهم لم يطالبوا بالانفصال جذريا حتى في ظروف التمرد، بل تلك الميول كانت مرتبطة بالمصالح الفئوية الطبقية الحاكمة. كما هو مؤكد فالأوساط التي تتطلع إلى مناقعها وسعيها إلى تحقيق هذه المنافع من منظور ضيق كانت سببا في إثقال كاهل القضية باستمرار. حيث حكمت الأوليغارشية بدلا من التحول الديمقراطي مما أدى إلى مأزق يصعب الخروج منه وتغصنات واقع التحول الديمقراطي في الدين يعبرون عن ذلك وكل شريحة اجتماعية تتوفر لها أجواء التعبير والحرية وهذا تطور ديمقراطي رغم كل النواقص. ومعرفة استخدام ما هو متوفر في قضية التعليم والتدريب. فمن خلال المشاركة والانضمام إلى هذا المسار محليا وبشكل سياسي عام يمكن توفير إمكانيات الحل والخاصة من خلال إحداث بعض القوانين مثل قانون الإدارة المحلية الذي لا زال قيد الطرح ويمكن إصداره ولهذا فإن القضية ليست سياسية. بل هي قضية الديمقراطية كما تظهر أمامنا وتتأكد مرة أخرى.

هذا هو الوضع من جانب الدولة. ومن جانب شعب المنطقة فإن الظروف القبلية الثقيلة تضع أمامنا البعد الديمقراطي للقضية مرة أخرى. فالبنية القبلية الأثنية. والتنظيم الديني السياسي. ومخلفات الأغوية هي العقبات الأهم أمام أي تحول ديمقراطي. فالطبقة العليا من المراحل. لدرجة أن الجيش والمؤسسات العسكرية اعترفت وصرحت بعدم جدوى الأسلوب العسكري أكثر مما تحقق إلا أنه لم يتم اتخاذ المواقف السياسية والديمقراطية المطلوبة ولم يتم العمل بها بينما الجمهورية التركية في يومنا هذا تقدمت على طريق الديمقراطية ولكن ليس بالمستوى المطلوب. والتعبير عن ذلك دستوريا وعلى نطاق حقوق الإنسان الأساسية والحريات جاء شاملا. ولكن هناك قضايا لا يستهان بها في مجال التطبيق. علما بأن الحادثة باتت ماسة إلى تغيير شامل وأصبح ذلك مطلبا لكل شرائح المجتمع. والجمهورية تشهد وتعيش حركة كبيرة للتحول الديمقراطي على الصعيد الاجتماعي والمدني

إن هذه القضية التي نعيشها في مستوى الحرب هي السبب في تحقيق هذا التطور. وهي النتيجة أيضا. وهذا التحرك التاريخي هو لأجل البحث عن الحل. وطراز الحل الذي يتطلع إلى وحدة سياسية منضمة لن تكون ذو أهمية عمليا ومثل الدولة المنضمة فإن الفيدرالية أيضا باتت تتسبب في ثقل القضية بدلا من حلها حيث الظروف الواقعية الموجودة. وبمقدار ما يجب التمسك بالعلمية فإن التاريخ والجغرافيا والخصائص الاجتماعية المتداخلة بشكل متطرف تتطلب الحل المثالي الذي يطبق في العالم عموما في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والهند. وصولا إلى سويسرا وإلى كثير من الدول الصغيرة. فمهما كانت القضايا معقدة فإنها تأخذ طريقها إلى الحل ضمن الوطن والدولة الواحدة بالطراز الديمقراطي. ولكن هذا هو السبيل الذي لم تجربه ولم تفكر فيه تركيا مع الأسف الشديد.

إن إمكانيات الحل القريب من المثالية متوفرة في تركيا وأي تغيير أو أي موقف سياسي جريء، وصادق يمكن أن يحقق دعما ومساندة كبيرة للحل المنشود. فكون الأكراد عنصرا أساسي مؤسس للدولة بشكل منطلقا سياسيا قويا لحل وضع الجمهورية الدستورية. وهناك التخوف النابع من التمردات. وهناك التخلف وبعض الممنوعات الخاوية التي تتناقض مع الدستور وتجاوز هذه الأمور لا يحتاج إلى كثير من التعديلات في الدستور ولكن النوايا كحرية التحدث العادي التي تصبح ممنوعة عندما يتم فرضها على المجموعة الصغيرة فإنها تؤدي إلى تمرد يبدو.

إن الأسس التاريخية للجمهورية والتعبير الديمقراطي في الدستور تتناسب وتتقارب من الحل بشكل أكثر مما يظن. بينما الأسباب المرتقبة فهي تنحصر في البعد النفسي والتخلف وذهنية القومية البدائية التقليدية. وطراز الأنكار الذي تفرضه ذهنية القومية الشوفينية بينه الحاكمة وعندما يتم تجاوز هذه المواقف التي تسمم تطور الأجواء الديمقراطية. نجد أن جوهر الحل لا يشكل معضلة سياسية بل القضية تنحصر في أبعاد اللغة والثقافة والحرية. لأن كل أشكال السياسة والتعبير الفكري والمؤسسات والأشخاص الذين يعبرون عن ذلك وكل شريحة اجتماعية تتوفر لها أجواء التعبير والحرية وهذا تطور ديمقراطي رغم كل النواقص. ومعرفة استخدام ما هو متوفر في قضية التعليم والتدريب. فمن خلال المشاركة والانضمام إلى هذا المسار محليا وبشكل سياسي عام يمكن توفير إمكانيات الحل والخاصة من خلال إحداث بعض القوانين مثل قانون الإدارة المحلية الذي لا زال قيد الطرح ويمكن إصداره ولهذا فإن القضية ليست سياسية. بل هي قضية الديمقراطية كما تظهر أمامنا وتتأكد مرة أخرى.

هذا هو الوضع من جانب الدولة. ومن جانب شعب المنطقة فإن الظروف القبلية الثقيلة تضع أمامنا البعد الديمقراطي للقضية مرة أخرى. فالبنية القبلية الأثنية. والتنظيم الديني السياسي. ومخلفات الأغوية هي العقبات الأهم أمام أي تحول ديمقراطي. فالطبقة العليا المتسلطة التي لا تعجبها الديمقراطية

وتنحدر من دعم الدولة سنداً منذ البداية لتعزيز وتقوية بنيتها تشكل أكبر عرقلة جادة أمام الشعب وتحرره والفرد المتحرر لأجل إنشاء مجتمع متحرر وإذا لم يتم تجاوز هذه البنية فلن تتوفر الإمكانيات للوصول إلى الفرد والمجتمع المتحرر. وبناء عليه فإن الوطنية الدستورية والمشاركة في الدولة لن تتحقق أيضاً فتلك القطاعات التي تتشدق كثيراً بالديمقراطية، تشكل أكبر عقبة أمام الديمقراطية. وإن المتحرر الأخير استطاع الفضاء على قوة هؤلاء بدرجة كبيرة فإن هذا المتحرر يعتبر بداية ثورة ديمقراطية حديث هناك بعض التقدم على صعيد الفرد والمجتمع المتحرر. ويمكننا تقييم تنظيم الشعب المحلي نفسه على شكل إدارة محلية من خلال بدء تطوراً ديمقراطياً مهماً. وهذا السير القصير دليل كبير على أن القضية هي قضية الديمقراطية والحل الديمقراطي هو الطريق الممكن عملياً بشكل أكيد. وعندما نقول بأن القضية ليست لأجل تأسيس وحدات سياسية منفصلة. ولهذا فهي ليست سياسية. ونقول بأن الدولة يجب أن تعتمد على وحدة المجتمع بشكل ديمقراطي فإن ما نقوله واقعي. وبشكل بداية الحل فالدولة منذ التسعينيات بدأت تتجنب الحظر على الهوية الثقافية للشعب وأمور أخرى كثيرة وبمقدار ما تتجنب الحظر تتجنب التخويف ليأخذ بل تسعى إلى إيذاء مزيد من الاهتمام وعدم المعارضة وتعبر عن تصميمها على مواجهة قضايا الاقتصاد المتدهور والتخلف الاجتماعي في المنطقة عموماً ومنطقة اده في مقدمة المنطقة. وذلك دليل على الاستعداد لإقامة خطوات أكثر تقدماً. ثم الموقف المشابه لدى الجماهير سيجعل الحل الديمقراطي أسهل وأسرع تطبيقاً. ولأنه الطريق الوحيد الذي يمكن وضعه في الممارسة العملية.

وبالنتيجة نرى أن الادعاء الرئيسي في هذا الطرح هو أن الدولة كجزء من البابسة تتعرض دائماً لضربات الموج من البحر التي هي التمرد السياسي وجوهر القضية هو هذا التوتر الناجم عن هذا الوضع باستمرار والديمقراطية كخطاء يقدم الحل الأمثل لإزالة هذا التوتر والمقاييس الديمقراطية هي التي لم تقم تركيا بتجربتها واختبارها في حل هذه القضية. فإذا تم تطبيق هذه المقاييس فستتخلص الدولة من حساسيتها في هذا الموضوع، وتخرج حوله التمرد من كونها هدامة لتتحول إلى قوة مفيدة من خلال مؤسسات الدولة المناسبة. لتفتح الطريق أمام استفادة المصلحة العامة. فهنا تكمن خلاقية وإبداع الديمقراطية وقوتها الإدارية التي لا مثيل لها فعدم الاهتمام والتخريب الدائم لن ينفع في شيء إطلاقاً. بل الخسارة والضياع هو أمر تاريخي مؤكد.

فالتقدم على صعيد اهتمام الجمهورية، وتوحدها مع الإرادة الحرة المتزايدة للجماهير بات أمراً مؤكداً وسارياً. والتحول الديمقراطي الذي لا يعترف بأية عقبات كلها ستكون قادرة على حل هذه القضية بشكل جذري يليق بتاريخية المرحلة.

٣ - إن تحرر الثقافة واللغة لدى الأكراد يشكل الجوهر المصيري للقضية.

في الطرح الأول والثاني تم التأكيد على أن القضية ليست قضية ضعف وطن ودولة. بل هي قضية الحياة الحرة في الوطن الواحد والوحدة الديمقراطية ضمن الدولة الواحدة. وأن الأرضية جاهزة لمثل هذا الطرح من النواحي التاريخية والسياسية والدستورية والنوايا الحسنة والعواطف الجريئة ضمن المقاييس الديمقراطية الأدنى متوفرة. والقضايا الموجودة ليست معقدة كثيراً بل هي قضايا يمكن تجاوزها

ومع ذلك فإن الحظر المفروض على اللغة والمعلومات الموضوعة أمام حرية الثقافة تشكل عوائق الديمقراطية. وعدم الاهتمام بهذا الجوهر وتكثيف الجهود لرفع هذا الحظر وتلك العقبات أي إلى خلق وضع متأزم ومعقد جداً. مما أدى إلى الاختلاط بين الأبعاد السياسية والأبعاد الثقافية بشكل كبير، والأسلوب التعبير الخاطئ عن القضية أدى إلى ممارسات خاطئة وصلت إلى مستوى التمردات الكبيرة، وهذا الوضع يشكل سوء طالع ناتج عن عدم تناول الموضوع بشكل علمي وعن القواعد الأيديولوجية الوغدانية، وهي نتائج مؤلمة حقاً وإذا نظرنا إلى المثال السويسري مرة أخرى نجد أن أربعة لغات رئيسية رسمية تستخدم بكل حرية. وفي دولة كبيرة مثل الولايات المتحدة والهند. وحتى في روسيا نجد أن هناك حرية في اللغة والثقافة، تلك الدول لا تتعرض لأية خسارة نتيجة هذه الممارسة بل على العكس تحقق مكاسب وقوة كبيرة من ذلك الوضع أما في تركيا فبالحظر والعراقيل يفتح المجال أمام التمرد والاغتراب في الواقع لدى المجتمع. ولا يعطي الفرصة لتحقيق انصهار سليم. وهذه هي طريقة تطوير المرض تماماً. وفي الأصل ليس هناك مثل هذا الحظر في الدستور لهذا الموضوع فرنيس المحكمة الدستورية بذاته تحدث بوضوح عن وجوب رفع العراقيل الموضوعة أمام اللغة والثقافة وحرية التعبير.

الدولة تعرفت على واقع هذا الموضوع اعتباراً من بداية التسعينيات، وأعطت المجال لإلغاء بعض الخطوات وسمحت للنشر باللغة الكردية. ورفعت الحظر المفروض على اللغة الكردية، وسمحت بتأسيس معهد كردي وتأسيس الجمعيات الفلكلورية لممارسة أنشطتها وتوفرت تلك خطوات مهمة صائبة وإذا المؤسسات بالتدريب والتعليم فإن تقدماً جوهرياً سيحدث على صعيد الحل وأهم التواقص هي القراءة والكتابة، ولا توجد عقبة قانونية جادة أمام هذا الموضوع، بل هي قضية توفير الإمكانيات والتعليم.

وهذا أمر يمكن تأمينه بكل سهولة. حيث يمكن فتح بعض المدارس الأولية. وبعض المعاهد وتحديث بعض أقسام التاريخ والتراث ستقدم دعماً ومساندة كبيرة للحل وهي المؤسسات التي تأسست في كثير من الدول. علماً بأنه ليس هناك أي معنى من فرض الحظر على هذه الأمور في هذا العصر الذي تطورت فيه التكنولوجيا إلى هذا الحد. ونفس الأمر يسري على الإذاعة والتلفزة. وأي تحرر على هذا الصعيد سيشكل عناصر مهمة جداً على الصعيد الحل. فجوهر القضية الكردية يكمن في تأسيس مدارس للبحث في التاريخ واللغة والثقافة والأعداد الأولى وما يتعلق بذلك من حرية النشر والطبع للكتب والصحف والإذاعة والتلفزة وما شابه ذلك من وسائل النشر، وبذلك يمكن التوصل إلى جوهر حل القضية وبذلك لا يمكن أن تنتشر الانفصالية والتقسيم مطلقاً. بل على العكس يمكن لذلك أن يقطع الطريق أمام تلك التيارات ولن يتسبب ذلك في أي ضعف. بل يصبح مصدراً للقوة. ويتصاعد الارتباط الوثيق بالدولة. لأن الدولة ستصبح ملكاً لهم والأمثلة الكثيرة في العالم تدل على ذلك. وتعلم اللغة التركية كلغة رسمية سيصبح له معنى أعمق وغنى أكبر وسيتم تعلمها بشكل أفضل، مثلما يحدث في الولايات المتحدة وكندا وسويسرا وأفريقيا تماماً. حيث يتم تعليم اللغة الانكليزية والفرنسية والروسية كلغة رسمية وتعلم اللغة الأم هو موقف ديمقراطي تماماً وطريقة معاصرة. ويمنح مزيداً من القوة للوحدة. ويعيق الانفصالية والانقسام.

عندما تقوم تركيا بتطبيق هذه الأمور داخل حدودها لا داعي لأن تقلق بسبب التطورات المحتملة لدى جيرانها. بل على العكس فإن الشعب لدى جيرانها سيتأثر إيجابياً بمثل هذه المواقف الديمقراطية القوية. وسيسعون بالتقارب والارتباط وهذا أمر لا يدفع الى الانفصالية بل يعزز الوحدة والمواقف القوية. ونعلم بمدى تأثير الحل الديمقراطي على كل المجتمعات في الشرق الأوسط فسياسات الحظر التي تمت ممارستها حتى الآن ألحقت بهذه المجتمعات ضرراً بالغاً. ولم تخدم الوحدة ولا مصالح الشعوب ومنعتها فحتى في الوقت الراهن عندما يطبق ذلك بشكل محدد نرى أن القضية الكردية تدفع الى الوحدة وتمد الشعوب بالقوة وتظهر بوضوح أنه لا داعي لمزيد من المعاناة والخسائر في هذه الحياة.

بناء عليه نرى رفع العقبات والعراقيل الموجودة أمام اللغة والثقافة وحرية التعبير ووسائلها يساعد على تجاوز التعقيدات الحاصلة في القضية ويكفي للقضاء على كثير من الأخطاء المرتكبة والخوف الناجم منها وردود الفعل عليها وذلك لن يكون خطوة في اتجاه الانفصال والضعف بل سيساهم إيجابياً في الوحدة والغنى واستمداد القوة ليكون بذلك حلاً تاريخياً يجلب معه كثيراً من التطورات الايجابية الأخرى.

٤ - المواقف العسكرية والمسلحة

فقدت مضمونها على صعيد الحل وجب التخلي عنها.

التجربة التاريخية تدل على أن مواقف العنف تحو ملل هذه القضايا تزيد من تعقيد القضايا وتتسبب في صعوبة حلها وبشكل عام فإن تفجر العنف في البداية يلعب دوراً في طرح القضية، ولكن إذا استمر وانتشر هذا العنف فإنه يجلب معه كثيراً من الآلام والمعاناة والخسائر. وفي النتيجة لا بد من الوفاق. وهذا كانت قضايا البوسنة وكوسوفو وقبلها الشيشان. وفلسطين والسلفادور والفلبين الكثيرة حيث سعت الأطراف إلى إيقاف العنف أولاً، وبدأت بعدها بمباحثات السلام ووضع الحلول المناسبة. وأثبتت بذلك بأن هذا هو الطريق المعاصر الحقيقي السليم.

ورغم وجود بعض الخصوصيات في القضية إلا أن التمرد الذي يقوده (PKK) كان يجب أن يدخل طريق الحل على أساس الجمهورية الديمقراطية منذ بداية التسعينيات. ومن خلال مباحثات السلام. فقد كان ذلك هو السبيل السليم. فلو أسفرت تجربة وقف إطلاق النار في عام 1993 عن النقاءات لحدث ذلك المنعطف التاريخي. ولكن تصعيد العنف المتبادل فيما بعد كان بمثابة تكرار لما سبق وسبباً لاحراج الطرفين. حيث دفعهما الى حوادث خرق لقواعد الحرب من الجانبين وتصعيدها. ولأنحة الاتهام المقدمة من طرف المدعي العام تذكر في هذا الموضوع حادثة مقتل 33 جندياً غير مسلحاً. وبعض الخسائر المدنية الأخرى. ولو تطرقت لأنحة الاتهام هذه إلى تفريغ أكثر من ثلاثة آلاف قرية من سكانها، وإلى آلاف الجرائم الغاضبة بقدر ما ورد ذكره في التقرير الرسمي المقدم من طرف لجنة التحقيق في حادثة " سوسوريلو " لاستطاعت شرح وتوضيح أبعاد هذه الاشتباكات التي وصلت إلى أبعاد الحرب. بشكل ملموس وأفضل. فإحصائيات خمسة عشر عاماً تدل جزئي حرب متوسطة الحجم ويسرد بعض العمليات لا يمكن تفسيرها وتوضيح أبعادها، والخروج عن الفاعدة هو المتبع. وقد فعلنا ذلك دائماً، ولكن الأحداث المشابهة الجارية في الأماكن المشابهة في العالم أكثر قساوة وبدون رحمة. ففي تلك السنوات جرى قتل مئات المدنيين في كثير من المدن الصغيرة والبلدات بدون رحمة وعلينا أن نعترض على هذه الممارسات وأن نبذل كل ما بوسعنا لأجل الحيلولة دون وقوع خرق لقواعد الحرب ومنع الممارسات التي تتعارض مع هذه القواعد الصغرى مهما كان مصدرها.

والأمر الأهم هو أن هذا التمرد الأخير قادر على جلب مرحلة تركيزية مهمة جداً، فالشرائح الاجتماعية والقوى الدولية وحتى المؤيدون يطالبون بضرورة وقف هذه الاشتباكات في أقرب وقت. وحل كل القضايا المعلقة بات ممكناً بالمقاييس الديمقراطية التي باتت تنضج في بنية الجمهورية الديمقراطية. والجميع استطاع استيعاب العبر والدروس اللازمة من الاشتباكات. ولم تعد تقبل بها. ولا تراها ضرورية وقضية الحرق لم تعد موضوع تمرد تقليدي بل أصبحت سبباً ونتيجة للتجولات الديمقراطية الجارية وتمرد (PKK) أثبت هذه الحقيقة إلى درجة ما. ونتائج الانتخابات الأخيرة تدلنا على أن شعب المنطقة قد أدرك تماماً هذه الحقيقة بنجاح باهر ولم يعد هناك ما يمكن تحقيقه من خلال العنف، ولكن هناك كثير مما يمكن كسبه على أساس الانفتاح الديمقراطي بفتح مرحلة جديدة. ولهذا نقول لا حاجة للعنف بعد الآن فهو لا يجلب إلا المزيد من التأزم والتعقيد والتخريب ومزيد من المعاناة والآلام. وسنصل إلى نفس النقطة دائماً. ولهذا يجب التخلي عن العنف في أقرب فرصة.

إن السبيل العملي في هذا الموضوع هو أن يبقى (PKK) ملتزماً بمسؤولية بوقف إطلاق النار في أعلنه من جانب واحد. وأن يتقدم على هذا الطريق واثقاً من نفسه ويعمل على الوصول إلى الطريق الذي يؤدي إلى إسكات السلاح تماماً والى الأبد. وحتى يحدث ذلك يجب على الدولة أن تتفي بعض الخطوات اللازمة لأهميتها العصرية. وإذا تناولت الدولة والمجتمع الموضوع بالمقاييس الديمقراطية ويمزيد من التسامح. وإذا قامت باتخاذ بعض الإجراءات والخطوات لمنح مزيد من الحرية الثقافية وأزالت العراقيل أمام اللغة كما ورد في الطروحات الأولى. فحقاً ستتحقق مرحلة تركيزية ثمينة جداً. وشعبي المنطقة سيتعرف على الارادة الديمقراطية للدولة وسيتوحد مع هذه الارادة وستزول المخاوف والقلق. وتنتهي مرحلة الاغتراب عن الدولة. وسيتحقق مفهوم دولتي التي أرتبط بها، وتزول أرضية التمرد والاشتباك بهذا الشكل. وإذا توحدت صفة العنصر المؤسس الأساسي في الدولة مع المواطنة الدستورية وحرية التعبير فإن القضية ستدخل طريق الحل بنسبة كبيرة. وما يتبقى لا يتجاوز المسائل الاقتصادية والأنشطة الاجتماعية المخططة. علماً بأن اده بشكل خاص كقبلة كبيرة في هذا الاتجاه. وهكذا ستتحقق الجمهورية الديمقراطية التاريخية على أسس الوفاق والسلام والأخوة بشكل مرسوق وأساسي وهذا الحل لا يترك الأرضية لأي تمرد. بل على العكس من يتمرد ومن يرغب في الانفصال بل سنرى من يريد التكامل والتوحد ويسعى إلى مزيد من القوة. ولن يستطيع أحد بث الفرقة والابتعاد من الخارج. وتتولد مرحلة الجمهورية الديمقراطية القوية التي لن يطمع فيها أحد. فمثل هذه الجمهورية تعني الوحدة المتكاملة ونهاية مرحلة التمرد. وتحقيق للسلام المستمر وتحقيق لمزيد من القوة والتطور.

٥ - (PKK) أولاً ثم كل التنظيمات

غير الشرعية المشابه لـ(PKK) يجب أن تستعد لتكيف مع المرحلة السياسية والقانونية في نشاطها

إن زوال الاشتباكات المسلحة من الميدان سيدفع بكثير من التنظيمات التي كانت تنشط بشكل غير قانوني منذ سنوات كثيرة إلى التكامل مع الأجواء الديمقراطية. وخاصة إذا صدر عفو عام وفتحت أبواب أمام الأنشطة السياسية والقانونية فإن التحول الديمقراطي سيسنجذر بشكل أكبر. ففي أعوام التسعينيات حصل تقدم على صعيد حرية التنظيم. وبات الحفاظ على الأجواء السياسية متوترة أمراً بدون معنى. وقد ثبتت هذه الحقيقة في الانتخابات التي جرت مؤخراً. وزادت رغبة المجتمع في التخلي عن العنف بصورة متزايدة. وهذا يفتح السبل العظيمة. وهذا التشخيص يسري على أحزاب اليمين وكل التنظيمات اليسارية أكثر من الآخرين. وعليها أن تقوم بتجديد نفسها لتصبح ضمن الأطار القانوني. وتحاول إثبات تحالفات شاملة لهذه الغاية وبات ذلك من ضرورات التطور والتحول إلى سلطة. فالطروحات التقليدية وتنظيماتها ومفهوم الكوادر لم يعد قادراً على القيام بمتطلبات المجتمع. ولذلك فإن التنظيم الذي لا يستطيع تجاوز ذاته وكذلك الكوادر الذين لا يستطيعون تجديد أنفسهم على الأسس الديمقراطية، والسياسات التي لا تستطيع تقديم مشاريع حلول واقعية يجب أن تعلم جيداً أن مرحلتها قد انتهت، وإن لم تقم القيام بذلك فلن يمكن الحفاظ على الميراث الثمين السابق. ولا يمكن أن تتطابق مع التجديد والمستقبل.

هذا الإطار الذي شرحناه بطبق على (PKK) أيضاً. فالبرنامج الذي كتب ووضع في أجواء السبعينيات حيث اليمين واليسار الثقليدي، والفاشية والاشتراكية ومفاهيم القضية الوطنية. وشكل التنظيم وأنشطته التي كانت سارية ومقبولة آنذاك. كان يجب أن توضع على المشرحة في التسعينيات لاتخاذ تدابير الحمل. حيث كان يجب العمل لأجل تحقيق التحول الديمقراطي في تركيا عامة. ووضع برنامج يتناسب مع مجتمع المنطقة الذي يتميز ببنية قبلية ثقيلة. ووضع برنامج جذري لأجل تحقيق الحرية للثقافة واللغة على شكل برنامج ديمقراطي. وتعديل البنية التنظيمية لتتناسب مع السياسات السلمية. وبدلاً من الكفاح المسلح كان يجب البحث عن أشكال الأنشطة السياسية القانونية. وبذلك كان يمكن لـ(PKK) أن يواكب المرحلة التاريخية المطلوبة ليتجاوز تكرار نفسه بشكل مؤلم ويحول دون مزيد من العنف الذي حدث في تلك السنوات. وبالطبع كان هناك دور كبير لأولئك المتشددين والمتزمتين في بنية الدولة لبأخذ التنظيم ذلك المنحى وخاصة في الفترة (1994 - 1996) التي شهدت عنفاً كبيراً وخسائر هائلة للطرفين.

وفي المرحلة التي نحن بصددها نحو في توجه ذلك متأخراً وبشكل محدود يجب على (PKK) أن يستفيد من الامكانيات المتوفرة إلى أقصى درجة ليسعى إلى إقامة الحزم حتى ولو بشكل غير مباشر ومحدود مع الدولة بدلاً من التركيز على العنف والتمسك بالعناد ليكون ذلك الحوار على الأسس التي شرحناها آنفاً وعلى النهج التي تتطلبه المرحلة الجديدة. فإذا ظهرت بعض الامكانيات العملية وخاصة من طرف الدولة فيجب أن تكون الاستعدادات على شكل مؤتمر جديد للسلام. فالجهود المبذولة بكثافة على صعيد المنطقة أو على الصعيد العالمي وستتكاثف هذه الجهود ويزداد تأثيرها، وكل من يعارض على الحل الديمقراطي والسلام الذي يتحقق ويقاوم هذا التوجه ستزداد عزلته مع مرور كل يوم. ولن يستطيع أنقاذ نفسه

ولهذا يجب على الدولة قبل الجميع أن تتخذ موقفاً يتناسب مع عظمتها، وخاصة الحكومة التي تمثل الدولة يجب أن تعلم أنها بصدد حل أحد أهم قضية تواجهها في هذه المرحلة التاريخية وتقوم بإلقاء الخطوة الجريئة اللازمة. فالتراجع الغريب يدلنا على هؤلاء الذين لم يستطيعوا ألقاء هذه الخطوة وتفرطوا لخسارة فادحة، وتجربة كثير من الحكومات يجب أن تعطينا الدرس اللازم. فالحل سيكون مفتاحاً لحل كثير من القضايا الأخرى. بالاضافة إلى تحقيق السلام لكل قطاعات وشرائح المجتمع. وهذا الحل هو الشرك الأساسي لأجل تحقيق الأمان والانصراف الى حل القضايا الأخرى. والذين يتقاعسون عن لعب دورهم في هذه المرحلة لن يستطيعوا إنقاذ أنفسهم من الانزواء والإهمال. والتاريخ لن يغفر لهم مطلقاً

وانطلاقاً من ذلك يجب على (PKK) أن يستثمر الدروس من تجربته، ويبدي القوة اللازمة لتجاوز ذاته وواقعه ليسعى إلى الوحدة الديمقراطية على أسس الجمهورية الديمقراطية ليصبح ذلك جزءاً من برنامجه وينبثه ولن لا يتردد في القيام بذلك. ليثبت خلاقيته وإبداعه في هذا الاتجاه. ولا فإنه لن يستطيع إنقاذ نفسه من التدجين. وبدلاً من تكرار هذه المرحلة التاريخية كسنوات للمعاناة والآلام والخسائر يمكن إلقاء خطوات متبادلة متواضعة بشكل لا يمس بالكرامة

مع ملاحظة التوازن الدقيق للغاية بعقد لقاءات غير مباشرة على الطريق المؤدي إلى الحل وبشكل مناسب. فذلك هو التوجه الأسلم والأصح. فإن تحقيق السلام تحت نظام الجمهورية الديمقراطية أمراً أصعب من الحرب، ولكنها ممارسة أقدس وأكثر منفعة. وتحقق إنجازاً أكبر فالذين ينهضون ويقاومون ضد الظلم ويتمسكون بالحرية، يجب أن يعلموا بأن سعيهم للسلام عندما يكون ذلك ضرورياً هو عمل جليل مقدس ويجب أن يحققوه.

وضعي الشخصي

لقد تم التطرق إلى جوانب كثيرة فيما يتعلق بشخصي في لائحة الاتهام المقدمة من المدعي العام، ومن الأهمية التطرق إلى وضعي وموقفي في تاريخ (PKK)، وفي المترد، وفي واقع الحرب في جزء منفصل من المرافعة.

إنني أنتمي إلى أسرة فقدت خصائصها العشائرية، وفقيرة، وقروية، ومن قرية تهتم بالقيم الفيلية بشكل قوي ونسودها القيم الفيلية. حيث ذهبت إلى المدرسة الموجودة في قرية أخرى في عهد الجمهورية. وكنت أذهب سيراً على الأقدام كل يوم. والقرى الموجودة في ذلك الوسط هي خليط بين الأكراد والتركمان. والوالدي في أسرتنا كانت تنتمي إلى قرية أخرى مجاورة معظم سكانها من التركمان. وكانت قادرة على التحدث باللكردية والتركية معاً. ولم يكن هناك أي عداء قومي بين قراها. بل الصداقة هي السمة السائدة على العلاقات. ونظراً لعدم وجود التحريض بين الشعوب فإن العداء لا ينمو مطلقاً. والعلاقات السائدة بين تلك القرى كانت مثالاً على ذلك حيث أجواء الأخوة لا زالت سائدة. وتلك القرى التركمانية تشعر بالعودة والتقدير نحوي أكثر من الأكراد. ورد فعلي على العلاقات الفيلية ضمن الأسرة كان كبيراً. بل أستطيع القول بأن تعرفي الأول كان ضد بنية القرية والأسرة التي كانت بعيدة جداً عن تنمية طموحات وتطلعات الطفولة وأعتقد بأن كاتباً تركياً حاول سرد ذلك من خلال روايته تحت اسم ' التمرد الأول '. وفي السنوات المبكرة ويسبب نزاع مع مع الأسرة اضطريت إلى الابتعاد عن القرية وسط سيل من الدموع والبكاء المرير. وكان ذلك رداً على بعض أفكار الأسرة الذين يفضلون الحياة التي لا تعتمد على الجهد وكان دور ذلك كبيراً في ترك القرية والذين كانوا يعرفونني من أهل القرية في تلك المرحلة كانوا يصفونني بالشخص الذي لا يطأ النمل ' من جهة ومن الجهة الأخرى كانوا يسادونني كلما رأوا ثعباناً لأنهم يعرفونني ' بصياد الثعابين ' وكنت أتصيد الطيور أيضاً، والتنزه في الجبال كانت هواية لدي. وكنت أخوض الصراع الشديد بسبب الخبز المصنوع من دقيق القمح. وتناقضاتي مع الوالدي كانت كبيرة. فهي كانت امرأة تحب الاستقلال ولا ترضخ مطلقاً وربما ورثت الجانب المتمرد في شخصيتي منها. بينما والدي كان عاجزاً. والوالدتي كانت المسيطرة. وترعرعت دون تلقي التربية الأسرية والحنان. وتنشئتي النفسي بشكل متحرر هو الجانب الأهم في حياتي.

وفي دراستي كنت من بين العشرة الأوائل دائماً حتى السنة الأخيرة من الجامعة. وكنت متأثراً بالدين حتى المرحلة الثانوية وكان ذلك نوعاً من الدفاع عن الذات في مواجهة المجتمع المعاصر ومع السبعينيات ازداد اهتمامي بالسياسة وبالتيارات الكردية وتنمي شخصيتي بالتصوف. وفي مجتمع أسميته بالبرجوازي الذي لم أستطع التكامل معه ولم أشارك في حياتي وهيت نفسي بشكل متزايد للانضمام إلى الأيديولوجية. ولفترة قصيرة تحركت مع اليسار التركي. ولكن لوجود نواقص في القضية الوطنية لعبت دور الطليعة في مجموعة سميت بـ البحث عن الحقيقة الكردية ' في ربيع عام 1973 تلك المجموعة التي لم تكن منظمة لعبت دوراً مهماً في بناء ووضع أسس حركة (PKK) فيما بعد.

كان ذلك نشاطاً للبحث والدعاية. وكنت أرى أن الاهتمام بالأيديولوجية المجردة والمعلومات التاريخية ونمو المجموعة بشكل مستقل هو التوجه الصائب. وحاولنا اكتساب شكل مستقل محدود في مواجهة التيارات القومية الكردية الانفصالية التقليدية. ومواجهة اليسار التركي الشوفيني، لأجل خوض نضال أيديولوجي كثيف، وكان لدينا رفاق أتراك، أمثال حقي قرار وكمال بير الذين كانوا من بين القيادة، وحسب قناعتنا إن ذلك الخليط كان تعبيراً عن الوحدة الكردية التركية منذ ذلك الوقت. وشهيد الصوم العظيم حتى الموت كمال بير كان يقول دائماً ' إنني مؤمن بأن تحرر شعبنا يمر عبر تحرر الشعب الكردي ' وبقي ذلك بمثابة شعار دائم لنا جميعاً، وكان لهذا الخليط دوراً كبيراً في تلك المجموعة و(PKK) فيما بعد. وفي عام ١٩٧٥ توليت رئاسة أعد (الجمعية الديمقراطية لطلبة التعليم العالي في أنقرا)، وقبل ذلك وفي 30 آذار عام 1972 وبمناسبة مقتل المرفيق عاطر جايان في اشتباكات في منطقة قزل دره مع عشرة من رفاقه قمنا بترتيب تظاهرة استنكارية في كلية العلوم السياسية بقيت في سجن ماماق لمدة ستة أشهر.

وفي عام 1977 قمنا بإعداد برنامج (PKK)، وفي عام 1978 بإعداد البيان التأسيسي (المانيفستو) بمساعدة الرفيق محمد خيري دورموش. وفي عام 1978 وفي قرية فيس التابعة لديار بكر قررنا تأسيس حزب باسم (PKK) حزب العمال الكردستاني. وفي بداية تموز من عام 1979 وبرفقة الرفيق أدهم آكجان عبرنا الحدود من منطقة سروج إلى سوريا من ثم هناك. ومع ما يقارب مائتي رفيق الذين انسحبوا من الوطن وبعد تلقي التدريب العسكري والأيديولوجي وابتداء من عام ١٩٨٢ حاولنا التمركز في شمال العراق. وتحت التأثير الكبير للاضراب عن الطعام في سجن دياربكر أكملنا التمركز هناك وتوجهنا نحو الممارسة العملية في عام 1984

وعندما أقوم بتقييم تلك السنوات بتتابع تاريخي ونهجي في الحياة أرى أن طابع محاولة التوصل إلى مفهوم علمي للتمرد هو السائد على هذا المسار منذ الحياتي في القرية. وذلك النهج الذي لم يتم التعرف عليه تماماً وكنت مؤمناً تماماً بأن كراهتي مهدورة ما دام هناك إنكار لوجود الشعب بما يشبه آية من القرآن الكريم. فدور الإنكار كان واضحاً وبارزاً في التمرد وفي البدايات لم أستطع الابتعاد عن التفكير في الإنكار. ولكن هذا تعمقت في التاريخ والعنوم الاجتماعية وجدت استحالة ذلك وأستطيع القول بأن الحقيقة التي أثبتتها العلوم وهي الحقيقة الكردية وتحررها فإما أن أحققها وأحيا، وإن لم يتحقق ذلك فلن أحيا مطلقاً. وهناك هو بالتحديد الذي يكون الوعي فقط بل تكونت عقيدة صلبة وإرادة صارمة أيضاً وكثافة مشاعر الحرية. والتعطش إلى العلم من العناصر الأساسية وراء الممارسة التي تحققت وأي تفسير آخر في هذا المجال يعجز عن توضيح دوري في هذه الممارسة. ولن يساعد في التطوير وفيما يعد رأيت ما يلي بشكل واضح وتحدثت عنه. هو أن تلك الواقع الكردي مريض والشك الشائي مجنون. والشك الأخير أسير والتعكست هذه الخصائص كما هي على البنية التنظيمية والممارسة العملية. فالاضراب عن الطعام حتى الموت. وإشعال النار في الأبدان. وقيام الآلاف بتفجير أنفسهم والعمليات الانتحارية. ثم العمليات التي تستهدف الجماهير المدنية التي لا يمكن تصويبها تحت أي ظرف من الظروف. كلها أعمال تحدث تحت التأثير العميق للبنية الاجتماعية الموجودة. والافتقار إلى الوعي اللازم والمشاعر غير الطبيعية والإرادة المتشكلة بتأثير هذه العوامل. ورغم كل جهودي الكبيرة المبذولة لأجل ترسيخ نهج عسكري سليم لم أتمكن من شد القاعدة إلا بشكل محدود إلى نهج الدفاع المشروع عن الذات. وفي الحقيقة إنني واثق من أنه لولا هذه الجهود لحدثت ممارسات أعنف وأقسى ومزيد من المآسي، وأحداث أكثر دموية. ولو شعر المدعي العام في لائحة الاتهام بالحاجة إلى البحث عن الأسباب الكامنة وراء هذه الممارسات في البنية الاجتماعية وبنية الفرد لما وجد صعوبة في التعرف على تلك الأسباب. فالصورة وحدها لا تكفي. فإذا لم يتم وضع القضية كلها على المشرحة وبشكل حي لا يمكن التشخيص السليم. والقيام بأهم بالنسبة لي بالأرهاب والارهابية أمر يعمق الأزمة. وحقيقة فإن ما جرى هي أكثر الأحداث إيلاماً في حياتي مثال كثير من الممارسات. ولدي معلومات عن النفذ حول هذه النقاط. ولكن حتى ولو نظرنا إلى النزاعات العائلية التي لا زالت مستمرة حتى يومنا هذا، نرى كيفية تأثير هذه العوامل على الفرد وسلوكه. وحسب قناعتي فإن القسوة التي يمكن رؤيتها في الصراعات القبلية. وكذلك الأوضاع المشابهة في التمردات، أرى أن دوري كان كبيراً جداً في لجم هذه القسوة كي لا تحدث مزيداً من التدمير والتخريب، والسيطرة على تلك التوجهات. وأي مراقب منتبه يستطيع أن يرى بأنني كنت أخوض حرباً داخلية في (PKK) في هذا الموضوع. علماً بأن ما جرى لدينا يبقى صغيراً جداً بالمقارنة مع البوسنة وكوسوفو وحتى قضية انكلترا وقزه الذين يدعون التحضر، والمجازر التي تحدث في أفريقيا بل يمكن اعتبار ذلك نجاحاً كبيراً، فكلما زادت السيطرة على التنظيم كلما زادت الممارسات التي تتجاوز حدود الدفاع عن النفس لتصل إلى أدنى الحدود. ونظراً لبنية العمليات التي تتسب في توجيه النقد إلي شخصي وتسميتي بـ رأس الإرهاب ' باستمرار ومحاولة الصاق هذه الصفة بي شخصيا فإنني أحتاج إلى توضيح مفهومي للممارسة بشكل واضح جداً.

إن مسؤوليتي واضحة تماماً عن كل الممارسات التي حدثت بطلبة (PKK)، ولكن تفسير مفهومي للممارسة العملية لا يكفي، فإن أصعب مرحلة في حياتي هي الجهود التي بذلتها لأجل تخفيض التدمير والتخريب الناجم عن التمرد بشكل عام وعن الشخصيات والعناصر التي ظهرت باسم الكوادر بشكل خاص. وقد شرحت هذا الوضع مراراً بالمثال التالي: لقد منحنوا الحزبي مرتبة الشهادة فإن بإعدام أبيه قبل كل شيء وما لاقيناه كان مشابهاً. وأنا أسمي ذلك بـ' مفهوم العصابات المتمردة العاطفة ' حيث تفتقر تلك الممارسة إلى القوانين العسكرية والأسس السياسية. حيث نشأ هؤلاء منذ قرون في أجواء الصراع العائلي والقبلي. ولديهم الاستعداد لضرب بعضهم من أجل دجاجة وعندما تتوجد هذه الشخصية بيئة اجتماعية من هذا النوع عندها صعوبة السيطرة عليه يصبح أمراً مفهوماً. ولهذا فإن السيطرة على التخريب والتدمير عند هذه الحدود يعتبر نجاحاً مهماً حسب قناعتي.

والمستوى المقبول للعنف منذ البداية لدي هو عدم تجاوز مفهوم حق الدفاع المشروع عن النفس. صحيح انني قيمت كثيراً من الهجمات، والعمليات الانتحارية على أنها بطولة، ولكن لم أقم بإصدار أمر واحد في هذا الاتجاه. بل لم أكن أعلم بها قبل وقوعها. بل كانت جهودي مستمرة لأجل إبقاء ذلك في أدنى المستويات وهذا الأمر بالنسبة لي يشكل ضرورة أخلاقية وعسكرية. وهذا لم يحدث أن الخسائر كانت تقع بينما هدفي هو استخدام حق الدفاع المشروع عن النفس حتى يتم الاعتراف بحريتي. أو بمعنى آخر ' إما الحرية وإما الموت '. أو ' إما أن تمنحوني حريتي أو تقتلوني ': فتلك هي الصيغة التي أمنت بها وخروجي إلى الخارج والتمركز في الجبال كان ضمن هذا الإطار دائماً. أما استخدام العنف فيما بعد هذا المفهوم فهو الجنون حقاً. ولو بدأ أمامنا طريق إلى الدولة أو طريق الحرية المحدودة فإن العنف وحتى كافة أشكال (PKK) فيما بعد.

إلى تجاوز المستوى المعاصر لا يمكن أن تكون مشروعة.

فمثلما أجواء الإنكار والضغوط على الأشخاص والثقافة واللغة من كافة النواحي أدت إلى العنف منذ البداية وحتى التسعينيات، فإن بوادر إمكانيات التحرر المحدودة التي ظهرت فيما بعد، فإن المواقف السابقة بدأت تفقد معناها بالنسبة لي وإزداد تأثير السياسة الحضارية وأسلوبها الديمقراطي على. وقد تحدثت مراراً عن هذا التوجه اعتباراً من عام ١٩٩٣. فإن الوصول إلى الدولة كانت ميول التخلي عن العنف تزداد مع مرور كل يوم. والعامل المؤثر لم يكن عدم توفر الإمكانيات والطاقات. بل مفهوم عدم الجدوى وإمكانية التوصل إلى الهدف من خلال السياسة الديمقراطية. وازدياد القناعة بذلك لعب دوراً أساسياً

وفي هذا الموضوع فإن أكبر نقص ارتكبته هو عدم تعميق مرحلة وقف إطلاق النار، وعدم رواية وتقييم الاستعدادات التي اتخذتها الدولة لذلك، وكان ذلك سبباً في ضياع فرصة تاريخية مواتية ' أما المرحلة التي تلت ذلك من العنف فقد أدت إلى كثير من الآلام وكثير من الخسائر. وكانت مرحلة تكرار لسابق بدون أي معنى. حيث انزلق الطرفان إلى خارج السيطرة من خلال التحول إلى عصابات وتسبب ذلك في الدمار وخسائر كبيرة. ورغم التعرف على هذه الحقيقة وبذل الجهود الكثيفة لإيقاف هذا التوجه إلا أنه لم يتوقف حتى عام ١٩٩٦ حيث وردت بعض الرسائل والإشارات من الدولة بشكل غير مباشر. مما أدى إلى السيطرة وإعلان وقف إطلاق النار استعداداً للمرحلة السياسية الديمقراطية. فحتى لو لم يصل ذلك إلى المستوى المنشود إلا أنني استطعت السيطرة على المرحلة وجعلت الأمور قريبة ومستعدة لأجل الحل الديمقراطي حسب قناعتي.

ثمة عمل أساسي آخر يجب ملاحظته على المستوى الشخصي. وهي الجهود المبذولة من طرف شخصي لأجل برنامج (PKK) وطراز دعايته اللذان كان بالهان منذ السبعينيات. وقد حدث ذلك منذ التسعينيات حيث دخلت تعديلات كبيرة على ذلك وارتباطاً بالتحول الديمقراطي الذي تحقق في مجمل تركيا فعلياً وحتى ليس على المستوى الرسمي فإن المجتمع الكردي قادر على تجاوز الظروف القبلية والتخلف بإرادته الديمقراطية. والتأكيد الدائم على ذلك من جانبي لأجل تحقيق حل الوحدة الديمقراطية ومؤسسات الدولة المهتمة بهذه الأمور تعتبر هذه الحقيقة جيداً. فقد تم التأكيد والحديث على أن أفضل أشكال الحرية والاستقلال بالنسبة للأكراد يمكن أن تتحقق في ظروف الجمهورية الديمقراطية فقط وفي لائحة الاتهام يتم تقييم مفاهيم ' الحرية والاستقلال ' على شكل إقامة دولة منفصلة. بينما أنا لا أقر هذا التقييم. ففي التقييمات التي أجريتها مؤخراً تطرقت إلى مضمون هذه المفاهيم وأوضحت أن هدفي من ذلك هو ' الفرد والمجتمع

المتحرر ' بل شرحت بأن الأكراد سيتعرضون لعبودية أثقل من السابق في حال انفصالهم وسيرتبطون بشكل أكثف بدلاً من الاستقلال، لأن الظروف الداخلية والخارجية سترغمهم على ذلك. وبناء عليه فإن الانضمام إلى الجمهورية الديمقراطية في تركيا مثلما كان في العشرينيات في مرحلة التحرير الوطنية وأن الحرية والاستقلال ممكنة عملياً بهذه الوسيلة كما أوضحت وهذه الأمور موجودة في كثير من التقييمات الكتابية التي أجريتها ثم استخدمت مفاهيم الاستقلال بأبعادها الفكرية والإرادية بكثرة وأكدت دائماً على أن التحرر والاستقلال ممكنان من خلال الوحدة التي تحقق مزيداً من القوة. وأوضحت أن الوحدة الإرغامية العبودية تؤدي إلى الضعف دائماً وتشجع الانفصال وتفتح الطريق للتمرد وشرحت ذلك من خلال الأمثلة الكثيرة جداً. وهدفي الأساسي هو تحقيق الوحدة الطوعية بالإرادة الحرة المستقلة، أي تلبية متطلبات كون الأكراد العنصر المؤسس الرئيسي للدولة. فمهما كان الماضي مثقلاً بالقضايا المعقدة إلا أنه يمكن إعادة النظر في القضية على ضوء الحلول المعاصرة وتجديد العهد على أساس الجمهورية الديمقراطية وتحقيق حل الوحدة الديمقراطية وتكثيف جهودي في المرحلة الأخيرة على التجارب العالمية بهذا الصدد منطلقاً من تاريخ تركيا

وفي مرافعتي هذه وفي هذه الظروف الصعبة وحتى لم أستطيع تجميع ما لدي فإن ما أتحدث عنه وهو الحل التاريخي الذي أعتقد بصحته وملاحظتي والحقائق التي طرحتها ما هي إلا نتيجة لتلك الجهود التي بذلتها

بعد هذه التطورات الجوهرية وعلى ضوء إنهاء الخلاف المسلح أو اقتراحاتي بشأن إعادة (PKK) النظر في ذاته ليواكب متطلبات الجمهورية الديمقراطية. وإعادة التأسيس الذي طرحته فإذا حدث تجاوب من طرف الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر فسعلى الأطراف أن تكون مستعدة للمرحلة الجديدة. بل يمكن إيصال الأمور إلى مستوى عقد مؤتمر للسلام. وقلت بوجوب عدم إهمال هذا الأمر فأي سلام شامل في هذه المرحلة سيكون مطلباً تاريخياً لازماً بالنظر إلى التطورات العالمية التي نشهدها. وتلك هي المهمة الأهم منذ أكثر من مائتي عام. فالاشتباكات الثقيلة التي تحدث في داخل بنية الدولة، أو على صعيد التمردات الكردية، جعلت العنف على رأس اهتمام المجتمع، وإيجاد السبل للتخلص منه

وإعادة الترتيب من جديد هي السياسة الأكثر واقعية والأكثر مفهومية. ولا يمكن الوصول إلى ذلك إلا في ظل نظام ديمقراطي. وهذه هي قناعتي المؤكدة والأمر الذي يؤكده مستوى الوعي لدي. وبهذا المعنى فإن القرن الحادي والعشرين يجب أن يكون قرناً للسلام. هذه هي أمنيتي. وأعربت دائماً عن أملي في أن يتحقق ذلك.

وهناك جوانب أخرى يجب على التطرق اليها في لائحة الاتهام بخصوص الأيديولوجية الماركسية. فرغم الموقف الانتقادي الذي تبنيته حيال الاشتراكية المشيدة التي كانت تتحكم في العالم في السابعينيات، إلا أنه لم يتم التخلص من تأثيراتها. وانتقادي كان يتناول جانب عدم الوصول إلى الديمقراطية الاشتراكية والنواقص بهذا الصدد، واذا توحدت هذه النواقص مع المواقف الدوغمائية عندها تنعدم فرص تناول القضايا التي تواجهنا بشكل خلاق. وعقدت العلاقة بين هذه الحقيقة وانحلال الاتحاد السوفيتي بل رأيت هذه الحقيقة مسبقاً وقلت بأن ذلك لا يعني انهيار الاشتراكية. بل ذلك الانهيار كان نتيجة لعدم تحقيق التحول الديمقراطي. كما قيمت آنذاك. وكما ربطت انحلال اليسار التركي أيضاً بهذه الحقيقة. والتقييمات الشاملة بهذا الصدد كانت كتابية وموجودة. وبناء عليه فإن الجهود كانت متواصلة دائماً لأجل تحقيق هذه التأثيرات في بنية (PKK) والمواقف التقليدية الموجودة في البرنامج كانت تتعرض لصعوبات في مواجهة التاريخ والتطورات اليومية وشعرت دائماً بالحاجة إلى تجاوزها وتعديلها.

ولا زلت أحتفظ بإيماني بأنه لو قامت الاشتراكية باستعراض مفاهيمها الديمقراطية ومراجعة ممارستها العملية فإنها ستكون قادرة على أن تكون حلاً لقضايا المجتمع والعصر الأساسية مرة أخرى. ولكن هذا يحتاج إلى تجديد جذري. فبدون تجديد هذه المسألة الاشتراكية المشيدة وليس بما يشبه ما حدث في روسيا من ابتعاد تام. ولا بالانتقالات السطحية غير الحيوية يمكن الوصول إلى مفاهيم فتحي الراسمالية إلى الرغم من تقادمها قادرة على تجديد مفاهيمها الديمقراطية ومراجعة ممارستها العملية فإنها ستكون قادرة على أن تكون حلاً لقضايا المجتمع والعصر الأساسية مرة أخرى. ولكن هذا يحتاج إلى تجديد جذري. فبدون تجديد هذه المسألة الاشتراكية المشيدة وليس بما يشبه ما حدث في روسيا من ابتعاد تام. ولا بالانتقالات السطحية غير الحيوية يمكن الوصول إلى الاشتراكية الديمقراطية التي ترنو إليها. فمعاريات اليمين التي تسبب التعقيد والتأزم للقضايا واضحة للعيان ومكشوفة. وفي المرحلة الحقيبة وإنا ظهرت مواقف ديمقراطية لأجل تناول القضايا الأساسية في تركيا ومن بينها القضية الكردية. واتخذت خطوات على صعيد الممارسة بشكل خصوص هناك حاجة ماسة لليسار وسيتأكد عدم قدرة الديمقراطية على متابعة السير بدون اليسار. وإنا واثق من ذلك لأنه ضرورة من ضرورات الوحدة الحرة.

وعلىّ أن أتطرق إلى موقفي من الوطن والوطنية لأنني أشعر بضرورة ذلك. ففي لائحة الاتهام مطالبة بالحكم علىّ بموجب المادة رقم /١٢٥/ وهي المادة التي تحكم على الاتهام بخيانة الوطن ومحاولة إقامة دولة مستقلة. في هذه الحكم أهمية كبيرة وهناك تأثير لشعار " إما وطن حر وإما الموت " والشيء البارز هنا هو ترسخ وتجذر مفاهيم الوطن المشترك والدولة الموحدة والمواطن والمجتمع الحر والوعي المرتبط بذلك التي كانت سائدة في مرحلة التحرر الوطني وتأسيس الجمهورية والنقص الكبير لدى الأكراد بشكل خاص هو ضعف الأفكار والمواقف التي لا ترى الجغرافيا التي كوطن يتنمون إليه. مما يخلق أرضية ووضعاً مناسباً للتلاعب عليه ومفهوم كردستان المستقلة هو نتيجة لهذا الوضع وإذا لم يتم التسليم فإن هذا الوضع سيبقى خطيراً وبناء عليه فإن التجربة النضالية التي خضناها أوصلتنا إلى نتيجة تشبه الموجودة في الدول التي تضم مجموعات متعددة الجذور القومية مثل الولايات المتحدة وسويسرا ودول أخرى كثيرة. سواء أكانت لغتها الرسمية واحدة أو متعددة فإنها لا تنظر إلى الاختلاف القومي بل تعمل بمفاهيم الوطن الواحد والأمة الواحدة وأمر مهم. ومثل هذا الموقف ضروري ليكون أساساً للحل الديمقراطي في تركيا. وما كان ناقصاً حتى الآن هو البعد الديمقراطي وأمر مهم. ومثل هذا الموقف ضروري ليكون أساساً للحل الديمقراطي في تركيا. وما كان ناقصاً حتى الآن هو البعد الديمقراطي للوطن. فالمفهوم المعاصر للوطن يعني توفير الحرية للفرد واللغات والثقافات. فعندما تتوفر الحرية فأن قوة ومنعة الوطن تزداد بنفس النسبة. بينما الأمران بدوران كمتناقضين في تركيا ويؤديان إلى إضعاف بعضهما كما يعتقد وبينما ذلك خطأ أساسي. وقضية ديمقراطية مهمة يجب تجاوزها حتماً. واعتقد أنني توصلت إلى حل شامل لهذا الواقع من خلال هذا الطرح.

ونفس الأمر ينطبق على مفهوم الدولة المستقلة أيضاً. فنحن في البداية وقعنا في خطأ كبير عندما نظرنا إلى شخص ما أو مجموعة ما وحاولنا الحكم على مدى شرعية الدولة أو عدم شرعيتها بالنسبة لنا. وقمنا بإطلاق أثقل الاتهامات ووقعنا في فخ الدوغمائية وكان لذلك تأثيراً على ممارستنا السياسية والفكرية. وعندما فكرنا بشكل علمي أعمق وجدنا أن الذي يجب اعتراضه ليست الدولة. بل التكوين الأليغارشي الذي يمثل هذه الدولة. والاستقلال لا يحتاج إلى الهدم. بل يحتاج إلى تحقيق التحول الديمقراطي بشكل أساسي. بل نحتاج إلى الانفصال بل نحتاج إلى الوحدة الطوعية من خلال الإرادة الحرة. ووجدنا أن ذلك هو الواقع. بل هو واجب ديمقراطي. وظهرت هذه الحقيقة جلية من خلال الوعي الشامل الذي تحقق في هذه المرحلة.

وقد قمت بالتركيز الكثيف على المفاهيم الخاطئة لدى اليسار في تركيا مثل مفهوم الوطن والدولة. وتوصلت إلى نتيجة أن تصحيح هذه الأحكام وممارستها واقعياً سيسفر عن نتائج مهمة جداً. خاصة أن هذه المواقف التي تتميز بالسطحية سواء لدى اليسار التركي أو لدى الكوميين الأكراد. وتنضمن أخطاء كثيرة. فإذا لم يتم تجاوزها فإنها ستتسبب في مزيد من التعقيد للقضايا. وأنها لن تستطيع أن تكون طرفاً أو بديلاً في الحل حسب قناعتي. والانزلاق نحو التنجين يستاسر دليل على هذه الحقيقة. فاليمين من خلال انتهازيته وتحقيق الفائدة السياسية بدأ أيضاً تابعية للدولة والوطن مما أدى تفويته. وبقائه راسخاً. ولكن ذلك القطاع يعيد تماماً عن التكامل مع مواضيع الوطن المتحرر والدولة المستقلة. ويشجع على الانفصالية مما يجعل مواقفه تتضمن مواقف خطيرة جداً. بينما أنا أعتقد أن الوصول إلى المفاهيم السليمة للوطن المتكامل ودولة الأمة يشكل قضية أيديولوجية مهمة. بل هي قضية سياسية وثقافية. ومن ناحيتي فقد تم توضيح كل المفاهيم المتعلقة بالتكامل والديمقراطية والسياسية التي تشكل موقفنا السياسي حيث وردت في مرافعاتي. وأعتقد أن ذلك يشكل خطوة متقدمة وسيسفر عن حدوث تطورات مهمة. وذلك ما أرجوه.

إن دخولي في علاقات مع القوى الخارجية تتجاوز هذا الإطار أمر يتناقض مع طبيعي وتكويني ولهذا فهو أمر غير ممكن. وأكبر دليل على ذلك أن الذين كانوا يعدون الصداقة تورطوا في أكثر المؤامرات انحطاطاً ضدي. ولو كنت بيدقاً بين أيديهم لحاولوا استخدامي ضد تركيا التي لها أعداء كثيرون. ولحاولوا حمايتي وتحيتني وهم قادرون على ذلك. بل على العكس فهم الذين عرفوا بأنهم لن يستطيعوا استخدامي ضد تركيا على المدى البعيد تجاهلوا كل القواعد الحقوقية والمقاييس الانسانية ولم يقبلوني لأجل التحريض على تصعيد اشتباكاتنا مع تركيا ولعبوا لعبة إلقاء القبض علي وتسليمي وكل ممارستي خارج تركيا كانت ضمن الإطار الذي أوضحته وهو " الوطن الحر والجمهورية الديمقراطية ". ومرتبطة بذلك الهدف بشكل وثيق ولا يستطيع أحد التشكيك في شخصي الذي راهن بكل ما يملك على هذا الهدف وجعل ذاته دعماً للوطن الحر والوحدة الديمقراطية. وتجلت بإثبت هذه الحقيقة مر مرور كل يوم وسيثبت ذلك في المستقبل أيضاً.

إن نهجي الشخصي الذي أبحث عن حقيقة مدلولاته من واقع التطورات السياسية والعملية الجارية تدل على أن ما حدث من الناحية التاريخية تسعى لأجل الحل من خلال المجتمع إلى الوعي والإرادة والممارسة العملية. ويأتي هذا ضمن بحث مجتمع يعاني من تراكم القضايا على مدى قرون من الزمن ويواصل حياته دون أن يتمكن من حل ما يتم فرضه عليه. ويعاني من التدجين والمرض عن حلول لهذه المعاناة. بل هي حكاية صعوبة الوصول إلى المفاهيم العصرية التي لا يمكن تصديقها. وإنني أعاني من كل الآلام الناجمة عن التمرد في شخصي، حيث يقول كل المسؤولون من كافة المستويات كن تدهور الأمور في هذه القضية التاريخية بالقاء المسؤولية التاريخية على عاتقي ليتنصلوا من مهامهم وواجباتهم. وهذا هو الظلم الكبير الذي أواجهه يومياً وواضحاً ومن حقي أن أسأل الأسئلة التالية: من هو المسؤول عن كل التمردات التي حدثت في التاريخ؟. ومن هو الذي يسير بعكس التوجهات العالمية ويقوم بتعقيد القضايا!.. كيف يمكن تفسير قمع الانتفاضة والتستر عليه بأنه الحل!.. ومن هو المسؤول عن هذا الواقع الاجتماعي الذي لا مثيل له بحيث لا يستطيع التحدث بلغته!.. ومن هو الطرف الذي وهب الكثير للدولة وأخوه المجتمع على صعيد التاريخ وفي النتيجة وجد نفسه في مواجهة أفكاره!..

إن كل الذي أسعى إليه هو الإجابة على هذه الأسئلة. والتمرد الذي جرى استطاع الإجابة بشكل جزئي على هذه الأسئلة. ونظراً لأن القضايا الاجتماعية لم تحل في وقتها فإنها تنفيح. ولأن الجرح المتفيح كان في البنية الأساسية فقد أدى تفجيره إلى امتداد الألم إلى كافة الشرائح. فحتى الأعضاء البسيطة في الجسم تعاني من الألم لأنها مرتبطة بالجسم رغم أنها لا تستحق ذلك. فالتمرد هو بمثابة تفجير ذلك الجرح. وهو نصف الأمر. وما يجب القيام به بعد الآن هو القيام بمعالجة الجرح وتضميده. وهذا ما نسميه بالسلام الاجتماعي. والذي يعرف هذه الحقيقة من جذورها. ويشعر بالمسؤولية نحوها هو أنا أيضاً. وإنني واثق من أنني قمت بتحليل شخصيتي السليمة بكل الاتجاهات وأشعر بالحاجة الملحة إلى السلام من أعماق نفسي. حيث أقوم بتكثيف جهدي وطاقاتي الفكرية نظرياً وسياسياً على هذا الهدف الشامل. والأمر الذي أريد اقتسامه مع الدولة والمجتمع بكافة شرائحه هو مساعي السلام هذه. ولا أنك مطلقاً في أن ما أستطيع القيام به في هذا الاتجاه يحمل أبعاداً تاريخية واجتماعية كبيرة. فقد تولدت الأسس التاريخية للوفاق ولالرتباط من جديد مع المجتمع والدولة على أساس الحرية والجمهورية الديمقراطية تشكل إطار هذا الإنجاز. وإذا توفرت لي الفرصة فإنني سأبذل كل جهودي وبعزيمة كبيرة لتحقيق الشعب والمواطن الحر في المجتمع الذي أمثله في وحدة الجمهورية الديمقراطية لتحقيق السلام والأخوة.

النتيجة: الوحدة الديمقراطية هي الخطوة الديمقراطية الجديدة للجمهورية

إن العدمي العام الجمهوري اعتمد على البرنامج الأولي وعلى التصريحات الكثيرة وبالنتيجة توصل قناعة إنشاء دولة مختلفة. ومهما كان الأمر كذلك فإن قولي " كل شيء لأجل الحرية والاستقلال " الذي لم يستنتج منه العدم العام سوى ذلك المعنى. فإن التجربة التاريخية فيها فإنني متشبث بأنني جاهدت على كما أوضحت في مرافعتي حدثت لو لم أملك الوثائق بين يدي عن مضمون تلك الأقوال. فإن محاولات وقد إطلاق النار المتكرر من جانب واحد. ودخولي في الحوار بشكل غير مباشر هو التعبير الواضح عن هذا التوجه والمطالبة بالاستقلال والحرية سواء للأفراد أو للمجتمع يجب أن تكون ضمن الظروف المناسبة التي لا يمكن إلا في حال تكامل تركيا وبنية الجمهورية الديمقراطية كما أوضحت.

ولو نظرنا بالمقاييس العلمية. فإننا نجد أن هناك مجتمعاً غير مقبول من جيرانه من الأطراف الأربعة. ويحيا في منطقة كلها جبال وعرة. ومنقسم على نفسه من حيث الاقتصاد والبنية الاجتماعية والثقافة والسياسة ولا زال يرزح تحت ظروف قبلية ثقيلة وحتى الآن لا يملك كتاب ألف باء خاص به ليدرسه لغته. والنسم الأكبر من السكان هم أكراد يعملون في المقرونيلات. فإن المطالبة بدولة مستقلة برأيي هي كل هذه الجوانب أمر غير واقعي إطلاقاً. علماً بأن التجربة التاريخية على مدى قرنين من الزمن. وعلى ضوء التمرد الأخير بقيادة (PKK) وتوازن القوة العسكرية الراهنة فإن أي مطالبة بالانفصال ستزيد من تعقيد القضية. وبهذه الطريقة ستلاقي الأطراف صعوبة كبيرة وتتعرض لآلام وخسائر كبيرة. ورغم ذلك لا لقضية تصل إلى حل وقد يمكن القضاء عليها تماماً والقرض سيبقى ثقيلاً مستمراً. فلا القضاء على المريض هو السبيل لإنهاء المرض. ولا الفصل عضو من الأعضاء الرئيسية من الجسد المتكامل يعتبر معالجة للمرض. والأمر الأصح هو معالجة الأجزاء المهترئة من خلال القوانين والقواعد التي لا تواكب التحول الديمقراطي ضمن بنية الدولة. وتشكل عقبة في طريق الحريات تلك القوانين التي تحدث عنها أكبر المسؤولين في الدولة. وتجاوز المؤسسات القديمة المهترئة وتجاوز المواقف التي تعتمد على الخوف والانكار. وتجاوز البنية الاجتماعية المتخلفة في المجتمع الكردي مثل القبلية والمشيخة والأغوية. وإزالة مخاوف الأكراد من الدولة. فإن الفرد المتحرر من كل هذه القيود بمجتمعه سيصبح مواطناً دستورياً وسيحقق التكامل ضمن وحدة الجمهورية الديمقراطية.

إن تجربة التمرد الأخير الثقيلة التي مررنا بها في تاريخنا القريب. والتجارب الكثيرة التي عايشها العالم في مثل هذه القضايا تظهر بوضوح بأنه يجب البحث عن الحلول ضمن النظام الديمقراطي. وأن القمع والتصدي للعنف والعناد على هذه المواقف لا تفيد سوى في تعميق الأزمة وتعقيد القضية. وقضية كوسوفو مؤخراً دلت على أن الوفاق هو السبيل الوحيد. ومثلما حاولت توضيح الأمور كثيراً في مرافعاتي فإن حركتنا المنقطة الناشطة حتى ولو تحدثت عن كيان منفصل في برنامجها الأولي. إلا أن التجربة العملية ومنذ بداية التسعينيات تحدثت عن الوحدة الحرة الديمقراطية. والطريق الأسلم والأفضل لنا كشعب لأجل الوصول إلى الاستقلال هو التكامل مع تركيا كوطن وكدولة. وأكدنا مراراً وتكراراً بأن النظام الديمقراطي هو القادر على وضع الحلول وتمسكنا بهذا الرأي كثيراً. وأنا واثق من أن الدولة تعرف بهذه الحقيقة ومقتنعة بأن ذلك هو توجهنا والأمر المهم ليس الكلام ولا البرنامج ولا المبادئ ولكنه الحياة المرتبطة بهذا البرنامج وهذه المبادئ على أرض الواقع والنضال إن الحياة والصراع أوصلنا إلى نتيجة مفادها: " إذا لم تكن راضياً بحياة عبودية شاكراً لوجودك. فعليك أن تحرك كبلك "تحيا ضمن وحدة حرة ". ولا يمكن الشك في هذه الحقيقة مطلقاً بالإضافة إلى أن الواقع العالمي قد أثبت ظهور حركات كثيرة على أسس الانفصال إلا أنها في النهاية رغبت في وحدة صحيحة قوية لأنها تعني الغنى والمكاسب لكافة الأطراف. والتوجهات الوحدوية التكاملية تتغلب على الميول الانفصالية دائماً وتتحقق وحدات كبيرة على صعيد العالم كاملاً مثل وحدات اقتصادية أو ثقافية أو سياسية. وباختصار فإن الميول والتوجهات في كافة أرجاء الدنيا تدفعنا نحو التحرر والوحدة الديمقراطية. وذلك هو هدفنا وخاصة نحن في مرحلة يسعى فيها الأعداء التاريخيون إلى الوفاق في هذا الاتجاه.

إذا كانت هذه الحال في العالم فما بالك بطرفين بينهما تاريخ مشترك طويل. وخاضا خضم الحياة في أخطر المراحل التاريخية أجل البقاء. وتوحدا في مواجهة العدو المشترك. وتداخلا بشكل كثيف يفوق كل التصورات. ثم يتم التنكر لوجود القضايا الديمقراطية. ولا يتم العمل على تحقيق تطابق بين التطور والتقدم الديمقراطي والأحكام الموجودة في الدستور والقوانين السارية. ولا يتم إزالة العراقيل والعقبات الموضوعة أمام الحريات والمساواة. مما يؤدي إلى تفاقم القضايا الاجتماعية وتحولها إلى ممارسات عقيمة تؤدي إلى نتائج وخيمة. إذ يتم الاعتراف بالدور التأسيسي الذي لعبه هذا العضو ثم يمنع عليه التحدث بلغته وتحظر ثقافته بشكل لا مثيل له في الدنيا. مما يكفي للاستدلال على وضعنا المأساوي.

والنتيجة المهمة التي نتوصل إليها هي: إن عهد التمردات قد انتهى تاريخياً أو مرغم على الانتهاء. ولهذا فإن الجمهورية التركية مرغمة على إيصال الحركة الديمقراطية العلمانية التاريخية إلى النجاح. فلا يمكن أن يكون هناك مكان للعنف في نظام الجمهورية الديمقراطية والثورة أو التمرد لم تعد تملك لحل القضايا بل التطور الدستوري هو الطريق إلى تحقيق السلام. وتهابة القرن العشرين تأمر بذلك. فإن احترام ارادة الشعوب في العيش بتاريخها على هذه الأرض في أجواء الحرية والتكامل هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام المقدس والتقدم.

وما يقع على عاتق شعبنا الكردي في الشرق ضمن هذا الاطار هو تسيير حاجته في التحول الى مجتمع ديمقراطي بشكل متكامل مع الدولة من جديد في أجواء الوحدة الديمقراطية. وتجاوز المفاهيم والمؤسسات البليية المهترئة. وتنوير الجمهورية الديمقراطية بمفاهيم الحرية الديمقراطية والمساواة. والتمسك بإرادة تحقيق ذلك. وبذلك يصبحون مواطنين دستوريين بصفتهم العنصر المؤسس للدولة. وتلك هي المهمة التاريخية الملقاة على عاتقهم مع انتهاء عهد التمردات ببدأ عهد التحول الديمقراطي الجبر في الداخل. حيث يجب توحيد ذلك مع مبادئ ومؤسسات الجمهورية بالمقاييس الديمقراطية. وهذا سيحدث بالتدريج على طريق الإصلاح. ولكن التحول ستؤدي إلى التقدم والقوة. والتاريخ وتجربتنا تدل على هذه وجود سبيل آخر. والا فإن المعاناة والخسائر ستزداد وتتعمق الأزمة. ولا يجب البحث أو التشدد عمن كان محقاً ومن كان ظالماً. ومن الذي خسر أكثر من الآخر. ومن هو الغوي ومن الضعيف فالتاريخ الواحد والأسس الاجتماعية الواحدة. والحياة بحرية في أجواء الوحدة والأخوة والالتزام بمقاييس الديمقراطية هي الأمور المهمة المطلوبة منا جميعاً فتونيس ديمقراطيتنا بوحدتنا ولنعمل على تطويرها. ولبكن شهداؤنا في تأسيس الجمهورية وحمايتها مقدسون لدينا جميعاً. ولنقدرهم حق تقدير ولنحترمهم جميعاً. ولنقف باعتزاز أمام علم البلاد. وهذا هو الأساس لكل شيء. ولكن كأجيال حية موجودة يجب أن ننمسك بمهامنا المعاصرة. وهذا ما كنا نرغب في القيام به. فالتخلف الكبير والجهل والعبودية الموجودة في الشرق كما نجد لازالتها وتحقيق التقدم والتنوير والتحرر بدلاً منها. وهذه مسألة من مهام ترسيخ الجمهورية. ولا يمكن الشك في هذا الجوهر الأساسي. ولكن انطروا الى هذه المعادلة فنحن نتعرض لأكبر اتهام ضد الجمهورية ضمن الاطار الحقوقي الموجود وهذا سوء طالع كبير. ولا يعبر عن جوهرنا مطلقاً. ولكن التاريخ سيقيم هذه الممارسة على أنها اهتراء لأحد الأعضاء المؤسسين وما

جرى هو محاولة لإحيائه ومعافاته من جديد، أو أنها ممارسة لأجل خلق أحد رجلي الجسد معافى وسليما وقويا ليقوم بواجبه. فحتى أتاتورك قام بتأسيس الجمهورية وهو محكوم بالإعدام من طرف السلطنة التي ورثها أتاتورك فيما بعد، فهو لم يقم بهدم الدولة وجوهرها، بل قضى على السلطنة التي لم تعد تواكب متطلبات العصر، ولا نريد لأحد أن يفهم الموضوع بشكل خاطئ، فنحن لا نقول ذلك في سبيل العظمة، ولكنني أتمسك بالطرح القائل منذ البداية ولا زلت وهو أننا لا نعترض على جوهر الجمهورية ولا نعترض على الأيديولوجية والجوانب التي تتعارض مع الديمقراطية فيها، وعلى المعتقدات القبلية الموجودة على الأرض التي ولدنا فيها ومقاييسها وبنيتها الاجتماعية، والهدف الأخير لكل ذلك هو الجمهورية الديمقراطية، والمواطن والمجتمع المتحرر الذي يحيا في ظل الدستور الموضوع لتلك الجمهورية. والجمهورية تكسب قوة كبيرة من هذه الممارسة وهذا هو ما نفهمه من معنى التحضر والمعاصرة. وعدم القيام بذلك يعتبر قلة احترام للجمهورية.

ومهما بدت أيديولوجيته والبرنامج والممارسة معارضة إلا أنه إذا كانت نتيجة الحرب الكبيرة هي العقيدة والإرادة أوصلتنا إلى هذه الممارسة الكبيرة، فعلينا احترام هذا الوضع. وإذا تطلب الأمر فعلى الإنسان أن يستنبط الدروس والعبر من الأخطاء الكبيرة ليصل إلى النتيجة، وهذا هو سير التاريخ والمجتمع على الأغلب، فالسير على الطريق المستقيم دون ارتكاب الأخطاء هو فقط من صفات الله، فحتى الرسل والأنبياء ليسوا بعيدين عن ارتكاب الأخطاء حسب أقوالهم، وأنا أيضا بكل نحن ارتكبنا أخطاء كثيرة، وقد تألمنا لذلك كثيراً، وهذا ما حاولت التعبير عنه في مرافعتي باختصار، ومن الممكن الأخرى فإننا نتمتلك الإرادة القوية اللازمة للعودة عن هذه الأخطاء وهذه حقيقة مؤكدة. وربما لا تبرئنا القوانين ولكننا متأكدون من حكم البراءة الذي سيصدره التاريخ والمجتمع بحقنا. فلو نشأنا ونترعرعنا في مجتمع ديمقراطي فهل كان حدث مثل هذا المترد!. حيث يمكننا أن نتوقع كل شيء من إنسان يرى وجوده ممنوعاً، والتحدث بلغته الأم يعتبر جريمة كبيرة، ويحاول أن يخفي نفسه ويخنق من هذا الواقع. وهذه الحقيقة يجب أن نرى وتفهم جيداً، أليس هذا الإنسان مرشحاً غداً وتناقضاً مع الحضارة المعاصرة؟. والأمر الذي أريد التأكيد عليه بإصرار: إذا كان خائفاً من التعرض على نفسي دائماً، فكيف يمكنني التعرف على الجمهورية وكل نظامها القانوني... وكيف أصبح معاصراً؟ هذا هو الواقع الاجتماعي الذي أعيشه.

وحتى كبديل إذا كان القسم الساحق من الشعب لم يذب في سياسة التتريك فهذا ليس ذنب الشعب، فهذا يأن هذا الأسلوب أيضاً ليس حضارياً معاصراً، ولا يمكن فرضه بالعنف والارغام كما ظهر حتى الآن. وهكذا فإن الأخطاء والتواقص تعاقفت بشكل متبادل، ووجد تعبيره في هذا التمرد الكبير مؤخراً. فإذا لم تكن فنافدين لإرادتنا وتستطيع استخلاص الدروس بحكمتنا، وتستطيع أن نقبل بعضنا بالمقاييس الحضارية الحقيقية، فمن واجبنا أن نحقق ذلك في وطننا وجمهوريتنا على أسس الجمهورية الديمقراطية، دون الحاجة إلى العنف ويفتح السبل سالكة أمام الحرية والمساواة ليكون ذلك إنجازاً كبيراً لكل الأطراف وعلى رأسهم أولئك الشهداء، ولكل قطرة من دمائهم الذكية، وثمناً لكل الآلام والمعاناة والخسائر التي جرت ليكون ذلك الإنجاز بوحدتنا التي تناسس بوعي وإيمان لا بتزعزع وبإرادتنا الحرة.

وعلينا أن لا نعتبر ذلك ضرباً من الخيال، فلنقلب صفحات التاريخ لنرى أن كل الوحدات الراسخة الحقيقة قد تكونت بهذا الشكل. لكل هذه الدواعي أرى هذه المحاكمة كما أنها محاكمة كردستان ففي العهد الجمهوري تراكمت المهام التي لم يتم تنفيذها وأثقلت كاهل القضية، وانفجار قضية الشرق والأكراد مؤخراً هي التي تجري محاكمتها اليوم. ولا شك أن السادة القضاة سينظرون إلى القوانين ليقيموا هذه القضية ويصدروا قرارهم. ولكن هذه القضية التي لها خلفيات تاريخية واجتماعية السياسية التي لا أشعر بالحاجة إلى الدفاع عنها من الناحية الحقوقية سوف لن يبقى موقوفي هذا تفاهماً، وهذا ما أنتظره من هيئة الدفاع، وإذا تطلب الأمر فإن المحامين سيتوقفون على الناحية الحقوقية كجزء من اختصاصهم ليدافعوا عني، وسيفعلون ذلك، وكل ما أتطلع إليه وأبذل كل طاقاتي لأجله هو أن لا يتم اللجوء إلى لغة العنف مرة أخرى في هذه القضية وإيجاد الحل المناسب لها. ودواعي الدفاع والوحداتي كانت كلها عن وعي ولأجل هذا الهدف، وبأتي ذلك تعبيراً عن ارتباطي الوثيق بالمجتمع الذي لا يموت أبداً ولأجل تحقيق رفعته وتسامية، واحترامي الكبير لدولة ذلك المجتمع ولا أريد التفوه بكلمة خيانة الوطن مطلقاً، وكل ما يمكن اتهامنا به هو العمل لأجل تحقيق الميثاق الملي حسب المقاييس العصرية وتحقيق الالتزام بتلك المقاييس، أي تعظيمه. ولهذا فإن مرافعتي هي لأجل الالتزام بالميثاق الملي ومبادئه الأولى وخاصة بالوعود التي قدمت للأكراد. ومثلما انضم الأكراد إلى الجمهورية كعضو مؤسس، حيث يجب منحهم ما يليق بوضعهم هذا، أما بالنسبة للأكراد والتركمان الذين يبقون خارج هذه الحدود من باقي الأجزاء، فيجب تأمين حمايتهم بحيث لا يصبحوا ضحايا للإبادة ضمن الدولة التي يقيمون فيها، ويتمتعوا بهويتهم الديمقراطية، ومساعدة الجمهورية التركية في هذه الحال هو عمل أخلاقي، ومهمة سياسية ملقاة على عاتقها، وذلك لا يعني التدخل في شؤون الدول الأخرى، بل هو موقف تاريخي وإنساني جليل.

إنني واثق من أن الأمر الذي تأكد في مرافعتي هذه هو تكامل الوطن ووجود الدولة المستقلة، وجوهر هذا الأمر كامن في ترسيخ الديمقراطية، وأنا مؤمن بأنني بذلك قمت بمتطلبات خدمة تاريخية يجب أن تحدث، وكسائر تركيا يجب على الأكراد أن يبذلوا جهوداً مكثفة لأجل التحول الديمقراطي في كل المناطق التي يتواجدون فيها بكثافة، حتى يتم الحصول على النتائج على الصعيد التاريخي والاجتماعي والثقافي مرفوض بحدوث سياسة ديمقراطية ضمن الجمهورية لتؤدي إلى وحدة غنية معززة قوية، وأغرب من ذلك التفكير بأن ذلك موقف واقعي ويؤدي إلى النجاح، وهذا ما حاولت توضيحه، وكذلك برافعتي هذه أوضحت أنه لم يبق أي معنى تاريخي للعنف في هذه القضية، وأن تكرار ذلك يحمل أصحابها مسؤولية كبيرة. وبطاولة الحيلولة دون ذلك بذل جهود كبيرة، وعلى أن أواصل جهودي، وحاولت توضيح تصميمي على الوصول إلى مرحلة السلام وجعلت من ذلك هدفاً ومبرراً لبقائي، وكذلك أعلم أن التوجه نحو السلام أصعب من الحرب، ولكنه يحقق مكاسب كبيرة ذات مضمون كثير، وبذل كل طاقاتي وجهودي في هذا الاتجاه سيكون هدفي الأساسي الوحيد من الآن فصاعداً، وأنا على وعي تام بأنه يجب ترسيخ هذه المفاهيم والطروحات كلها لدى كل أبناء شعبنا بما في ذلك القوى المنظمة وتلك هي مهمتي الأساسية. فلكل حرب سلام، وفي هذه القضية فإن الجمهورية الديمقراطية تعني السلام الحر، ويجب أن يتطور الحل ضمن هذا الإطار فذلك هو إيماني وتصميمي.

و(PKK) الذي قاد هذا التمرد الأخير يجب أن يتجاوز وضعه السابق ليواكب مقاييس النظام الديمقراطي من خلال برنامج جديد وإعادة بنائه بما يتلاءم مع متطلبات مرحلة السياسة العلنية القانونية ويتخذ استعداده لذلك من خلال هذه التحولات. فالتنظيمات مثلها مثل الأشخاص يجب أن تتجاوب مع المراحل التاريخية لتغتنم الفرصة المواتية لتعزز بقاءها ونجاحها، وبدون ذلك لن تستطيع التخلص من التخلف والركون كما أوضحت.

وفي مرافعتي أكدت على وجوب قيام (PKK) بإجراء التحولات اللازمة بما يتناسب مع أجواء السلام، وفي حال تحقيق الدولة للانفتاح بعدها يمكن عقد مؤتمر للسلام.

وكما ذرى فإن مرافعتي لا تكتفي بإعطاء جواب واحد بل تسعى على المساهمة في الاجتماعات المتعددة للسلام، وبمقدار ما حاولت تحليل الماضي، حاولت البحث عن جواب وسبيل للحياة المشتركة على ضوء المؤسسات الديمقراطية والتجارب المتوفرة انطلاقاً من متطلبات التاريخ ومتطلبات حالتنا الراهنة. فالحركة الديمقراطية الدؤوبة في يومنا هذا يأتت تتطلب حلاً ديمقراطياً كسبب وكنتيجة لأجل تكامل ووحدة الوطن. وأثار ذلك لن تقتصر على حماية قوة الجمهورية فقط، بل ستزيدها قوة ومنعة، وقد أكدت على هذا الجانب بشكل خاص، فالوحدة التي تتأسس على الوعي والإرادة الحرة هي وحدة راسخة سليمة، والوحدة الديمقراطية في الجمهورية قادرة على مواجهة كافة الميول الانفصالية، بل هي ضمانة أكيدة لذلك.

وإذا تحقق الحل لأعقد وأصعب قضية في تاريخ الجمهورية، فإن تركيا التي ستعزز وتستمد القوة من السلام والوحدة الداخلية ستعلب دوراً فعالاً على صعيد المنطقة بكل تأكيد، وتصل إلى مرحلة الريادة للشرق الأوسط ولأسيا الوسطى والبلقان والقوقاز وسيزداد تأثيرها ونفوذها. وقوة الحل للقاء الديمقراطي إلى جانب تحقيق السلام قادرة على منح القوة للتدخل في المناطق التي تعيش قضايا وتناقضات للوقوف إلى جانب العدالة ومساندتها. وكذلك ستحقق قفزات كبيرة على صعيد الاقتصاد والتطور الثقافي لفتح السبيل أمام الغنى والازدهار. هذا هو الشكل الذي يمكن لتركيا أن تدخله في الألفية الثالثة فالقضية الكردية كانت بمثابة قيد لتركيا، وبحلها ستكسب قوة عظيمة لتصل إلى المرحلة التاريخية المقبلة بنجاح كبير وإذا كنا بصدد التحدث عن الآلاعيب الخارجية، فإن الهدف الأساسي هو عكس هذا التوجه تماماً، ورغبتها في استخدام القضية الكردية وسيلة في أيديها بهدف الوصول إلى غاياتها، وكما يحدث في كل المراحل التاريخية أرادت القوى الخارجية أيضاً، فإذا لم يتم التوصل إلى الحل المنشود فذلك يعني أنهم نجحوا في لعبتهم. ولهذا يجب أن نكون قادرين على حل قضايانا بأيدينا، لنحول من وحدتنا سلاحاً قوياً في مواجهة من يريد التلاعب بنا وفي مرافعتي أكدت على إمكانية ذلك. وعلى أنه الحل الوحيد لنا وتجربتنا بالذات كانت أكبر دليل على ذلك. ولهذا فإن الحل الأخوي الذي سنضعه لأول مرة بإرادتنا الحرة سيكون بداية لمرحلة تاريخية جديدة، ونحن محقون في ذلك. وهذه المحاكمة يجب أن تكون أكبر قضية للسلام في تاريخ الجمهورية فكل الآلام الناجمة عن التمردات، والمخاوف والتخلف يجب أن تصل إلى منعطف كبير وتصبح ماضياً، وهذا ممكن بتحقيق النظام الديمقراطي والسلام، وأكبر طموحاتي الديمقراطية أن أجعل من محاكمتي هذه وسيلة لتحقيق السلام الكريم المشرف ومرافعتي مرتبطة بهذا الهدف من أساسها، وذلك هو الطريق الأصح. فذلك هو وفاء للدين الذي في أعناقنا لأجل شعبنا ووطننا، وليس هناك شيء أثمن وأغلى من ذلك نقدمه. فبدون تحقيق السلام العادل المشرف لن يكون هناك أي معنى للحياة سواء في الوطن أو في العالم، وهذا هو الشعار الذي طرحه مصطفى كمال أتاتورك الذي تعرف على هذه الحقيقة ببصيرته ووعيه العميق قبل أي شخص آخر حين قال " السلام في الوطن والسلام في العالم " فذلك هو الشعار العمر عن حياتنا أيضاً، ونحن مقتنعون بأن الجمهورية التي أسسها لا تحقق السلام إلا بتحقيق الديمقراطية وبذلك تستطيع تقديم أفضل خدمة للسلام ولخدمة السلام في المنطقة.

أيها القضاة المحترمون عندما أقوم بالإجابة على لائحة الاتهام التي قدمها المدعي العام فإنني لا أفعل ذلك باسمي الشخصي فقط. بل باسم (PKK) الذي أتحمل المسؤولية عنه، والقطاع الجماهيري الذي يساند التمرد بقيادة (PKK). ومهما كانت الاتهامات موثقة، إلا أن وجود القضايا وضرورة حلها تحتاج إلى جهودنا، حيث أوضحت أسباب ذلك، وقد حددت أخطاء ونواقص متبادلة خلال التمرد، وأوضحت القسوة في كثير من الممارسات وعدم ضرورة كثير من العمليات، وقد شعرنا بتلك الآلام حتى النخاع، ولهذا فأننا نأسف كثيراً لكل ما حدث للسلام. وقد حاولت التعبير عن ذلك. فهناك قسوة وعنف في كل التمردات، وفي فعلها، وأملنا الكبير أن ننقذ جمهوريتنا من هذا المرض العضال الذي يسبب الآلام باستمرار، لنجعل الجمهورية سليمة تتمتع بعافيتها لتصبح قوة للسلام.

فشعبنا بات محتاجاً إلى ذلك بمقدار حاجته إلى الخبز والماء ولهذا أقول بأنه يجب أن تكون هذه القضية منعطفاً وعلاقة على طريق السلام المقدس. وليس هناك سبيل لأداء دين الجمهورية هذا السبيل بتحقيق الوحدة الديمقراطية. ولن نستطيع الوفاء بهذا الدين إلا عندما نكون مواطنين متحررين، وهذه الحقيقة يجب أن تكون معروفة مطلقاً. فلا يمكن أن تكون هناك جمهورية للعبودية والإنكار ولهذا فإن جهودنا ونضالنا يبقى مرتبطاً بجوهر الجمهورية، ومحاولة لتحقيق متطلباتها، ولا أنكث في ذلك مطلقاً، فأنا واثق من المكان الجمهوري بذاته، ولهذا فإن شعبنا الذي لم يستطع أن يكون شعباً جمهورياً لوافقه المرتبط بالظروف القبلية الثقيلة بات يستحق أن يحيا في أجواء السلام مرتبطاً بشعار: ما أسعدني لأنني شعب في الجمهورية الديمقراطية ، ويرفض الانفصال ويصل إلى واقع شعب متحرر، ليحقق سعادته، وأنا واثق تماماً من أن المرحلة التاريخية مواتية لذلك ضمن تركيا الوطن المتكامل، ووجود الدولة ولأجل الشعب كاملاً، وأننا قادرون على النجاح في ذلك.

الدفاع التخصصي الثاني للقائد عبد الله أوجلان
أمام الفرع الثاني لمحكمة أمن الدولة في أنقرة

- سيطلان أمام تركيا في علاقتها مع الأكراد ومع تمردهم. نتيجتان بارزتان.
- الإصرار على تعقيد الأزمة واستعمال العنف مضيعة للوقت في القرن القادم أيضاً
- الحل الديمقراطي للقضايا ينقذ مستقبل تركيا وبطورها
- النتيجة: فترة "إمرالي" يمكن أن تصبح بداية تاريخية جديدة.

23 حزيران 1923

الأجابة على اتهام المدعي العام

١ - مفهوم الوحدة الديمقراطية هو السائد وليس مفهوم مقاومة الجمهورية

٢ - التعايش معاً في وطن حر هو الهدف وليس تقسيم الوطن أو تجزئته

٣ - إن أفضل خطة لدرء الآلام والمصائب الناتجة عن التمردات، هي التصالح القوري وتحقيق الحرية والسلام والأخوة.

٤ - إن الطرف الذي يصر على التدابير العسكرية، هو المسؤول عن هذه المناظر والنتائج الأليمة.

إن تعقيد المأزق مع (PKK) ليس بالحل السليم، بل إن أفضل نهج يؤدي إلى الخروج من هذا المأزق الخانق هو البحث عن طريقة صحيحة وسليمة.

١ - يجب إجراء تقييم دقيق للمواقع الداخلية والخارجية التابعة لـ(PKK).

٢ - يجب معرفة أسباب المواقف الخارجية المؤيدة والداعمة لـ(PKK) معرفة جيدة.

٣ - حظر الاستمرار في الاعتماد على السياسة الشوفينية المتبعة ضد (PKK) في الداخل.

٤ - التآلف والتكاتف داخل (PKK) وأهميته في تسهيل إيجاد الحل المناسب للقضية

٥ - إن الأمام جيداً بالصراع الداخلي في (PKK) خلال بداية التسعينيات من هذا القرن.

٦ - إن التقييم الخاطئ لـ(PKK) في أيامنا الراهنة سيؤدي إلى الوقوع في مخبر يصعب الخروج منه.

٧ - إن الابتعاد عن العاطفية واتباع الأساس العقلاني والواقعي يؤدي إلى حل جميع القضايا العالقة في تركيا بالإضافة إلى كسب مواقع جديدة وقوية.

إلى رئاسة محكمة أمن الدولة (الفرع الثاني) في أنقرة

إنني على يقين بأن جوابي على مضمون الادعاء، يتطلب تحليل واقع وحقيقة المشرد، بالإضافة إلى النظرة الثاقبة والعلمية لتحليل النتائج، ومعرفة أهميته بالنسبة للمستقبل

إن أقوال المدعي العام للجمهورية عن التهم الموجهة إليّ هي في الأساس مأخوذة عن مرافعتي الأولى أمام المحكمة، وتأخذ نفس المنحى والنتيجة، لكنه يشك في أقوالي عن التغيير في الأشخاص والتنظيم، ولا يأخذها مأخذ الجدية، بل يرجعها عن خطأ إلى وقوعنا في مأزق وفي يأس، ولذلك يطالب بالحكم علي حسب المادة (125) من قانون الجزاء التركي

إن التمرد الكردي بزعامة (PKK) هي بسيمه كبار المسؤولين في الدولة كان من المفروض تقييمه من زاوية ولادته تاريخياً نتيجة الظروف والعوامل الاجتماعية التي مرت على تركيا في الماضي وتؤثر فيها بإيجابية إلى الآن أيضاً، إن الحروب تؤدي لا محالة إلى الأضرار المادية والمعنوية والبشرية، وتتضمن وقائع إيجابية أو سلبية لذلك يخطئ من يعتقد أنها حوادث إرهابية فردية، ولا يجوز الاستصغار من شأنها، حيث أن تفكير خاطئ كهذا يؤدي إلى نتائج وخيمة والنيمة، وإلى تعقيد وتعميق المأزق أكثر فأكثر كذلك إن الأخذ علينا بالقوانين المرعية السائدة، تتضمن نواقص كثيرة وأخطاء فادحة، والأهم من كل هذا إنا لم نحاول في المستقبل الاستفادة من تلك الأخطاء التي أدت إلى زعزعة وتدمير البنى والعلاقات الاجتماعية وحاولنا تقييم الواقع بالعاطفة وبنفس الأسلوب العقيم فإن المستقبل سيكون قاتماً ومؤلماً وستتعقد الأزمة. ويتعمق المأزق إلى الأسوأ لا محالة. فقد انكشفت لنا تركيا على حقيقتها في عام 1970 بعلاقاتها الاجتماعية المزعزعة، وبواقعها القانوني والدستوري السيء. خاصة بعد الانقلاب العسكري في 12 آذار 1971. والانقلاب العسكري في 12 أيلول 1980. لقد تلقى ذلك الدستور الديمقراطي نسبياً تغييرات خطيرة على أيدي العسكر في 27 أيار 1982. وأصبح بعيداً جداً عن الديمقراطية، وأصبحت معها جميع الأحزاب المختلفة من الحاكمة والمعارضة اليمينية منها واليسارية والتي كانت تعمل قبل انقلاب أيلول 1980. أحزاباً غير قانونية ومنحلة، كما تم اعتقال زعماءها وأحيلوا إلى المحاكم.

لقد ولد واستصغار من (PKK) كحركة غير قانونية في عهد وظرف كهذا، وبشكل عام اهتمت في بادئ الأمر بدراسة وبحث الواقع الاجتماعي الكردي، ثم تطورت إلى حركة مسلحة. الولادة كانت مشروعة رغم عدم قانونيتها، خاصة بعد التغيير الذي أدخل إلى الدستور الدائم التركي عام 1982 والمتعلق "بحظر التفوه" والشعوبات الهائلة التي تلت ذلك العام، هما جعلت الحركة والتمرد مشروعاً رغم عدم اعتراف القانون التركي بها كلنا نعلم جيداً مدى ما كان يعاني منه المجتمع الكردي آنذاك من خوف تاريخي مورث، والتخلف المتعمد، وعقدة الدونية عند الأفصاح عن الهوية القومية أو الاسم. لذلك لا مجال للاستغراب على ولادة وتطور تمرد كهذا، انبثق من واقع طغى عليه

الفوضى، وسبقت فيه الظروف السائدة، القانون والنظام. لقد انتهج (PKK) مساراً ايديولوجياً واستراتيجياً ملائماً وموازياً لذلك الواقع الذي تبرهن عليه الوثائق الصادرة منذ ذلك الحين. ولا حاجة لتكرارها هنا لأن هيئة الأمم كشفت عنها مسبقاً. مضيفة أن الشعار الأساسي للتمرد كان " الحرية والاستقلال "، وأن نهج الحركة كان يتماشى مع هذه الشعارات والمطالب. لا أنكر هذه المزاعم لكنني أشدد على أهمية تفسيرها حسب المنظور والمفهوم العلمي، حيث يختلف الأمر. رغم أن هذه المزاعم تستوجب العقاب من الناحية القانونية، إلا أن أبعاداً عاطفية وعكسية سوف تصادفنا عند تقييمها من زاوية فلسفة الحقوق. وعطفاً على ذلك فإن تقييما موضوعيا للتطور التاريخي، وللعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على الواقع، وللتطورات الاجتماعية السياسية، ومواقع الأطراف المتحاسبة سوف يقودنا ليس إلى كشف الحوادث فحسب، بل سنتصل أيضاً إلى النتائج الصحيحة والمطلقة.

بالرغم من المسؤولية الرئيسية الملقاة على (PKK) عن الأنشطة والحركة الواسعة الانتشار، إلا أنه استطاع وضع القضية الكردية " على طاولة المناقشات في أنقرة بالذات. كما أن أحداث شمال العراق، وللحركة الكردية تأثيراً كبيراً على ولادة الحرية، ومع مرور الزمن أصبحت قوة كبيرة مؤثرة بدلاً من التأثير بالآخرين. وتأثرت أيضاً من ناحية الشعارات والممارسات بالاتجاهين المذكورين ومن تطوراتهما اللاحقة لا يشك أحد في التطور المنظم والانضباطي للحركة، ونجاحها في الحفاظ على ديمومتها وبقاءها إلى أيامنا الراهنة. لكن من المبالغة القول بأنها حققت كل شيء بنفسها ومن العدم، وأنها مسؤولة عن كل ما حدث وبحدث، وأن مبالغة كهذه توصلنا إلى نتائج خاطئة وخادعة. في الحقيقة جرت محاولات منفردة مؤسفة خارج إرادتنا وتعليماتنا، مثلما تجري في أرجاء كثيرة من العالم. وهذه لا تنقذنا من المسؤولية. لكن يجب الإقرار بها صحيح أن شعاراتنا ومناهجنا تقر بدولة مستقلة وهذه تحملنا المسؤولية. بيد أن واقع الحياة تظهر لنا أن هناك أموراً أخرى أكثر واقعية وحقيقية من الشعارات والمناهج. ويمكن مصادفة نماذج كثيرة ومماثلة في كل أرجاء العالم وعلى العموم، إن تقييم حركة ما فقط على أساس شعاراتها ومناهجها خلال فترة أو مرحلة معينة فحتى أكثر العقائد والنظريات الدوغمائية المقدسة والغير قابلة للجدل أو الطعن ومنها الأديان، ويمثل الإسلام إحدى النماذج حيث أخذ في مكة منحى وصورة مغايرة عنها في المدينة. وتطور إلى منحى آخر فيما بعد في دمشق، وبغداد، وحتى في استنبول أخيراً (يقصد به عهد الخلافة العثمانية في استنبول – المترجم) هناك فروق كثيرة وكبيرة بين عهد وآخر. لذلك لا غرابة مصادفة مثل هذه الفروقات والاختلافات في حياة وتطور كثير من الحركات، وحتى بين الأفراد أيضاً.

بصراحة، مهما حاولتم تحميل (PKK) المسؤولية بسبب أفكاره وأفعاله المتناقضة مع قوانين الدستور، فإن الأرضية الاجتماعية التي يعتمد عليها، والخواص الشخصية لأفراده، ونمط المقاومة، والضغوطات والمضايقات المختلفة التي تتعرض لها شرائح المجتمع من قبل الدولة، تحمل هي المسؤولية. مثال على ذلك: لا تحدث في الدول والمجتمعات الديمقراطية تمردات بمثل هذا العنف والشدة بين الأفراد والجماعات. ولا تظهر شعارات أو مناهج عنيفة أو انفصالية. خلاصة القول: السياسة هنا مختلفة عما لدينا، ولا تغامر الدولة هناك باستعمال العنف والشدة، حيث تحاول كل من المنظمات أو الأفراد من جهة والدولة من جهة ثانية اتباع سياسة مرنة وعملية ومعقولة للوصول معاً بسلام إلى بر الأمان وبأضرار أقل. وخير مثال على ذلك ما يجري الآن في بعض الدول الأوروبية الديمقراطية حيث المفاهيم الديمقراطية هي السائدة، في حين تسود المجتمعات المتخلفة، الصراعات الفردية والعشائرية منذ مئات السنين مشبعة بذلك في تخلف وتشتت المجتمع والدولة. ومثال التخلف والتشرذم الذي تتخبط فيه مجتمعات الشرق الأوسط بسبب النزاعات والخلافات الدينية والمذهبية والعشائرية والعائلية، بادية بوضوح أمام أعيننا.

أريد أن أبين هنا هذه الحقيقة المهمة بإيجاز. يتحمل (PKK) المسؤولية عن كل الحوادث والأعمال التي جرت. لا يمكن التستر على المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتق الطرف الآخر الذي استغل ظروف بعض الأفراد والجماعات واستغل أحياناً أيضاً الوقوف الحكومي لاستعمال العنف والشدة بحق المواطنين. هذه هي الحقيقة التي لن أتركها فادتنا إلى مسلسل من الأخطاء والنتائج الوخيمة. إن الإقرار بالحقيقة فضيلة، وملزمة لـ(نذذ) أيضاً. لن نصل إلى النتيجة الصحيحة والواقعية إلا إذا عرف كل من في المركز وكل عنصر في الحزب، وكل من في مواقع القيادات الرئيسية للكيلا، والكريلا أنفسهم أيضاً. الجزء والكل من المسؤولية التي يتحملونها طبعاً إنني لا أزعم من خلال هذه الجلسة القصيرة بأنه كان من المفروض تطبيق هذه الأقوال عملياً وحرفياً. لكن المسؤولية تدعونا الآن إلى روح التقارب والتفاهم. حيث أن الأسلوب الخاطئ يؤدي حتماً إلى أخطار جسيمة نحن في غنى عنها

بالنسبة لي أستطيع أن أقيم وضعي الشخصي ضمن إطار هذا التقارب والمفهوم، وإلا فإن الادعاء بأن " المتهم " اعترف وأقر بكل ما نسب إليه من التهم ربما اعتبر من الناحية الحقوقية مفهوماً ناقصاً وخاطئاً. ولكنه في نفس الوقت وهو الأهم لا يعبر بصورة صحيحة عن واقعي الأخلاقي والسياسي. أن بعض الحقائق الغير مثيرة والناقصة تؤدي إلى نتائج وأحكام لا يقبل الواقع إقرارها

انطلاقا من هذا الموقف وهو الإقرار الشخصي بتحمل المسؤولية الأيديولوجية والتنظيمية والعملياتية، إلا أنني كنت معترضاً ومقاوماً دائماً لتلك العمليات التي طالت مفهوم الدفاع عن النفس. وخاصة في فترات وقف إطلاق النار من جانبنا، وكذلك تلك الأعمال العدائية ضد المدنيين. ليس كمبدأ إثبات أقوالي هذه بالوثائق التي لا تقبل الجدل لهذا يجب أن لا يحكم عليّ من خلال بعض الأقوال التي تجاوزت الهدف وتتعارض مع المبدأ والمفهوم الأساسي الذي أسير عليه.

إعادة النظر في (PKK) ليس مازقا وإنما ضرورة

إن انهيار النظام السوفيتي اعتباراً من بداية التسعينات، أثرت تأثيراً هائلا في مجمل الأحداث في العالم. ومثلما تأثرت الديمقراطيات قبل ٢٠٠ سنة بالثورة الفرنسية آنذاك، في الحقيقة أدى هذا الانهيار إلى تطورات إيجابية في بزوغ نظم ديمقراطية جديدة في أوروبا الشرقية وبعض الدول الأخرى فكما كان لثورة أكتوبر السوفيتية تأثيراً مهماً على حرب التحرير الوطنية في تركيا وحصولها على الاستقلال فيما بعد. فإن انهيارها أدى أيضاً إلى تغييرات وتطورات مهمة في إزالة العقبات التي كانت تعترض سبيل الديمقراطية منذ حصول الحرب الباردة. وذلك في الجمهوريات الأسيوية الناطقة بالتركية وفي تركيا أيضاً، حيث حصل في الجمهورية التركية تطور ولو بسيط في تطبيق الديمقراطية ولأول مرة منذ تأسيس الجمهورية بعد مرورها بفترات مخاض – ورغم ذلك فإن هذا القدر البسيط من الديمقراطية أدى إلى تطورات مهمة في تغيير قشرة النسيج الاجتماعي والسياسي في تركيا رغم عدم انعكاسها على القوانين المطبقة وتعثر الانتفاضات الكردية في تركيا انعكاس طبيعي لهذا التطور البسيط. وعلى الرغم من أن الدستور والقوانين التركية لا تعترف رسمياً بالهوية الكردية، إلا أن المسؤولين في أعلى السلطة التركية اعترفوا مرات عديدة شفاهياً بهذه الحقيقة (حيث تم رفع الحظر عن اللغة الكردية في هذا العهد)، وهذه الخطوة لوحدها تعتبر تطوراً مهماً جداً رغم عدم انعكاسها في الدستور. لذلك عندما تحدثنا عن حقيقة إعادة النظر في (PKK) فإننا انطلقنا من متطلق التطورات التي جرت في البلاد وفي شتى أنحاء العالم. لقد صادف تأسيس (PKK) السنوات التي انقسم فيه العالم إلى معسكرات أيديولوجية متصارعة، وأنكرت الهوية الكردية في البلاد إنكاراً قوياً، وتفشت ظاهرة الفوضى والفظاعات التي تقوم بها مجموعات الشباب المتنقفين أبداً والرافضين لديمقراطية البرجوازية. ومنقسمين إلى معسكرين متناحرين، يساراً ويميناً ولذلك لا غرابة أن نجد آثار هذه الحركات وآثار الأيديولوجيات الدوغمائية، وراديكالية وعنفوان الشباب في مناهج وأفعال (PKK) الذي ولد في مثل هذا المناخ. فكما حدثت تطورات وتعديلات كثيرة على برامج ومناهج أحزاب وتنظيمات كثيرة ومختلفة في شتى أنحاء العالم في بداية التسعينات. فلا مناص أن تحدث نفس الأمور في بنية الأحزاب والتنظيمات في تركيا، وهذا ما حدث فعلاً وسيستمر في المستقبل أيضاً وكان لا بد أن يحدث نفس الأمر في بنية (PKK) لينخلص من حالة الوسط التي طغى عليه العنف والصراع والشدة. إن التي دفعني إلى إعادة النظر في الشعارات والأهداف السابقة الواردة في منهاج (PKK)، والبحث عن حلول وأفكار واقعية جديدة ملائمة للواقع، هي تلك الأسباب المذكورة أعلاه، وليس كما هو مزعوم بأن وقوعنا في مأزق خانق أجبرنا على إعادة النظر! إذا كان لا بد من النقد فيجب أن يكون موجهاً إلى التأخير الذي حدث بعد أوانه وإلى عدم انعكاس مسألة " إعادة النظر " على مناهج وبرامج (PKK) بشكل صريح ومثبت نحن بحاجة ماسة إلى ضرورة وحتمية إعادة النظر في الفكر والمنهج. لهذا لا أرى ضرورة لانشاء دولة مستقلة أو ما شابه لعدم جدواها وواقعيتها، ولو أعربت عن هذه الفكرة الجديدة في وثائق ومقابلات كثيرة، وأعربت أيضاً عن الوحدة مع تركيا هو الحل الأمثل والأكثر واقعياً وتقدمياً وعملياً، يخطئ من يعتقد بأنني بهذا الموقف المفاجئ أناور أو أنطلق من مفهوم ضيق. بل أؤكد أن الدروس والتجارب التي مررنا بها تفرض علينا اتباع مثل هذا الموقف الملائم للواقع الجديد. حتى إذا كان لا بد من انشاء دولة مستقلة فيجب أن تكون ضمن إطار الجمهورية التركية الديمقراطية. وقد أعربت عن هذه الأفكار في كثير من الخطابات والمقابلات قبل اعتقالي.

يجب أن لا تحكموا عليّ بعدم الجدية عندما أعربت عند خروجي إلى أوروبا بأننا دخلنا مرحلة بناء الدولة. فلو كان قصدي هو الانفصال الكامل عن تركيا، لكنتم محقون في حكمكم عليّ بعدم الجدية أو شعوراً ساذجاً بالتدم لكن الأمر يختلف هنا. حيث أن مجرد نظرة شاملة على مجمل ما قدمت به لتقييم الأحداث السياسية عند الأكراد في السنوات الأخيرة تدل على براءتي من الاتهام المذكور. مثال على ذلك الكيان السياسي الكردي في شمال العراق. ومنهم من يسميه الفيدرالية. والذي ظهر إلى الوجود وتطور تحت سمع وبصر الدولة التركية، وأحياناً بدعمها وبمساندتها، ومع ذلك هناك نية للسير والتطور نحو مرحلة الدولة والتي أعلنت عن تركيا و(PKK) الدور المهم لانشاء هذا الكيان في المرحلة الراهنة وفي هذا السياق نجد تطوراً آخراً في الانتخابات المحلية التركية الأخيرة. حيث أثبت حزب (بفذم) شعبيته وقوته. وذلك حينما فاز على قرابة رئاسة (٤٠) بلدية في المحافظات الأمنية الصغيرة والكبيرة. وهذا يعني أن هذا الحزب يسير نحو وحدة الإرادة السياسية مع جمهورية تستند على أسس ديمقراطية. ومن هذا المنطلق لا يمكن إنكار أهمية هذا التطور المفاجئ لأول مرة وبهذا الحجم لدى المجتمع الكردي الذي أثبت قوته وإرادته نحو إنشاء دولة ضمنه ودولة اتحادية واحدة لذلك من العبث تفسير فكرتي عن الدولة والسير نحو الدولة. بعدم الواقعية والجدية. صحيح أن محاولة إنشاء حركة أو قوة، وممارسة السياسة على أساس غير واقعي يؤدي إلى المأزق المسدود. بعد أن الاتحاد وانشاء قوة على أساس ديمقراطي ضمن إطار دولة تركيا الموحدة يعتبر تطوراً تاريخياً مهماً ورغم كل العوائق فإننا نجد أن هذا التطور يأخذ طريقه نحو التطبيق الفعلي. لقد انطلقت عن إرادة حرة ونظرة ثاقبة للبحث عن حلول ديمقراطية قبل تطور التاريخي المهم (الذي تأخر ولادته. ولم يأخذ طريقه نحو التطبيق الفعلي بعد). فليست هناك من مناورة أو تكتيك لانقاذ الروح. وليست هناك من إعادة نظر غير مبدئية وغير جدية كما يزعم البعض. إذ ليس نبغي بكل جدية أخذ دورنا وموقعنا لإيجاد الحلول المناسبة للقضايا والمشاكل العالقة والمهمة التي تحيط بنا بغض النظر عن الظروف التي نعيشها في هذا العالم التي يشهد يومياً تطورات مهمة. والتي ينوجب علينا الاستفادة من تجاربها رغم بعض النواقص فقد أعربت خلال دفاعي أمام المحكمة عن أفكار ومبادئ جديدة سينتجها (PKK) في سياسته المقبلة، مستفيدة من التجارب الفكرية والسياسية المتراكمة خلال سنين نضالنا لذلك أمل بأذان صاغية وعقلية مستنيرة لفكرتنا عن الديمقراطية الصحيحة. وحل القضايا الكردية على ضوءها. حيث أنها محور وجوهر بحثنا دون ذلك

لا أخفي عليكم وجود صراع وخلاف داخلي في (PKK) حول مفهومي عن التنظيم والعمل العسكري. ولا أنكر مسؤوليتي عن هذا " التمرد الكردي " الطويل من حيث الزمن والكبر من حيث حجم المشاركة والذي أفرز مصائب وآلام كبيرة. لكن يجب أن لا ننسى أنه عندما تكون البنية الداخلية، والمسؤولية الشخصية للأفراد والتنظيم، والأعمال المكلفة لحزب أو حركة ما موضوع البحث فإن الحقيقة والواقع تظهر للعيان بصورة مختلفة.

من الصعوبة بمكان الحديث عن أعمال عسكرية منظمة ومنضبطة وعلى أساس استراتيجي وملائم لفن حرب العصابات كان يقوم به (PKK). ويخطئ كثيراً من يعتقد بأن نمط وخطط هذه الحرب كانت تجري وتتطور ضمن إطار مشبوهتي وتعليماتي، ومواقفي الكاملة كأعلى مسؤول على رأس هذا التنظيم فالواقع كان يؤكد بأن الروابس التي أفرزها وخلقها واقع المجتمع الكردي مثل التناقضات العشارية والعائلية، والتركة الثقيلة للإقطاعية، والمفاهيم الدينية الرجعية. وجدت كلها أرضية صالحة وروحاً حية في (PKK). وهذه تعتبر ظاهرة اجتماعية مريضة ومرفوضة فكل من كان يلتحق بـ(PKK) ينطلق خطأ من مفهوم أنه هو " القائن ". كم حاولت إفهامهم بأن هذه الظاهرة السلبية لا تتناقض مع النظام الداخلي لقيادة (PKK) فحسب، بل تتناقض أيضاً مع كثير من مواقف وأفعال وأخلاق البيئة الإقطاعية التي قدموا منها فقد حدثت بصورة خاصة في عام 1987 اعتداءات وأعمال تخريبية على قرى " حماة القرى " المتعاونين مع السلطة، وذهبت ضحيتها كثير من الأطفال والنساء والأبرياء والمدنيين العزل في هذه النقطة بالذات تخلى (PKK) ولو بشكل محدود عن خطه واتجاهه السياسي والتنظيمي وذلك بحجة أن " الفئة المثقفة " فقدت دورها لصالح " طبقة القرويين " التي استلمت القيادة. بمثل هذه الحجج حاولوا تصفية الروح والبنية الحقيقية للحزب. وحاولوا بالوسائل والإمكانات المتاحة جر القيادة إلى صراع داخلي وتصفية الوقود الحقيقية للحزب. وقد أطلقت على الذين قادوا هذه المحاولة تسمية " العصابة الأربعة " وناقشت دون هوادة ضد هذه العقلية ومخلفاتها خلال أعوام ١٩٨٧ – ١٩٩٧. هذا لا يعني أنني أتهرب من المسؤولية أمام الملأ التي كنت أحملها، وإنما أشدد على أهمية إبداء التفهم نحو أدائي وموقفي الأخلاقي والتنظيمي، والسياسي والعملياتي في تلك القضية ليس صعباً إثبات تلك الأعمال الغير مرغوبة التي قامت بها هذه العصابة السيطرة على زمام الأمور حينذاك. والتي أوقعت (PKK) في موقف محرج وصعب خلال الأعوام المذكورة. لقد استفدنا بصورة جيدة من الطبيعة الجبلية للساحات التي تحركنا فيها مبررين أعمالهم المتنكرة بسحيج عارية عن الصحة والمنطق، وتتضمن التقارير والوثائق الرسمية للدولة تلك الأعمال أيضاً

لم يتورع أمثال هؤلاء الأشخاص من الغدر برفيق دربه القريب. أو بالصديق من أفراد الشعب الذي يهب لمساعدته حين الضرورة. وقد قاموا بأعمالهم القذرة حين جهوزية وهيبة الدولة بسبب الضغوط الحاصلة في الداخل والخارج خلال الفترة المذكورة، بكل سهولة يمكن الاجابة إذا ما أخذنا في الاعتبار حجم الصدامات والاشتباكات الكثيفة والكبيرة التي جرت في الداخل والخارج خلال الفترة المذكورة. خاصة وأن الاغتيالات وعمليات " فاعل مجهول " التي خرجت عن سيطرة الدولة، لها دور كبير في زيادة الخسائر والضحايا خلال أعوام 1993 - 1996 وقد تم تثبيت هذه الحقيقة وبشكل واضح في تقرير سوسرلك " مع الإقرار بأن الدولة استغلت بعض العناصر الأمنية التابعة لها في أعمال مشبوهة للقانون كما يتحدث التقرير المذكور عن وجود عصابات قتل كثيرة لم تتم السيطرة عليها بعد. وتحدث الأحصائيات الرسمية عن قرابة (18) ألف حادثة ومحاولة قتل قام بها أشخاص مجهولون، وهذه الأرقام ليست لها علاقة مع عمليات (PKK). باختصار إن الضحايا والأضرار كانت جسيمة فعلاً خلال السنوات المذكورة. ولها علاقة قريبة مع الاشتباكات التي جرت بين قوات الدولة وبين (PKK) إن الحروب والاشتباكات العنيفة تؤدي لا محالة إلى مثل هذه النتائج التي تكثر أمثالها.

وربما أكثر قساوة وأكثر خسارة كما في مثالي 'البوسنة والهرسك ' و'كوسوفو' في أيامنا الراهنة، وفي فلسطين وإيرلندا في الماضي القريب.

صعبت علينا السيطرة الكاملة على جميع العناصر الملتحقة بـ(PKK) نتيجة العادات والتقاليد التي اعتادوا عليها والتربية التي تلقوها من الوسط الذي قدموا منه، إضافة إلى المفهوم الذي ساد (PKK) لإنشاء قوة متكاملة وبعناصر كثيرة دون الاهتمام بالانضباط والنظام. وهذا أن (PKK) ليس بجيش نظامي، لذلك فقد الانضباط ولم يصل إلى المستوى المطلوب لم إطاعة الأوامر وتنفيذها حرفياً، ورغم كل المحاولات للسيطرة على المخالفات الفردية والجماعية فلم نفلح في ذلك إلا بصورة محدودة. إنني لا أذكر هذه الأمور هنا للتطرب من المسؤولية الملقاة على عاتقي، وإنما لإظهار الحقيقة والواقع الذي عشناه لقد أصدرت أوامر وتعليمات كثيرة في هذا الصدد، وحاولت بالتدريب والتثقيف المكثف تلافي هذه المعضلة، ومع ذلك فلم أفلح في توجيههم حسب الخطة المرسومة والتي يجب أن ينتهجها تنظيمنا وكوادرنا. لقد بقي السيطرة والانضباط محدوداً بعكس التصرفات الشخصية التي سادت الحركة.

هذه هي الصورة الصحيحة للتحولات والأحداث الأليمة والغير مرغوبة التي وقعت داخلياً وخارجياً. لقد انخفضت نسبة الحوادث الموسفة إلى درجة كبيرة في السنوات الأخيرة نتيجة إضعاف تأثير أولئك الأشخاص الخارجين عن الانضباط وتعليمات الحزب، وبفضل الصراع الداخلي الذي خمضاه ضد هذه العصابة. رغم كل ذلك فلا يمكن مقايسة الحوادث والوقائع الموسفة التي تتحمل مسؤوليتها، مع تلك الأحداث التي تقع في بقاع مشابهة أخرى في العالم، حيث الخرق شاسع ويمكن بتفهم واقعية وموضوعية تقييم مسؤوليتنا الشخصية عن هذه الأحداث.

هناك وضع مشابه وملفت للنظر أيضاً بصدد مسؤولية الدولة عن الأحداث، فبعد أن فرضت الدولة قوانينها التي تمنع الاغتيالات لأسباب سياسية، وانخفضت أرقام ضحايا' فاعل مجهول ' إلى أقل عدد بعد عام 1996. مرة أخرى أريد التوضيح باختصار عما نسب إليّ من المسؤولية الشخصية للأحداث الموسفة الكثيرة، تلك ونوعاً خلال تلك الأعوام فما يتهمونني به بأنني ' قاتل الثلاثين ألفاً ' و' قاتل الأطفال ' ما هي إلا اتهامات باطلة ومجحفة وبعيدة عن الحقيقة. أرفضها بكل تأكيد، إذ أن الواقع يثبت بأنني كإنسان كنت أعمل لأجل مجتمع إنساني، ديمقراطي حقيقي، وتحقيق جمهورية ديمقراطية تتحقق فيها الحقوق المشروعة للجميع دون استثناء.

إن الأحداث الموسفة التي جرت رغماً عن إرادتي ورغبتي، والتي تتعارض مع مفهومي السياسي والأخلاقي يتحمل الطرفان المسؤولية عنها دون شك وانني شخصياً أقر بمسؤوليتي السياسية عنها، لكنني لست الوحيد، بل أحد الأطراف الرئيسية فالمصر الاجتماعي الذي حدث نتيجة الانكار المستمر للحقوق الثقافية والديمقراطية تتحمل الدولة وعلى أعلى المستويات مسؤولية الحدوث في وقوعها لذلك يتوجب على جميع الأقرار بمسؤوليته الأخلاقية والسياسية دون التهرب منها، وحينها يمكن الحديث عن مجتمع متطور وعادل وديمقراطي حقوقياً وسياسياً وبهذا أختتم إيضاحاتي بصدد الاتهامات الموجهة إلى (PKK)، وبشكل خاص إلى شخصي، ومسؤوليتي عن الضحايا والأضرار التي حدثت خلال فترة التمرد، وانطلاقاً من هذه الأسس لا أجد مفراً من القبول بكامل عادل، وأنح في المطالبة به عن ضرورة وعن وجه حق ومن طرفي سأحاول بكل الامكانيات المتاحة تحقيق مثل هذا المطلب الضروري، وانني مستعد لتنفيذ ما يقع على عاتقي من واجبات ومهام ضرورية

سيطلان أمام تركيا في علاقتها مع الأكراد وهي تمردهم . نيجتان تاريخيتان منذ إعلان الجمهورية والى الآن لم تحاول تركيا تطبيق الديمقراطية الصحيحة في الداخل، ولم تستطع لعب دورها حسب إمكانياتها وحجمها في الخارج. مما أدى إلى صعوبة إيجاد تسوية علمية وديمقراطية للقضية الكردية. فحدثت التمردات وقوبلت بالشدة والعنف مما خلقت جراحاً لا تندمل، ولم تحاول الاستفادة من هذه التجارب والعبر، بل جاهدت للسير في هذا الطريق الخاطئ، فلذا منها أنه يؤدي إلى الحل النهائي والنتيجة المطلوبة. وبدلاً من التشخيص والمعالجة العلمية للقضية، خلقت الدولة جواً مسن الرعب والخوف، وحاولت بالتدابير الاقتصادية والسياسية المؤقتة والتي تتعاشى مع مصالحها معالجة الموقف والوضع، لذلك ساد شعور من الخوف المتبادل، وفقدان الثقة بين الدولة وشعب المنطقة مما تسبب في دفع القضية إلى مأزق ضيق وخانق يصعب الخروج منه، وفي كثير من الأحيان حاولت الدولة بالعقوبات الجزائية وفرض القوانين الاستثنائية الوصول إلى الحل المطلوب، وفي أحيان أخرى حاولت كسب ود الزعماء الإقطاعيين والدينيين، والعشائريين المحليين، بمنحهم سلطات ومصالح مادية ومعنوية كبيرة وكثيرة لإطفاء الانتفاضات ونار التمرد ولو إلى حين، مخلقاً خطأ أنها ببعض التدابير الاقتصادية، وفرض نمط من التربية والتعليم، تستطيع الوصول إلى مبتغاها، والخروج من المأزق بسلام. وهكذا أدى الإصرار العنيد على إنكار الهوية القومية والتقرب من القضية بمثل هذه المفاهيم والمواقف الخاطئة إلى تعقيد الأزمة وتطورها إلى مأزق خانق يتطلب حلول راديكالية صحيحة.

ينحدث الجميع في أيامنا الراهنة عن المنهج الراديكالي لـ(PKK) دون الالتفات إلى معرفة الأسباب التاريخية والسياسية التي أجبرته على انتهاج هذا السبيل فالعواطق والخفوظات التي وصلت إلى حد منع وحظر اللغة قويل بالاحتجاج والاستنكار العنيف، وبدورها عمدت الدولة إلى تدابير عنيفة لسحق واسكات مصادر الأصوات المحتجة، وأدت هذه النقطة الضيقة وأحادية الجانب، والمجردة من الأساس التاريخي، إلى تعقيد الأزمة والقضية، والى تراكم المشاكل لحدود بعيدة جداً، والآن لا بد أن الجميع أصبح يدرك إدراكاً لا مجال للشك فيه، مدى وقوع تركيا في مأزق مسدود وسحيق نتاج عن التشخيص الخاطئ للقضية، خاصة ونحن على أبواب عام ٢٠٠٠. عاش البعض وخاصة الذين ساهموا مساهمة فعالة في الحرب، آلماً وتضحيات كثيرة في حين عمدت الأقلية الغير متضررة من الحرب إلى جمع ثروات طائلة وكسب مظاهر ومصالح سياسية على حساب الأكثرية المتضررة. حتى وصل بعم الحل إلى امتهان تجارة هذه الحرب كأي مهنة اجتماعية أخرى، وهكذا نجد أن هذه الحرب هي سبب كل مشاكل تركيا، ابتداء من عدم استقرار الاقتصاد وإلى التفسخ الاجتماعي الرهيب، والتفاوت العميق بين مختلف شرائح المجتمع وحتى السياسة المهزلة والانتهازية السائدة في تركيا والتي أصبحت كعادة ودامان مفروض لا يمكن الانفكاك عنه أجل عوضاً أن يبحثوا عن إيجاد تسوية سياسية، نجدهم يقعون في خطأ تمرير مصالحهم البومية، الشخصية والجماعية، ومن الطبيعي أن يؤدي مثل هذه المفاهيم والمواقف بالمجتمع إلى حافة الهاوية، وإلى أفدح الأضرار والأخطار، وعلى صعيد آخر نرى ببالغ الأسف أن الغلو الفعالة في المجتمع لم تقم هي الأخرى بواجباتها الأخلاقية والسياسية اللازمة، بالإضافة إلى عدم إبداء قوات الدولة الحساسية والاهتمام اللازم أدبا إلى الولوج في مأزق مسدود. لذلك إذا لم تتم الغلبة على مثل هذه المواقف والمفاهيم الخاطئة فلا يمكن الحديث عن سبيل سالك أمام تركيا

لقد حدث تحول مهم ولو على نطاق ضيق جداً في الموقف من القضية الكردية (بالرغم من اختلاف التسميات) علمياً وديمقراطياً في بداية التسعينات، ومرت هذه الفرصة النادرة خلال كل تاريخ الجمهورية دون الاستفادة منها، بل بالعكس حدثت أفدح الأضرار والضحايا خلال هذه الفترة بالذات، حيث أن الإصرار على مواصلة الحرب بالطرقين أو مزيد من الضحايا والمصائب، والى التفسخ الاجتماعي، واضطراب الاقتصاد وبلوغه إلى مأزق خانق، حتى أيامنا الراهنة ولأبعاد لا يمكن تحملها

لا أود التطرق كثيراً إلى هذه الأمور والخصوصيات لورود ذكرها في ملف الاتهام سابقاً، وفي الدفاع الذي قدمته في بداية المحكمة أي محاكمة ' إمرالي ' التي أصبحت تشغل كل تركيا الآن، تستند في الأساس على خلفية تاريخية وسياسية واجتماعية، فإذا نظرنا إلى الدعوى على أنها صورة طبق الأصل عن أصول وأنماط المحاكمات التي جرت في الماضي خلال تاريخ الجمهورية فهل سنعمق ونعقد الأزمة والقضية؟ أم أننا على الأقل سنصل إلى فتح الطريق أمام نماذج جديدة من المحاكمات في المستقبل؟ إنه تساؤل مشروع ومهم يحتاج إلى البحث العميق والإجابة الصريحة والمنطقية، حتى تخرج الدعوى عن أصول المحاكمات التقليدية وانني لعلى يقين بأن المناقشات ستدور من الآن فصاعداً حول هذا التساؤل، لدى كافة شرائح المجتمع، وعلى مختلف مستويات أركان الدولة، وفي خارج وداخل تركيا، حتى الوصول إلى النتائج المرتقبة.

من جانبي أشدد على أن المسؤولية التاريخية تدفعني للبحث عن الاجابة الصريحة، حيث سيكون حضور دفاعي أمام المحكمة نبذة عن تصوراتي وآرائي التي أجد فيها الجواب الكافي للتساؤل المطروح وعندما أتطرق إلى كيفية ومقدار مسؤوليتي عن القضية، وبالتالي التمرد وحدوثه، وتطوراته، فإنني سأركز بشكل خاص على المستقبل الذي ينتظرنا نتيجة هذا التمرد والصراع، وسأركز على الوضع الجديد الذي سينشكل بنتيجتها، حيث أعتقد جازماً بأن الماضي والمستقبل يحتاجان بنفس الأهمية إلى أجوبة دقيقة وصائبة.

إن الحكم على واقع (PKK) من خلال القوانين الجزئية الضيقة يعتبر قاصراً ناقصاً ونظرة عقيمة لا تخلو من المخاطرة والتي أرغب بتجاوزها هنا في هذه الدعوى في الحقيقة إن لتاريخ (PKK) تأثير كبير على كثير خلال الربع الأخير من هذا القرن، والأكثر صحة هو أنه سيؤثر بشدة على مستقبل تركيا سواء من حيث الحجم، أو من حيث الوقت، فإذا لم نحاول تقييم المسألة بشكل موضوعي وصحيح فإن إضراراً ومصائباً كثيرة ستنتظر تركيا في القرن (21). في حين أن التقييم السليم سيؤدي بتركيا إلى الخلاص من الشركة الثقيلة التي خلقتها هذه القضية في الماضي وستجعل منها دولة كبيرة وراندة في المنطقة وانطلاقاً من هذه القضية نجد أن الدولة التركية على مفترق الطرق، يجبرنا الواجب جميعاً على مساعدتها للخروج من الورطة، والوصول إلى تسوية سليمة للقضية، وبالتالي الوصول بها إلى بر الأمان.

إذا كان لا بد من البحث عن الخيانة، وعن عدم الجدية، فإنها ماثلة أمامهم في الواقع الذي لا يريدون رؤيته، ولا يريدون التقرب إليه فكما أن تاريخ الأشخاص مليء بالأخطاء الطفولية التي لا غنى عنها، فإن التنظيمات والحركات أيضاً تأخذ نصيبها منها يمكن السكوت عن بعض الأخطاء وعفوها إلى حد معين، لكن عندما يكرر الإنسان الراشد نفس الأخطاء وبعناد وإصرار، ويتهرب من القيام بدوره لتنفيذ المتطلبات التاريخية الضرورية، فإنه لن يطلح في إنقاذ نفسه من تهمة الخيانة والتخريب. لهذا، وانطلاقاً من المسؤولية الأساسية والكبيرة التي أحملها، أجد أنه إلى جانب محاكمة ماضي (PKK)، يجب أيضاً التحقيق من الدور الذي يمكن أن يلعبه (PKK) في التطورات المستقبلية والمحتملة وأعتقد أن الالتزام بموقف كهذا سيؤدي بتركيا إلى الانفتاح الإيجابي على الخارج، وإلى الخروج من المأزق السياسي والاقتصادي الذي تتخبط فيه الآن بسلام لذلك يجب منذ الآن البدء بمناقشة الحقوق الأساسية للإنسان، والجمهورية الديمقراطية التي تستند على أسس ديمقراطية سليمة، حيث ستكون خطوة إيجابية نحو الأمام ينتظرها الجميع هنا في تركيا، وستضعها في الطريق الصحيح نحو أخذ دورها كدولة كبيرة وراندة في المنطقة، وستكون مثالاً يحتذى بها كدولة مساهمة في إيجاد الحلول العادلة للقضايا

الإصرار على تحقيد الأزمة واستعمال العنف مطيعة للوقت في الخرن الخادم أيضا

يمكن الاستنتاج من جلسات المحاكمة في ' إمرالي ' بأن البحث عن حلول تقليدية للقضية الكردية، خارج الحل الأمثل الذي يتطلب تأمين الحقوق الديمقراطية والثقافية للشعب الكردي، سيؤدي لا محالة إلى تمهيد أرضية جيدة لصراع وحرب مريرين لا يحمد عقباهما إن استغلال العاطفة واشاعة جو من التوتر والحساسية المفرطة في جلسات المحكمة، إشارة سيئة وخطيرة بالنسبة لمستقبل البلاد، يعني النظر عن النتيجة التي تنتظرني فإنني كغرد يحمل هموم وآلام كثرة من الجماهير التي تتشوق الى سماع النتائج بشكل واضح، أرغب في الافصاح عن بعض الحقائق والتطورات التي يحتمل وقوعها في المستقبل، فيما إذا لم نقترب من القضية برؤية سياسية واستراتيجية ناضجة ومسؤولة لا أقول هذا الكلام للتهديد والوعيد وإنما إنصافاً للواقع والحقيقة، وحرصاً مني على سلامة البلاد.

١ - سوف تستمر الاشتباكات المسلحة كسابق عهدها وسوف يستمر (دَدَّة) في الحفاظ على المواقع والمراكز المسيطر عليها في داخل البلاد، وفي بقية البلدان المتواجد فيها، وكذلك على طرفي الحدود، لسنوات أخرى عديدة، وذلك بفضل التجارب المكتسبة، والقدرات اللوجستية الجيدة، وسهولة الحصول على السلاح، والإمكانيات المالية الممتازة، والعناصر التي تلبي النداء دون تردد، والطاقة الكامنة في الاحتياطي الهائل من الكوادر، بالإضافة إلى الطبيعة الجغرافية المناسبة وتلوح في الأفق خير مربرة على مستوى لا يستهان بها وعلى صعيد آخر سيدخل الجيش التركي في هذا الصراع والحرب، بتجارب مكتسبة وباسلحة جديدة وجيدة، بمستوى تقني عال، ويحتمل أن تمتد هذه الحرب إلى القرن القادم ولسنوات عديدة، ومن ناحية أخرى يجب أن لا ننسى السياسة الدولية مستقرة والمذبذبة التي تتبعها دول الجوار، والتي تستغير حسب الأهواء والمصالح مما يشكل عاملاً إيجابياً للأكراد إذا أفلحوا في الاستفادة منها واستغلالها لصالحهم. كما أن لتطور العلاقات العسكرية والسياسية المحتملة في شتى أرجاء العالم سوف يدفع بالأكراد إلى الاستمرار في النضال المسلح، والمغامرة في دفعه إلى أبعاد أخرى متقدمة ولا غرابة أن تتحول المنطقة إلى أخطر بؤرة للصراع والحروب في العالم، لوجود مصالح كثيرة متصارعة ومتناحرة فالمشاكل العراقي نموذج بسيط من هذه الناحية حيث لا يمكن التكهن بمصيره من الآن، يحتمل أن تتحد الدول العربية، مع صدام أو بدونه، موقفاً جديداً حيال تركيا، حيث ستعمل على تطوير وتوثيق علاقاتها مع (PKK) وعلى مختلف المستويات، وذلك حسب مقتضيات مصالحها المتناقضة مع تركيا وسيستكون مشكلة المياه، والمصالح التاريخية والاقتصادية على رأس هذه التناقضات التي ستأجج نار الحرب والاشتباكات، وإذا ما أخذنا في الاعتبار أيضاً دعم الدول المساندة للأكراد بشكل عام ولـ(PKK) بشكل خاص فإن المواجهات والفعاليات المضادة لتركيا سوف تشهد ازدياداً واستمراراً ملحوظاً ولسنوات عديدة.

كلنا على علم بالتناقضات التاريخية المتراكمة بين إيران وتركيا زد على ذلك الاختلاف الايديولوجي بين الدولتين المجاورتين، مما سيدفع بإيران إلى الدخول على الخط ومساندة ' حزب الله ' ولكن سيكون الدعم الرئيسي للأكراد بقيادة (PKK)، لتأجيج نار الحرب وتعميق الأزمة وتأمين وسط مضطرب يخدم مصالح إيران، ولا غرابة أن تتحول هذه العلاقات المحدودة بين (PKK) والدول المذكورة إلى مستويات أعلى وأخطر، وفي حال تحقيق سلام مع إسرائيل ستتوجه سورية نحو الشمال وتحديداً إلى تركيا للمطالبة بحقوقها في المياه وفي لواء اسكندرون، وذلك بعد تقوية علاقاتها مع العراق وإيران، وستجد سورية مرة أخرى في (PKK) الحليف القوي والقريب، لذلك ستلعب دوراً مهماً في خلق التوتر واستمرار الحرب.

سوف تضطر إسرائيل إلى تقوية وتحقيق علاقاتها مع الأكراد، خاصة بعد تحقيق السلام مع العرب، وربما وصلت العلاقات إلى أبعاد متقدمة جداً.

ستتعمق التناقضات والخلافات التقليدية بين تركيا من جهة، وكل من روسيا والجمهوريات التركية في آسيا الوسطى، والقفقاس، ودول البلقان، وحتى بعض دول الشرق الأوسط من جهة أخرى، ونلاحظ من الآن التحولات السياسية التي تتبعها دول مثل أرمينيا، وصربيا، وقبرص ضد تركيا ومصالحها سيجد الجميع صعوبة في الأكراد، وفي (PKK) تحديداً، وسيضطرون إلى دعمه ليصبح قوة جبارة تستطيع مواجهة تركيا، وتلهج في تأجيج نار الحرب وخلق توتر مستمر لتركيا ولا بد أن تتطور العلاقات المحدودة بين الدول المذكورة و(PKK) إلى أبعاد أخرى متقدمة بما فيه الدعم اللوجستي.

إن دور أوروبا وخاصة اليونان غني عن التعريف حيث يتواجد الأكراد وخاصة (PKK) في هذه البلدان بكثافة، ولهم مؤسساتهم وجمعياتهم ومراكز قواهم التي تتجمع حولها الأكراد، ولا بد أن يؤدي ذلك إلى التأثير على سياسة هذه البلدان لتأخذ موقفاً علنياً من القضية الكردية.

على الرغم من الحلف والاتفاق الموجود بين أمريكا وانكلترا وبين تركيا، إلا أن اهتمامهما يصب على النتائج المرتقبة في صراعهما مع نظام العراق، والسلام المنتظر بين العرب وإسرائيل، لتطوير وتمتين علاقاتهما الاقتصادية والسياسية مع العالم العربي، وهما في السبيل إلى تسوية خلافاتهما مع إيران وتطوير العلاقات معها وتلوح في الأفق مخاطر ومفاجآت لا تسر تركيا، وربما وصلت إلى أبعاد خطيرة جداً، كما هو الحال في الموقف الحذر الذي تتخذه هاتان الدولتان في شمال العراق.

إن النتيجة الأخرى المحتملة التي ستفرزها هذه الحرب، هي لملمة شأن جميع الأكراد القاطنين بكثافة في إيران، العراق، سوريا، القفقاس وأرجاء أخرى من العالم، واتحادهم تحت راية (PKK)، يجب تقييم هذه النقطة المهمة جداً بعين بجدية، لأنها مراكز سكانية رئيسية، تزيد وتمون (PKK) بالقدرات اللوجستية، وبعناصر الكريلا، وبالأموال اللازمة والمواد التموينية الضرورية، أي أنها مخزون هائل لا ينضب، وتشجع (PKK) في الاستمرار بالحرب بوتيرة عالية وعزم لا يلين، وإذا أضفنا إلى كل هذه العوامل المهمة الطبيعة الجغرافية المناسبة، والدعم المهم لأكراد تركيا، أو دعم أنصار (PKK) المعتقلين في السجون، حينها تتضح بجلاء الأبعاد الخطرة لهذه الحرب المريرة.

بإمكاننا أن نتوسع في هذا الموضوع لنلاحظ أبعاد المخاطر الكبيرة والغير متوقعة الذي سيتركه هذا الصراع العسكري والمسلح، والذي سيحرق الأخضر واليابس معاً إلى درجة لا يقاس مع الأضرار والأحداث الأليمة التي وقعت

في الماضي القريب. وهذه النقطة الخطرة جدا هي التي يلزمها التفكير العميق قبل الاقدام على عمل خطر يدفع مستقبل البلاد إلى عواقب وخيمة لا تتمناه ولا نأمله.

إذا حاولنا مقارنة قضايا حقوق الانسان المهضومة، والديمقراطية الشكلية في تركيا مع نماذج مع يسمى بالليبنة في السابق، والعرقنة والبوغسلفنة في الوقت الراهن، فسنجد أن تركيا سائرة نحو العزلة الدولية والسيناريوهات الخطرة. إن الحركة الكردية بما فيها الحركة الكردية في شمال العراق، والتي استطاعت كسب مواقع مهمة، وعطف الرأي العام العالمي في شتى أرجاء العالم، مفتوحة على احتمال التدخل الدولي كما هو الحال في قضية " كوسوفو " فيما إذا توفرت لها الظروف والشروط اللازمة لبلوغ مستوى الموسوأتية الحديثة. إن شك أن ظروف كهذا ستجلول البلاد إلى وسط متوتر جدا، وإلى ساحة صراع ينكب الجار والدمار. وبقوى من النزعات القومية المتطرفة، والمعروفة بالشدة والعنف وإننا منذ هذه اللحظة نتابع هذا التطور الخطر الذي يسير نحوه الائتلاف الحاكم في تركيا.

لا يمكن تسوية القضايا العالقة بما فيها القضية الكردية إلا بالخيار الديمقراطي وفي هذه النقطة بالذات ينتصح أهمية تطبيق شعار " السلام في الوطن، والسلام في العالم ".

٢ - ستتطور الأنشطة الموجهة ضد تركيا، والتي يقوم بها أكراد العالم، والشرق الأوسط بما فيه أكراد البلاد بدعم وتوجيه القوى الاستراتيجية العديدة والمذكورة سابقا، بهدف دفع تركيا إلى أتون حرب سعير، وبمزق خانق يصعب الخروج منه بسهولة، إذا لم يتم السيطرة على الوضع المشحون بالمشاعر العاطفية قبل استفحال الأمر. وقبل أن يصل إلى ابعاد عدائية بغيضة فهذا يعني أننا على أبواب مخاطر جسيمة تأخذ أبعاداً خطيرة جدا. لقد أثبت لنا التاريخ أن إهمال مشاكل وقضايا المنطقة دون تسوية، أدت دائما إلى تهيئة أرضية ملائمة لتفجرات مسلحة كما هي الحال مع (PKK) وإذا بقي الوضع على حاله فلا مفر من استمرار هذه الانتفاضة المسلحة بقيادة (PKK) إلى سنوات أخرى عديدة. ولا مفر من حصول نتائج مأساوية تسودها الدماء المشحون بالخوف والرعب. وفقدان الثقة المتبادلة، وأزمة اقتصادية واجتماعية خانقة تزيد من الطين بلة. لذلك إذا لم نحاول تصحيح مسار العلاقات الغير جيدة، والمقطوعة من حين لآخر. والتي ورثناها منذ مئات السنين. فسنجد أنفسنا أمام وضع مأساوي أصعب وأسوأ بكثير من وضعنا الراهن. وإذا ما استطعنا الأمر وتعقدت القضية فإن الدول المجاورة بشكل خاص، والدول التي لها خلافات مع تركيا بشكل عام ستعمد إلى استغلال أكرادها، والأكراد اللاجئين إليها بكثافة، وبحجة وضع اللاجئين التي لا يطاق. لتجنيدهم وتسليحهم أيضا. لكنه على نطاق محدود جدا، إذ أنهم يعدون أنفسهم لفترة ما يسمونه حسب قولهم: فترة ما بعد أبو . إن وجودي غير مرغوب للعديد منهم، بسبب الكثير من الخطط والاستراتيجيات التي أفشلتها في وجههم. لذلك يتقربون من تركيا عن نفاق. وتعتبر الحكومة اليونانية على رأس هؤلاء المنافقين. إن خطر توجيه جميع الأكراد ضد تركيا بقدر ما هي خطة استراتيجية مدروسة، فإنها مسالة وقت أيضا لذلك يجب تقييم هذه الدعوة بواقعية وبعين بصيرة ويجب الابتعاد عن المفاهيم الضيقة والمشاعر والعواطف الخطرة. والأحكام المسبقة الناتجة عن النزعة اليمينية والعنصرية والتي ستدفع بتركيا إلى مستقبل مجهول بالمخاطر. لذلك يتوجب أخذ كل هذه الأمور في الحسبان. واتخاذ موقف استراتيجي وسياسي يتلاءم مع أهمية القضية.

٣ - إن الاستمرار في الحرب وتعميق الأزمة ستؤدي لا محالة إلى فاتورة اقتصادية ثقيلة ومكلفة جدا. وإن الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعيشها تركيا إلا أن نتيجة هذه القضية المزمنة. إن الميزانية العسكرية الباهظة. وعدم الاستفادة جيداً من المخزون الاقتصادي الغني للمنطقة، والبطالة المنتشرة وتوقف الفعاليات الاقتصادية الموجودة عن العمل. وتعرضها للدمار والتخريب نتيجة الحرب المستمرة. ستؤدي كلها إلى فقت أبواب أزمات جديدة أمام الاقتصاد التركي الذي يمر في أصعب أيامه. هذا الاقتصاد الذي كان يفترض أن يحقق قفزات مهمة في المنطقة ونحو بلدان الشرق الأوسط. أصبح الآن في حالة ترثى لها. لذا فإن الإصرار على مواصلة الحرب يعقد الوضع المزري ويضيف أزمات ومشاكل مستعصية وجديدة إلى الموجود فعلياً إن الشرائح السكانية التي تعيش في البيئة الموبوءة بالحروب والنزاعات هي من الناحية الاقتصادية شرائح عقيمة ومكلفة مالياً ولا يستطيع أي اقتصاد تموينها واطعامها، وتحقيق التطور بوجودها، خاصة إذا كانت بهذا الحجم والكثافة التي لا تطاق.

٤ - لا مفر من التراجع والتخلي في المجال التربوي والثقافي لاستحالة تأمين تعليم وتربية مقبولة ومعقولة في بيئة موبوءة بالحروب والنزاعات. فكما أن اللغة الكردية لم تتطور (يقصد عدم إقبال الأكراد جميعاً على تعليم وإتقان اللغة التركية - المترجم) فإن الوضع المعروف للغة الكردية دفع بالشعب (يقصد الشعب الكردي - المترجم): إلى الإقبال على الخرافات والأساطير والأمور الغير علمية والى التمسك بالرابطة العشائرية. والى فهم الدين على غير حقيقته. مما فتح الطريق أمام تفشي الجهل. واشاعة جو من الخوف والذعر. ومشاكل صحية ونفسية مستعصية. وأزمات اقتصادية. وصراعات شخصية وعشائرية. والتي شكلت جميعها عوامل مهمة ورئيسية لتأمين الأرضية الخصبة لحصول التمردات والانتفاضات المسلحة. بالاضافة إلى السلبيات الكثيرة التي تخلفها على مدى العهود.

٥ - إن الاستمرار في الحرب وبقاء الأزمة على حالها دون تسوية. ستؤثر بشكل خاص على تطور الديمقراطية الراكدة والمتراوحة في مكانها. حيث ستقطع الآمال المعقودة على تطورها نحو الأفضل وسينقلب الطريق أمام السياسات العقيمة، والجنرالات الاستهلاكية. وهذا يعني لا تغيير في الوضع مع مجيء حزب أو أحزاب سياسية أخرى إلى الحكم تحت تسميات مختلفة. وفي النتيجة ستؤدي هذه العقلية بالأزمة والفضية الباقية بدون حل إلى استهلاك وفناء الجميع

نلاحظ أن نفس تأثيرات هذا الوضع تظهر على الاعلام المقروء والمسموع والمرئي أيضاً حيث تتسع الهوة بينها وبين الشعب وقضاياه المهمة. وتتحول إلى مؤسسات غير مبدعة وغريبة عن هموم الشعب. وهكذا الحال بالنسبة للنقابات المهنية أيضا حيث أنها في نفس الورطة.

بدأت القضايا الأساسية للمجتمع تأخذ أوضاعاً موسفة ومتأزمة جداً. وأصبحت القيم المعنوية تعاني الانحطاط والتهميش. وبدأ أفراد العائلة الواحدة بالتباعد عن بعضهم البعض لصعوبة الحياة المشتركة.

لا يمكن الحديث عن تطوير الشخصية، وتطوير بعض المؤسسات الانتاجية وغير الانتاجية لتأثرها بالحرب والصراع، وإن حدث نوع من التطور فهو ضمن الحدود الأدنى ولا جدوى منه، وما سوء أوضاع القوانين المجحفة إلا نتيجة حتمية لكل هذه التطورات السلبية ولذلك فقبل إضاعة الوقت، حيث نحن في سباق مع الزمن. يدعونا الواجب إلى الإسراع في إصدار دستور وقوانينه تراعي حقوق الانسان المشروعة والحقوق الديمقراطية الضرورية.

٦ - إن الأمر الأكثر إيثاراً للالتفات هو التأثير السلبي لهذه القضية على السياسة الخارجية التركية. خاصة وأن الدول الأوروبية انطلاقا من مصالحها تتصرف في علاقاتها مع تركيا حسب أهوائها. متخذة من الديمقراطية المفقودة في تركيا ذريعة وحجة للتأثير عليها، لذلك لا تقبل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي قبل تنفيذ الشروط المطلوبة. وهكذا نجد بوضوح أن بقاء هذه القضية دون تسوية، وحسب الأسس الديمقراطية، تغلق الطريق أمام تركيا للانفتاح على الخارج وتحقيق تطلعاتها الاقتصادية والسياسية أضف إلى ذلك الديون الخارجية الهائلة الناتجة من الفاتورة العسكرية الباهظة، والتي تقيد أبادي الجمهورية التركية وتفقدها المبادرة وحرية التصرف، ربطتها رغماً عنها مع بعض القوى العالمية المعروفة، ودفعتها إلى عجلة المعركة والصراع لهذا نجد مرة أخرى أن عدم تحقيق السلام في الداخل يؤثر سلبا على العلاقات الخارجية التركية وتعقد السلام في الخارج. لا تستطيع تركيا لعب دورها الفيادي والمهم. وبشكل خاص تجاه دول الشرق الأوسط والقفقاس وآسيا الوسطى بسبب انشغالها وتخبطها في هذه القضية ووقوعها في المأزق.

يقولون أنه لا جدوى من كل هذه الأقوال والإيضاحات أمام محكمة تنظر في إصدار قرار بحكم مشدد. لكن مهما يكن فإن لتلك الاحتمالات والتطورات التي ستحدث لاحقا علاقة وثيقة ومهمة جدا مع جلسات هذه المحكمة وقراراتها وفي الحقيقة إذا لم يكن قرار المحكمة لصالح إيجاد حلول وتسويات مناسبة للقضية، فإن الاحتمالات والخصوصيات التي حاولت إيضاحها كبنود رئيسية وأساسية ستعرز تناثرها وأثرها المدمرة للجدل والتي تنابعها تركيا ومراكز القوى العالمية الموثرة إلى بداية لإيجاد تسوية تاريخية للقضية. ومن طرفي فإنني على استعداد للقيام بكل متطلبات المسؤولية التاريخية التي أحملها، وسأدعم كل الجهود الخيرة، ولا بد من استذكار بعض النتائج المنخفضة عن حل محتمل للقضية في المستقبل

١ - أثبتت الواقع أن المحاولات العسكرية المسلحة التي أوصلت القضية إلى مأزق خانق عقيمة وعديمة الجدوى واستنزاف مستمر لقدرات وامكانيات الدولة. إن الحروب والانتفاضات المسلحة والنزاعات على مختلف درجاتها تنبع أصلا من المشاكل الاجتماعية، وتأخذ أبعاداً وأوضاعاً مختلفة، قصيرة، طويلة، وجزئية، كلية، وضعيفة، شديدة، وهكذا حسب أبعاد تناقضاتها، وحتى الوصول إلى العقدة التي تتطلب الحل إلا تم تتم مراعاة الواجبات الأخلاقية والسياسية في هذا الأمر فإن العنف سيشتد ويتحول إلى حالة وحشية وهمجية لا يمكن ردعها، لذلك لا مبرر إطلاقا لمزيد من المصائب والآلام. ولا لمزيد من المواقف العاطفية الأنيمة التي عشناها بسبب هذه القضية

كما يفهم الآن جيداً فإن (PKK) كان يسعى في بداية تأسيسه إلى الحقوق الديمقراطية والثقافية. لكن القوانين والأحكام الجائرة، والأساليب المسدودة أمام كل هدف أو حق مشروع أجبرت (PKK) على التمرد وحمل السلاح. لهذا فإن (PKK) تعتبر منظمة مشروعة من الناحية الأخلاقية والسياسية بغض النظر عن القوانين الدكتاتورية التي تلغي مشروعيتها وتنعتها بالإرهابية. ولذلك كشفت الدولة من عملياتها العسكرية وعمدت إلى استعمال العنف والشدة بشكل واسع لم يسبق له نظير. وخاصة في بداية التسعينيات. مع العلم أنه ظهرت آمال ولو ضعيفة في تلك السنوات لإمكانية تأمين حقوق ثقافية وديمقراطية محدودة للأكراد. بعد أن الأمور سارت في منحى آخر فيما بعد، فازداد التوتر وكثرت الاشتباكات وتعقدت الأزمة مرة أخرى في الداخل والخارج وبمسؤولية الطرفين المتحاربين.

إن بلوغ (PKK) مرحلة الموسوأتية في الداخل والخارج حسب المفهوم العسكري، وبلوغ تطلعاتها إلى مرحلة ما بعد الحل الديمقراطي للقضية في تركيا. جعل الجيش يلجأ إلى الخيار العسكري المتروكة بدون حلول. والمتعرضة للسحق والشدة دائما. بما أن القوانين الجزائية الجزئية والموقتة لا تعتبر حلا عمليا ومعقولا في مثل هذه الأحوال. فإن المبادرة إلى تشريع قوانين وأحكام ديمقراطية تعتبر ضرورة وحاجة ماسة لا غنى عنها. وما اضطراري إلى الدفاع السياسي في بداية المحكمة إلا دليل صريح على الحاجة إلى تلك القوانين والأحكام الديمقراطية. ففي بداية الدفاع عمدت إلى البرهان على ضرورة الحل الديمقراطي وبأحكام ديمقراطية لهذه القضية التي تنحدر إلى عهود تاريخية كثيرة، ومستندة إلى عوامل ثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية، التي تسببت في خلق التمردات والانتفاضات المسلحة المحفوفة بالمآسي والآلام والضحايا الهائلة، وأثبت الواقع استحالة الحلول عليها كلياً بالاساليب العسكرية، وخاصة في عصرنا الراهن الذي يختلف كليا عما مضى، حيث لا خيار لحل القضايا سوى الخيار والحل الديمقراطي.

هناك بديهية اجتماعية لا تقبل الجدل، تثبت أن القضايا الناضجة تاريخياً، تستمد حلولها من بيئتها التي تعايشها، وتنطبق هذه البديهية على واقع قضيتنا بالتمام والكمال. فبدون نضوج القضايا الكبيرة والمعقدة، وأخذا حالة مأساوية وأليمة، يستحيل الحل أمام الإصرار على الباحل فيعني مزيداً من الدمار والآلام والمآسي للطرفين معاً. لقد وصلنا إلى النقطة التي يجب عن تجاوزها، ويتوجب على الدولة والمجتمع وضع حد رادع لها، ومن هذا المنطلق نأمل أن تنتصل محاكمة " إمرالي " المثيرة للجدل والتي تنابعها تركيا ومراكز القوى العالمية الموثرة إلى بداية لإيجاد تسوية تاريخية للقضية. ومن طرفي فإنني على استعداد للقيام بكل متطلبات المسؤولية التاريخية التي أحملها، وسأدعم كل الجهود الخيرة، ولا بد من استذكار بعض النتائج المنخفضة عن حل محتمل للقضية في المستقبل

١ - أثبتت الواقع أن المحاولات العسكرية المسلحة التي أوصلت القضية إلى مأزق خانق عقيمة وعديمة الجدوى واستنزاف مستمر لقدرات وامكانيات الدولة. إن الحروب والانتفاضات المسلحة والنزاعات على مختلف درجاتها تنبع أصلا من المشاكل الاجتماعية، وتأخذ أبعاداً وأوضاعاً مختلفة، قصيرة، طويلة، وجزئية، كلية، وضعيفة، شديدة، وهكذا حسب أبعاد تناقضاتها، وحتى الوصول إلى العقدة التي تتطلب الحل إلا تم تتم مراعاة الواجبات الأخلاقية والسياسية في هذا الأمر فإن العنف سيشتد ويتحول إلى حالة وحشية وهمجية لا يمكن ردعها، لذلك لا مبرر إطلاقا لمزيد من المصائب والآلام. ولا لمزيد من المواقف العاطفية الأنيمة التي عشناها بسبب هذه القضية

كما يفهم الآن جيداً فإن (PKK) كان يسعى في بداية تأسيسه إلى الحقوق الديمقراطية والثقافية. لكن القوانين والأحكام الجائرة، والأساليب المسدودة أمام كل هدف أو حق مشروع أجبرت (PKK) على التمرد وحمل السلاح. لهذا فإن (PKK) تعتبر منظمة مشروعة من الناحية الأخلاقية والسياسية بغض النظر عن القوانين الدكتاتورية التي تلغي مشروعيتها وتنعتها بالإرهابية. ولذلك كشفت الدولة من عملياتها العسكرية وعمدت إلى استعمال العنف والشدة بشكل واسع لم يسبق له نظير. وخاصة في بداية التسعينيات. مع العلم أنه ظهرت آمال ولو ضعيفة في تلك السنوات لإمكانية تأمين حقوق ثقافية وديمقراطية محدودة للأكراد. بعد أن الأمور سارت في منحى آخر فيما بعد، فازداد التوتر وكثرت الاشتباكات وتعقدت الأزمة مرة أخرى في الداخل والخارج وبمسؤولية الطرفين المتحاربين.

إن بلوغ (PKK) مرحلة الموسوأتية في الداخل والخارج حسب المفهوم العسكري، وبلوغ تطلعاتها إلى مرحلة ما بعد الحل الديمقراطي للقضية في تركيا. جعل الجيش يلجأ إلى الخيار العسكري الذي جلب لتركيا مشاكل اجتماعية، اقتصادية وسياسية صعبة ومعقدة. وفوق طاقة الدولة. وتعمق المأزق بنتيجتها إلى أبعاد سحيقة. من الطبيعي أن يفشل الخيار العسكري لأن أحقية جوهر القضية تقف رادعا منيعاً أمام النجاحات العسكرية. يجب إدراك هذه الحقيقة وهذه البديهية جيداً قبل الاقدام على عمل متهور. لهذا فإن نداني من أجل الكف عن الصراع العسكري بين الطرفين ينبع من حرصي الشديد على الخروج من المأزق الخانق بأقل الأضرار وقبل فوات الأوان. وليس بحق بعض بأنها محاولة يائسة لانقاذ الرأس من المشنقة، مرة أخرى تجربني المسؤولية والواجب على دعوة الدولة إلى إبداء المرونة واللجوء إلى العقل والحكمة والكف عن التدابير العسكرية التي أثبتت عدم جدواها. فالأرضية الصالحة للحل الديمقراطي متوفرة وتتطور نحو الأفضل، فلا حاجة إطلاقا للغناد المتبادل. بل نحن الآن أحوج ما نكون إلى المواقف المسؤولة التي تكسبها أهميتها وضرورتها يوماً بعد يوم.

بقدر ما نسعى إلى إبعاد تركيا وإنقاذها من المخاطر الكبيرة المنتظرة، فإننا أيضا نود عودة تركيا إلى القوة والعظمة التي كانت تتمتع بها سابقاً. فمع التسوية النهائية سوف تدخل الامكانيات والقدرات العسكرية الحربية لـ(PKK) في خدمة جمهورية تركيا. وستزول المخاطر المدمرة لوجودها والتي تقودنا بعض مراكز القوى العالمية، مستغلة القضية الكردية منذ ٢٠٠ عام لإشغال تركيا وتحويلها إلى ساحة حرب وبؤرة مضطربة أبداً. كما فعلوها في " كوسوفو - لبنان - البوسنة والهرسك - العراق. وفي شمال العراق بشكل خاص تحت تسمية " الكيان الكردي " إن تكاتف واتحاد الأكراد مع الجمهورية الديمقراطية تعني تحول تركيا إلى قوة استراتيجية مهيبة بالمعنى العسكري. فالتسوية تقدم كل هذه المميزات والفرص لتركيا، والتي تعني الاستثمار الاستراتيجي العظيم للمستقبل. لا ننتظر مقابل ذلك من تركيا تنازلاً عن حق. بل رد الحقوق الديمقراطية والثقافية المشروعة والطبيعية للأكراد. كما هو الحال في أنحاء كثيرة من العالم الديمقراطي. إنها تسوية سهلة وغير معقدة. ومطلب ضروري في نفس الوقت. إذا لم تتحقق التسوية المطلوبة فإن الأحداث اليومية لضحاياها ومخاطرها ستكون شاهدة على استقبال الفاتم. إن مقولة " السلام الأسيل، والأصعب " تعبر عن مأهيتها هنا بكل وضوح. إذا أمعنا النظر جيداً فسنجد أن الخلاص من المصارف العسكرية الباهظة جداً، وقطع الطريق أمام مزيد من الضحايا والأضرار ستقوي من مركز ووضع تركيا أمام الدول الطامعة والمتربصة بها، وسيخدل الاقتصاد التركي المهترأ إلى مرحلة جديدة قوية ومتينة، وسيفهد المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافة تطورات وتحولات إيجابية جداً. وستضع تركيا رجليها في مواقع جديدة من العالم بما فيها الاتحاد الأوروبي. وستأخذ دور الريادة الاقليمية بين دول الجوار اختصاراً هذا هو ما أقصده من عبارة: " إنقاذ مستقبل تركيا.

٢ - عندما تنتهي مسألة القوة العسكرية لـ(PKK) ينفتح الطريق أمام الحل السياسي للقضية الكردية. وهذا يعني خروجها عن إطار فوة سياسية تهدد وحدة أراضي الدولة. إلى إطار إضافة قوة وقدرات جديدة إلى إمكانيات الدولة. فعندما ينفتح المجال أمام الوحدة الديمقراطية مع الدولة، تزول العوائق والمخاطر المهددة لسلامة الدولة. وعندما تبدأ القوانين بالعمل، ويبقى باب الولوج للديمقراطية مفتوحاً للجميع. فإن جميع المواقع والمؤسسات الداخلية والخارجية التابعة لـ(PKK) تفقد مشروعيتها وضرورتها وتخرج من نطاق الخطر والتهديد المستمر ضد الدولة. عندما يسهل الخروج من المأزق بسلام. ويقطع الطريق أمام مزيد من الأضرار في القوة المعنوية والمادية. وينسحب البساط من

تحت أقدام القوى الخارجية والداخلية المتربصة بتركيا، والساعية إلى إضعافها إذا ما استطعنا استغلال الإمكانيات المشتركة بصورة صحيحة فنكون قد أضفنا إمكانيات وقدرات جديدة إلى الموجودة فعلاً. والواقع أن اتخاذ موقف إيجابي وعلمي من الوجود السياسي لـ(PKK) يعتبر مكسباً مهماً لحاضر ومستقبل تركيا، فما أن الاستصغار من شأن (ذئبٍ) أدى إلى كل هذه الضحايا والأضرار الموسفة عليها، فإن التقييم الصحيح سيؤدي إلى كسب فوق ومكاسب مادية إضافية. مقابل تنازل بسيط غير جدير بالذكر. حيث بعض التعديلات القانونية ينفتح الطريق أمام وحدة وطنية على أساس ديمقراطي، ننطلق من الدولة إبداء الحساسية السياسية الضرورية، واتخاذ الموقف الإيجابي الذي يضع حداً لكل ما جرى من أحداث مؤسفة لا نريد العودة إليها من جديد، وهذا هو الأساس ستجد الدولة من (PKK) المسامعة الفعالة والموقف المتساهل.

٣ - لا شك أن الجماهير الكردية التي أبدت العداء والنفور للدولة التركية نتيجة الأزمة والعمليات العسكرية الملاحقة ستخلد إلى الراحة والاطمئنان بعد تحقيق التسوية المذكورة، إن الأكراد الذين هم أكثر شعوب الشرق الأوسط تعطشاً للديمقراطية، ستدعون لممارسة الأبادي الممدودة من قبل تركيا، والتي تحتاج إلى دعمهم ومساندتهم، كما احتاجت إليهم في الماضي، وذلك من أجل تحقيق السلام وتمتين الأخوة بحيث لن لا ننسى صفحات التاريخ التي تؤكد أن الأتراك احتاجوا إلى دعم وصداقة الأكراد في معارك " ملازكرد وجالديران وأرضروم " وفي أحرج الأوقات حينذاك. وفي أيامنا الراهنة يجبرنا المصلحة المتبادلة على تكرار تلك الصداقة والدعم المتبادل على أساس وحدة ديمقراطية، تنهية المتاعب المجروحة، وتحقيق السلام العادل لا شك أن هذا المطلب ضروري لكافة شعوب تركيا، بيد أن الظروف والواقع تعطي الأولوية والاهتمام لشعب المنطقة في البداية، وهكذا نجد مرة أخرى أن انتهاج الحل العلمي والعملي هو للقضية، وللمدرج الحاصل هو الخيار الوحيد لأشك أن نجاح هذا الخيار يؤثر إيجابياً على مستقبل البلاد والدولة حيث ستتخلص تركيا من الانتقادات الموجهة إليها بسبب هذه القضية، وستحصل على وحدة ديمقراطية، وجمهورية قوية فتية، وسيتحول من بلد استنزف قوته وطاقته باستمرار إلى بلد حر قوي وغني.

يتوجب على تركيا وضع خطة استراتيجية لكسب مودة وعطف أكراد الشرق الأوسط عوضاً عن إهمالهم وتركهم يشكلون خطراً استراتيجياً كما حصل في الماضي، وربما وصل هذا الخطر إلى أبعاد أخطر مما يتصوره العقل لذلك فإن كسب صداقة الأكراد يعني كسب منطقة الشرق الأوسط، والتاريخ التركي حافل بالنجاحات والانتصارات الناتجة عن الصداقة والوحدة مع هذا الشعب. كما يتوجب مد يد الصداقة والسلام مرة أخرى إليه لإنهاء الصراع المرير وبلوغ نجاحات وانتصارات أخرى في المستقبل.

٤ - بحل القضية وانتهاء الأزمة والصراع ينفتح الباب على مصراعيه أمام النمو والتطور الاقتصادي إن العمارك العسكرية الباهظة ليست السبب الوحيد في عجز الميزانية الوطنية، إن التخطيط الغير سليم للاستثمارات غير المجدية، والفوضى في النمو الاقتصادي، بالشكلان أيضاً استنزافاً خطيراً للميزانية أدت بتركيا إلى التعامل مع أزمة اقتصادية خانقة في أيامنا الراهنة. وإذا نظرنا إلى الوضع من كل الجهات فستجد استحالة تحقق الرخاء في العالم بالتكاليف مثل هذه الحرب التي تجري على رقعة شاسعة ومنذ فترة طويلة لذلك فإن التسوية المطلوبة للقضية سوف تترك بأول آثارها الإيجابية على المجال الاقتصادي، فباجراء التخفيض على المصاريف العسكرية، وتنشيط واستثمار الموارد الاقتصادية الغنية للمنطقة، واستثمار الأموال المنقولة من المصارف العسكرية إلى الاستثمار في مشروع (GAP) سيؤدي بدون شك إلى تحول تطور ملحوظ في اقتصاد المنطقة وستنفتح أسواق الشرق الأوسط أمام الانتاج التركي المتطور والذي سيحقق ففرة نوعية وتقدم كبير للسيطرة على أسواق الشرق الأوسط وبذلك تكون تركيا قد كسبت مكاسب اقتصادية مهمة لا تقل شأناً عن المكاسب السياسية إذا يتضح لنا مرة أخرى وبجلاء مدى علاقة إنقاذ الاقتصاد التركي المتدهور السيء، والدور الريادي الإقليمي الذي يمكن لعبه في حال التوصل إلى تسوية ديمقراطية للقضية.

٥ - بعد أن اتضح لنا جيداً من خلال المحاكمة أن استعمال العنف والشدة ليس بالخيار السليم لحل القضية الكردية بل إن الخيار السليم والعملي هو تأمين الحقوق الديمقراطية والثقافية حسب الظروف السياسية السائدة في تركيا هاذا نقصد من الديمقراطية والهوية الثقافية التي تختلف عن الهوية السياسية؛ فالحق الديمقراطي هنا مبني على أساس اتحاد ديمقراطي بين الدولة الديمقراطية، وبين المواطن والمجتمع الحر أما الهوية الثقافية فهي المحافظة على التراث والوجود الموروث منذ عصور تاريخية عديدة إنها حقوق إنسانية أساسية تعترف بها دول عديدة في عالمنا المعاصر وإن بنسب متفاوتة، إن عدم إيجاد الحل للقضية في تركيا خلال تاريخ المجتمع الكردي، ولد الخوف والقلق والاضطراب، وأدى إلى لعب الدور المهم للقيام بانتفاضات مسلحة كسبيل وحيد للمقاومة فالتسوية العملية تكمن في تعليم القيم القومية التركية بما فيها اللغة التركية كلغة رسمية وأساسية للتعليم، وتحرير اللغة الكردية من الحظر وجعلها لغة تعليمية ثانية والواقع أن تعليم اللغتين جنباً إلى جنب وحسب الضرورة يعتبر واجباً دستورياً، إذ أن حظر اللغات يناقض الدستور، إذ تعاني عامة تركيا من مشكلة عدم الانفتاح الديمقراطي وليس الأكراد فقط.

إن النمو السريع للاقتصاد سيؤدي حتماً إلى التفسخ السريع لبنية المجتمع الأقطاعي ولن تتضرر وحدة الدولة والوطن إطلاقاً من حصول شعب المنطقة على حقوقه الديمقراطية والثقافية التي لا يديل لها إننا نسعى إلى وحدة طوعية وبإرادة حرة، لأن الضغط والظلم يحرض دائماً على الانفصال.

لن يفكر أحد بالانفصال إذا أفلحنا في إقناع الشعب بأن مصلحتهم تكمن في الوحدة الطوعية مع الوطن والدولة، وما عدا ذلك فإن جميع المفاهيم الحدودية الأركانى محكوم عليها بالفشل إن هذا النمط من التسوية سيؤدي حتماً إلى الخروج من المأزق بسلام، وإلى الإقناع بأن استعمال العنف والشدة وسيلة فاشلة وغير مجدية وقد برهنت الأحداث اليومية صدق هذه الأقوال. ستكسب الجمهورية مزيداً من القوة الديمقراطية عندما ينضم شعب المنطقة طواعية إلى الوحدة الوطنية المرتقبة، بعد حصوله على حقوقه الديمقراطية والثقافية المشروعة لأن الانتماء الطوعي ضمن إطار وطن ودولة مشتركة فوة كبيرة يتمناها الكثيرون، وبذلك تستطيع التغلب على الخوف والقلق الموروثين، وتنظر بثقة وأمان إلى المستقبل المنشود.

٦ - منذ إعلان الجمهورية وهذه القضية التي اتزداد تعقيداً خلال هذه الفترة الطويلة، تقف عائقاً أمام تحقيق الديمقراطية الصحيحة فإذا ما تحقق التسوية الديمقراطية المطلوبة، فإنها ستؤدي دور المفتاح لدمقرطة البنية السياسية في عامة تركيا ولهذه القضية التي تلعب دور العامل الرئيسي في خلق الأزمات السياسية، علاقة وثيقة مع عدم قدرة الأحزاب السياسية والبرلمانات التركية على أداء دورها المطلوب والديمقراطي.

تقف المتمردات المستمرة والأزمات التي تصاحبها حائلاً قوياً أمام دمقرطة تركيا لذلك فإن تحقيق الديمقراطية لشعب المنطقة ستؤثر بشكل مباشر على تغيير البنية السياسية لتركيا وستكسب الدولة من هذه الفقرة الديمقراطية مكاسب كثيرة لصالح وحدتها وقوتها، وستتحول السياسة من وسيلة لتحقيق المصالح إلى مؤسسة عملية خلاقة ومبدعة، سيتحقق فرصة ثمني دستور ديمقراطي ومتطور بموازاة التطورات الحاصلة. وستدعكس الديمقراطية السياسة بشكل سريع وفعال على دمقرطة الدستور، وسيصبح الانسجام والتناسق بين السياسة والقانون ضماناً أكيداً للنظام الديمقراطي.

باختصار تعتبر التسوية الديمقراطية للقضية مفتاحاً لحل جميع القضايا الداخلية العالقة، وبالتالي أساساً لمكاسب متعددة الاتجاهات. تنتظر مستقبل تركيا

٧ - ستظهر بوضوح آثار التسوية الديمقراطية للأزمة الداخلية. وللأوضاع المضطربة، على السياسة الخارجية. حيث ستتكلل كل خطوة سياسية خارجية للجمهورية التركية بنتائج ناجحة وإيجابية، وسيزال العقبل المهم الذي كان يقف حائلاً أمام دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

سنأخذ تركيا موقع الدور الريادي الإقليمي القوي، خاصة بعد كسب صداقة أكراد الجوار الذين سيساهمون في قوتها الإقليمية بالشيء الكثير، حيث لا يمكن الاستهانة بدور الأكراد في منطقة الشرق الأوسط، سواء في الماضي البعيد، أو في أيامنا الراهنة. أو في المستقبل لذلك تجب المبادرة إلى كسب صداقتهم حتى لا يصبحوا خطراً استراتيجياً على تركيا، بل أساساً لقوة يمكن الاعتماد عليها

على هذا الأساس سينفتح الطريق أمام دولة تركية قوية ومرهوبة الجانب، تستطيع التأثير على دول البلقان والقفقاس، وحتى جمهوريات آسيا الوسطى. إن مراجعة العلاقات من جديد على أسس ديمقراطية يعني الحصول على قوة استراتيجية مشابهة للتي حصلت خلال فترات التاريخ الماضية، ولكن على أسس ديمقراطية، وإلى الآن لم تتضرر وحدة الدولة والوطن إطلاقاً من حصول شعب المنطقة على حقوقه الديمقراطية والثقافية التي لا يديل لها، إننا نسعى إلى وحدة طوعية وبإرادة حرة. لأن الضغط والظلم يحرض دائماً على الانفصال.

لن يفكر أحد بالانفصال إذا أفلحنا في إقناع الشعب بأن مصلحتهم تكمن في الوحدة الطوعية مع الوطن والدولة. وما عدا ذلك فإن جميع المفاهيم الحدودية الأركانى محكوم عليها بالفشل إن هذا النمط من التسوية سيؤدي حتماً إلى الخروج من المأزق بسلام. وإلى الإقناع بأن استعمال العنف والشدة وسيلة فاشلة وغير مجدية وقد برهنت الأحداث اليومية صدق هذه الأقوال. ستكسب الجمهورية مزيداً من القوة الديمقراطية عندما ينضم شعب المنطقة طواعية إلى الوحدة الوطنية المرتقبة، بعد حصوله على حقوقه الديمقراطية والثقافية المشروعة لأن الانتماء الطوعي ضمن إطار وطن ودولة مشتركة فوة كبيرة يتمناها الكثيرون، وبذلك تستطيع التغلب على الخوف والقلق الموروثين، وتنظر بثقة وأمان إلى المستقبل المنشود.

٦ - منذ إعلان الجمهورية وهذه القضية التي اتزداد تعقيداً خلال هذه الفترة الطويلة، تقف عائقاً أمام تحقيق الديمقراطية الصحيحة فإذا ما تحقق التسوية الديمقراطية المطلوبة، فإنها ستؤدي دور المفتاح لدمقرطة البنية السياسية في عامة تركيا ولهذه القضية التي تلعب دور العامل الرئيسي في خلق الأزمات السياسية، علاقة وثيقة مع عدم قدرة الأحزاب السياسية والبرلمانات تعد ولا تحصى.

يجب دراسة هذه الانتفاضات المسلحة التي حدثت وتحدث منذ تاريخ طويل والتي تستند في الواقع إلى أسباب وعوامل اجتماعية مهمة. دراسة صحيحة، وأخذ العبر والدروس منها، وحتى نصل إلى القناعة والنتيجة التي تجعل التمرد الأخير بقيادة (PKK) آخر تمرد في تاريخ تركيا لقد حاولت من خلال دفاعي أمام المحكمة طرح الأسباب والمنطلقات التي توجب الدراسة الصحيحة للمشكلة ربما حدثت بعض النواقص أو الأخطاء. ولكنني متأكد جداً بأنني أشرت إلى المسار الصحيح الذي يقودنا إلى بر الأمان. إنني مصر على موقفي ورأيي، بكل تصميم وعزيمة حيث لا يمكن الشك أبداً في علمية وديمقراطية هذا الموقف. لذلك أرفض ما يعتقده البعض بأن اليأس والوقوع في المآزق هما اللذان دفعاني إلى الإصرار في المطالبة بحل القضية حسب القيم السياسية الديمقراطية والأخلاقية، عوضاً عن الدفاع القانوني عن القضية وعن نفسي.

إنني أخطط من الآن فصاعداً، مستمداً العزيمة والقوة من شعبي الذي أنتمي إليه. لتحقيق سلام عادل، وأخوة متينة. لهذا فإن الأهمية والوظيفة التاريخية تلزم على دراسة مبادرتي عن الجمهورية الديمقراطية دراسة جدية لا إهمالها

عندما تسنح لي الفرصة، فيدون شك سأعمل على تحمل مسؤولياتي والقيام بالواجب المطلوب. وسأبرهن بالعمل مدى جدية أقوالي وطروحاتي.

لا شك أن موقف الدولة من القضية يحمل أهمية خاصة ومهمة وإنني أعطي أهمية خاصة على التصريحات التي أدلت بها مديرية الأمن العام. وكذلك دائرة الأعمال الإرهابية والاستخباراتية. بعد أول يوم من المحاكمة ولاستمرارها والاستفادة أكثر تلك التصريحات هنا مرة أخرى نقلاً عن جريدة "الجمهورية" تاريخ 2 حزيران 1999: [إن خطوط بعض الخطوات الإيجابية لأجل تسوية قضية " جنوب شرق تركيا " لا يعتبر تنازلاً مقدماً لـ(PKK) يجب إعداد الرأي العام التركي لخطوة ومبادرة كهذه. ويقع الجزء الأكبر من المسؤولية في هذا الشأن على عاتق الإعلام المقروء والمسموع والمرئي. إذا أبدت الدولة الموقف الإيجابي. وانخفضت الحوادث بنسبة ٥٠٪ فهذا يعني أننا أمام تطور مهم ومفرح. يجب أن تتقرب الدولة إلى القضية ضمن إطار المفهوم العلمي، لا بروح الانتقام والسادية. فيما أن الطريق إلى حل جذري للقضية مفتوح على مصراعيه. فلا حاجة إذاً للعناد. ومن هذا المنطق يجب أن تخطو الدولة بعض الخطوات الديمقراطية والثقافية حسب النتائج التي ستمزجاها هذه الدعوى. والتي تدعو إلى وضع نهاية سعيدة لها. فالشعب التركي لم يعد يتحمل المزيد من المصائب والضحايا الناتجة عن الإرهاب.

إننا هنا أمام إحدى المواقف الناضجة والمسؤولة والتي يجب أن تقتضي بها الدول الجدية. فتحول هذا الموقف إلى الحياة العملية ويدخل حيز التنفيذ فسنحصل على التطورات المأمولة بكل سهولة. لقد انخفضت الحوادث إلى نسبة أقل بكثير من 50٪ مع وقف إطلاق النار الذي أعلناه في (أيلول ١٩٩٨). لم نصل إلى هذه النسبة المنخفضة جداً بالصدفة. أو عن يأس وعجز، بل بلغناه نتيجة الموقف المسؤول الذي اتخذناه. نأمل أن تتضمن التصريحات المقبلة الذناه بالكف عن الصراع والحرب. ودعوة (PKK) إلى إيقاف النضال المسلح. من جانبي سوف أستغل تأثيري المعنوي للقيام بدور ناجح بخبرتنا بأن شعبنا لم يعد يتحمل المزيد من المزيف الذي استنزف طاقاته وقواه خلال هذه الأعوام العديدة

إن طريق حل قضايانا يمر الآن من خلال تطوير النظام السياسي والأطار المرسوم له. وفي هذا السياق فإن بعض فقرات خطاب رئيس المحكمة الدستورية الذي ألقاه بمناسبة الذكرى السابعة والثلاثون لإنشاء المحكمة. تبعث على الأمل وتدل على المسار الصحيح: [إن تركيا التي هي دولة القانون، ودولة ديمقراطية علمانية. تراعي حقوق الإنسان. لذلك فإنها مضطرة لتطوير الحريات وحقوق الإنسان لتصل إلى معايير عالمية معاصرة] [إن العائق الأخر الذي يحد من حرية التعبير هو حظر اللغة. حيث ورد في المادة 26 الفقرة الثالثة من الدستور " يمنعه منعاً باتاً التعبير عن الفكر. أو نشر الفكر بلغة محظورة التكلم والكتابة بها ". مع العلم أن المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان لا تحدد لغة معينة للتعبير أو لنشر الأفكار، ولا يمنع مطلقاً استعمال أية لغة للنشر والتفكير]

[يجب رفع وإلغاء الموانع والحدود الواردة في الدستور والقوانين. وبذل الجهود للوصول إلى مستوى الديمقراطيات المعاصرة التي تكفل حقوق الإنسان. وعلى هذا الصعيد نأمل من رجال العلم والمؤسسات الإعلامية والمنظمات الاجتماعية المدنية إبداء الرأي والمشورة ليضمن الدستور حيزاً كبيراً من المواد التي تكفل حرية الرأي والتعبير. وعلى هذا النحو نأمل بتغييرات إيجابية في الدستور، ويدعم الرأي العام والإرادة السياسية. ويجب أن ينعكس معطيات حقوق الإنسان التي تشهد تطوراً ملحوظاً على الساحة الدولية في السنوات الأخيرة، وتدل على المستوى الحضاري لتلك الدولة. على دستورنا وقوانيننا. التي يتطلب إعادة النظر فيها لتتناسب مع المستوى المعاصر الذي تنادي به المعاهدات الدولية]

تشكل هذه الأسطر الحقوق الديمقراطية والثقافية المطلوبة. والتي تؤدي إلى التسوية السليمة للقضية. وهذه هي الاستقامة الصحيحة التي يتوجب السير عليها للتطور نحو الأفضل. ونحو ديمقراطية حضارية ومعاصرة. وسيكون الجمهورية الديمقراطية التركية الوليدة ودستورها الديمقراطي خير دليل على صحة هذا الخيار. وهذا الحق.

بغض النظر عن أن المادة 125 من قانون العقوبات تحكم على بالاعدام. إلا أن الجانب الأخلاقي والسياسي للدعوى تبرأ ساحتي. وبدفعني الواجب والحرص على سلامة البلاد إلى العمل من أجل تحقيق سلام عادل ومشرف للجمهورية الديمقراطية في الختام أقدم تحياتي واحترامي.

إن (PKK) هو الند والقوة المؤسس للجمهورية الديمقراطية بكل وضوح ونقاء. فذلك هو القول الأصح. وربما لا يكتبي التاريخ هذه الحقيقة بشكل واضح. ولكنه سيفعل ذلك عاجلاً أو آجلاً. فمن خلال (PKK) يتوضح التاريخ. ويجري تصحيحه. وليصل إلى الحل. فمثلما لعب الأكراد دور القوالي المللية في الحشرينيات خلال مرحلة التحرر الوطني. ففي يومنا هذا وفي أعوام الألفين سيلعبون دورهم كقوالي ديمقراطية. وقد لعب (PKK) دوره بأخطائه وصحته وبطولاته ومرارته. فهذا ليس انفصالاً بل هو دعوة لأجل أقوى أشكال الوحدة في تركيا بأكراداً وأتراكها. وكسب القوة والمنعة.

وفي حركة لأجل القيادة من جديد في الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان. ليس هناك سبيل لتحقيق ذلك سوى الوحدة الحرة. و(PKK) هو الوسيلة لاثبات ذلك.

• • •

المؤتمر الطارىء السابع يشكل بداية جديدة لحزبنا ولشعبنا

حرية النشاط السياسي للقائد آبو والسلام لكردستان

ومحاولات التأثير على حزبنا ونضالنا، بينما حزبنا لا يملك سوى الوعي الحزبي الرفيع، والارتباط الوثيق بقيم النضال الكادري، فناهيك عن انعقاد المؤتمر، كان يصعب تجاوز الهجمات المزعزعة القادمة من كل طرف، ورغم كل ذلك لم يفقد حزبنا توازنه، وبعيداً عن ردود الفعل، أنجز حزبنا مؤتمره السابع التاريخي بمنتهى النجاح وعلى أرقى المستويات، ليضع ويحدد نهجه الجديد مما شكل حدثاً تاريخياً للشعب الكردي الذي استطاع ممارسة سياسته الذاتية لأول مرة، وكان ذلك الوضع دليلاً قاطعاً على قوة (PKK) والقائد آبو، وتعبيراً عن مدى رسوخ واقع القيادة في روح وفكر وحياة الكوادر والجماهير.

إن مؤتمرنا عظم ورسخ الطموحات الكبيرة وتصميم (PKK) مواجهة التاريخ على أساس الإيمان بالنهج الجديد الذي يشكل جواباً للماضي واليوم والغد. ذلك النهج الذي يمثل صيغة ومسار التطور البشري. فاليوم أيضاً كما كان في الماضي يحاول الجميع ابتداء من القومية البدائية الكردية، واليسار المذهبي التركي ووصولاً إلى المتحكمين يحاولون تنطيح (PKK) شتى الوسائل والسبل، ويدعون أن (PKK) بجري التغيير رغماً عنه بينما التاريخ الماضي للنضال يؤكد على أن هذه الأقوال غير صحيحة والجهود المبذولة فاشلة بشكل واضح، واليوم يتأكد مرة أخرى أن هذه الادعاءات ليست سوى تقييمات خاطئة، والتاريخ سيثبت صحة ونجاح النهج الجديد لـ(PKK) دون أن يمر وقت طويل.

إن مؤتمرنا الطارئ السابع الذي بدأ بهذه الروح والمعنويات واصل نشاطه على ضوء توجيهات القائد آبو وأجرى نقاشات شاملة على أساس هذه التوجيهات، واستوعب جدلية التحول بشكل صحيح، وحقق التحول والتغيير الاستراتيجي على مستوى القرار دون الوقوع في القوالب الضيقة، والمفاهيم الليبرالية التي تقضي على التنظيم، وانطلاقاً من ذلك توصل إلى نتائج غنية ظهرت في التقرير الشامل لمركزية الحزب، وقرارات المؤتمر، والبرنامج والمنهاج السياسي (المانيفستو) الجديدين، وبذلك ستكون الوثائق الغنية ذات المضمون العميق مصدراً أساسياً لتدريب وتعليم حزبنا وجماهيرنا في المرحلة الجديدة.

قام مؤتمرنا قبل كل شيء بإجراء تقييم شامل ومتكامل لنضال حزبنا الممتد على مدى ثلاثين عاماً، ولفت الانتباه إلى أن حزبنا الذي حقق ميلاده في مرحلة الإبادة الوطنية، وفي ظروف انعدام الإمكانيات واعتمد على جهوده الذاتية ليخوض نضاله الأسطوري، ويحقق المقاومة الوطنية الكردية، ويدفع المجتمع الكردي إلى ممارسة ثورته الديمقراطية العظيمة، ويفتح بذلك الطريق أمام تطورات هائلة على صعيد تركيا ومنطقة الشرق الأوسط، وتطرق بشكل نقد ذاتي إلى الكفاح المسلح بشكل خاص، حيث حدثت خروقات فردية ومحدودة المستوى ليحدث بذلك خروج عن قوانين الحرب خلال النضال الشامل، وأدت هذه الخروقات إلى إلحاق بعض الأضرار بالنضال ومهما كانت هذه الأحداث نابعة من ميول العصابات الآتية من البنية القبلية والإقطاعية للمجتمع إلا أن عدم استطاعة حزبنا الحيلولة دون حدوثها، أصبح موضوعاً لاستنكار المؤتمر، وكذلك درس المؤتمر مرحلة ما بعد ١٩٩٣ بشكل شامل، حيث أصبح التغيير الاستراتيجي ضرورة لا بد منها، ولم يقم حزبنا بإجرائها بل نشرها على فترة طويلة مما أدى إلى أضرار ونتائج إرغامية على الحزب والنضال وتوقف على هذا الأمر بشكل شامل وعميق، وقيم كل ذلك ارتباطاً بوضع المؤامرة الدولية، ووضع الابتعاد عن الجماهير وعن تركيا جزئياً والسلبيات المتولدة من ذلك، وعلى ضوئها توصل المؤتمر إلى نتائج سليمة، بل وجد أن التغييرات الاستراتيجية والتحول باتت ضرورة حتمية نظراً للأخطاء والنواقص، والأضرار التي نجمت عنها وتسببت في الأسف والغضب والدروس العميقة المستنبطة من تلك الأخطاء تدفع إلى النجاح في إجراء التغيير والتحول لتلافي ما سبق، ورأى أن ذلك هو الأسلم ويدخل في خدمة مصلحة الشعوب.

ناقش مؤتمرنا وضع البشرية التي تدخل القرن الحادي والعشرين بشكل عميق، وأجرى تقييماً جديداً للقرن، ولفت الانتباه إلى التطورات الكبيرة التي حدثت في القرن العشرين على مستوى التركيب الاقتصادي والاجتماعي، وبناء على كل ذلك قام بإجراء تقييم شامل للوضع الملموس في الشرق الأوسط، وناقش التحول الديمقراطي العميق المحتوم الذي يجب على تركيا القيام به، وأشار إلى أهمية الدور الذي لعبه حزبنا في كردستان كقوة حل لأجل تطوير الديمقراطية الوطنية، وأكد مؤتمرنا الطارئ السابع على أن التغييرات الديمقراطية والتحول أصبحت ضرورة لا بد منها ولا يمكن إرجاءها في ظل التطورات الهائلة التي يعيشها المجتمعان الكردي والتركي، وعلى ضوء التغييرات الجارية على الصعيد العالمي، ولكن البنية الأوليغارشية للجمهورية تشكل عقبة في طريق تحقيق ذلك، وحتى تتمكن تركيا من تحقيق تقدم على الصعيد الداخلي والخارجي، عليها أن تتخلص من المركزية المتطرفة وتتجاوز هذه البنية الأوليغارشية التي تسببت في الانقطاع عن الشعب بدرجة كبيرة لتصل إلى الجمهورية الديمقراطية، وفي هذا الإطار وضع المؤتمر برنامجه الجديد الذي يتضمن استراتيجية التحول الديمقراطي التي تحقق التحول الديمقراطي في تركيا وبذلك تضع الحل للقضية الوطنية الكردية، وبناء عليه يصبح (PKK) زياً يدفع المجتمع الكردي إلى لعب دور مؤثر في تحقيق التحول الديمقراطي في تركيا، وتطوير الحل لأجل القضية الكردية وترسيخ روابط الوحدة والعلاقات الديمقراطية بين شعوب المنطقة.

وقيم المؤتمر الكفاح المسلح الذي قمنا بتطبيقه كتكتيك أساسي لنضالنا لفترة طويلة من كافة الجوانب، وأكد على الدور الكبير الذي لعبه هذا النضال في التطوير الديمقراطي الوطني وعلى هذا الأساس أكد على تأييد قرار إيقاف الكفاح المسلح الذي اتخذته قيادة الحزب، وعلى هذا المسار فإن النضال السياسي الديمقراطي أصبح الاستراتيجية الجديدة للحزب على ضوء متطلبات التطورات الداخلية والخارجية الملحة، وتم إقرار ذلك لتقييم الممارسة في كافة الميادين، وفي هذا الإطار فإن عزالٌ الذي هو تنظيم الكفاح المسلح يجب أن يتغير كنتيجة، وارتباطاً بالتحول الديمقراطي في تركيا وحل القضية الكردية فإن هذا الوجود (سيصبح قوة دفاع شعبية)، ورأى المؤتمر إجراء الترتيب الذي يتناسب مع هذا التوجه.

وعلى مسار الاستراتيجية الجديدة والشكل الأساسي للنضال، قام المؤتمر بتقييم البنية التنظيمية كاملاً، وقرر تجاوز أشكال التنظيم التي تتعارض مع مواقفه الاستراتيجية الجديدة، وإعادة بناء الحزب من جديد، وفي نفس الإطار قيم تجاوز زخذ الذي يشكل تنظيم الجبهة، وتنظيم (وحدات شعبية ديمقراطية) في كافة الميادين بدلاً منه، لتكون تنظيمات قانونية، وتطوير النضال السياسي الديمقراطي في كافة الميادين وتحقيق أوسع وحدة بين القوى الديمقراطية على هذا النهج لتوسيع النضال، وخاصة بين صفوف العمال والمرأة والشبيبة، وتنظيم هذه القطاعات وإعطاء أهمية كبيرة لنضالها.

كذلك قام مؤتمرنا بإعداد مشروع سلام شامل وتفصيلي يتكون من سبعة أقسام، حيث يتم تقديم هذا المشروع إلى كافة الأوساط المهتمة، ويعرب حزبنا

مرة أخرى عن استعداده للعمل المشترك مع الجميع ضمن إطار مشاريع عادلة قابلة للتطبيق في سبيل الوصول إلى السلام والحل الديمقراطي.

لا شك أن القسم الأول من مشروعنا للسلام يعقد الرباط بين السلام والقائد آبو، وهذه وحدة لا يمكن فصلها، وفي هذا الإطار فإن حزبنا يدعو شعبنا وكل القوى الديمقراطية إلى المحافظة على بقائها في كل وقت، والقيام بحملة عامة تحت شعار: «حرية النشاط السياسي للقائد آبو، والسلام لكردستان».

إن مشروعنا للسلام يتضمن التحول الديمقراطي لخلق أجواء الاستقرار والسلام لأجل إيجاد الحلول لقضايا تركيا بالأساليب الديمقراطية، مما يخدم مصلحة جميع الأطراف وعلى رأسها مجتمع تركيا، مما عدا سماسرة الحرب، وانطلاقاً من ذلك فإن حزبنا يدعو كل الذين يرغبون في تحقيق الديمقراطية، وعلى رأسها الأحزاب السياسية والتنظيمات الجماهيرية إلى الدخول في الحوار والعمل المشترك.

إن مشروعنا للسلام يطرح إنهاء كل أشكال الاشتباك بين القوى الوطنية الكردية، وحل القضايا ضمن إطار العلاقات والتعاون الديمقراطية، وفي هذا الموضوع وخاصة بالنسبة للجنوب يجب على الحزب الديمقراطي الكردستاني (PDK) تغيير مواقفه الدافعة إلى الحرب الداخلية، لأجل إنهاء وضع الاشتباك في الجنوب، وفي هذا المضمار فإن حزبنا يدعو كل القوى الوطنية الكردية إلى الالتزام بالوحدة الوطنية ضمن إطار العلاقات الديمقراطية وتبني المواقف الصحيحة لأجل تطوير الديمقراطية الكردية وضرورة بذل الجهود اللازمة لذلك.

إن مشروعنا للسلام وتحت شعار وحدة الشرق الأوسط الديمقراطية يرى ضرورة الاعتماد على العلاقات والمواقف السلمية في العلاقات بين كل دول المنطقة وشعوبها، وحل قضاياها على هذه الأسس، فإن حل القضية الكردية في تركيا ضمن إطار السلام والديمقراطية، وإقامة العلاقات السلمية بين القوى الوطنية الكردية يعني رسوخاً للسلام في الشرق الأوسط، وفتح الطريق أمام الوحدة الديمقراطية، وتجاوزاً لكل العقبات الموجودة، وهذا الأمر يخدم مصلحة كل شعوب الشرق الأوسط والمجتمع الدولي كاملاً، ولهذا السبب فإن حزبنا يناشد كل القوى التقدمية والديمقراطية في المنطقة والمجتمع الدولي لبذل الجهود المشتركة لأجل السلام والوحدة الديمقراطية في الشرق الأوسط، وحتى يتحقق ذلك يجب حل القضية الوطنية الكردية بالسبل السلمية والديمقراطية.

إن مؤتمرنا الطارئ السابع قام بهذا الإنجاز ذو المضمون التاريخي في أجواء الوحدة العظيمة والتكامل، وبذلك حطم كل الآمال والتطلعات المعقودة على تشتت وضعف (PKK)، وأجرى سلسلة من التغييرات ابتداء من الشعار ووصولاً إلى تسمية مجلس الحزب بدلاً من اللجنة المركزية، وقام بإعداد نظام داخلي يعبر عن إعادة بناء الحزب من جديد، وبالإضافة إلى الإدارة الجديدة للحزب قام المؤتمر بانتخاب الرفيق عبد الله أوجالان قائداً أميناً عاماً للحزب من جديد بالاجماع ليختتم أشغاله.

إن المؤتمر الطارئ السابع لحزبنا يشكل بداية مثلما كان المؤتمر الأول ليكون مؤتمراً تأسيسياً جديداً، وبالتقييمات التي أجراها والقرارات التي اتخذها كان مؤتمراً تاريخياً بنفس المستوى، وهذا ما سيحقق النظور لحزبنا وسيظهر ذلك للجميع جلياً من خلال التنظيم وحملات النضال السياسي في وقت قريب. إن قيام حزبنا بتحقيق ذلك رغم الهجمات الكثيفة، وقدرته على تجديد ذاته على أساس التغيير الاستراتيجي، أمر نابع من قيادته الخلاقة واعتماده على آلاف الشهداء الأبطال، وقوته الجماهيرية الصامدة، وآلاف القيم السامية المتولدة من النضال. إن القائد آبو وشهداؤنا سيقودوننا إلى الطريق الصحيح دائماً والمساندة الفريدة لشعبنا ستقودنا إلى النجاح في أحلك الظروف، فالقيادة رسمت الطريق الجديد، والشعب قدم دعمه العظيم، بينما مؤتمرنا الطارئ السابع يبدأ مرحلة جديدة من تطور النضال لتحقيق النجاحات الحاسمة لشعبنا ومن الآن فصاعداً فإن النشاط العملي للكادر والنضال الشعبي سيحددان كل شيء، وبناء عليه فإننا ندعو كل الكوادر الحزبية، وندعو شعبنا وأصدقاءنا إلى القيام بتجديد ذاتهم وتسليح أنفسهم بمزيد من روح الوحدة والنضال لدى (PKK) ليصبحوا خلافين لانجاح المرحلة الجديدة.

- الى الامام لأجل الجمهورية الديمقراطية وحل القضية الكردية

-عاش نهج مؤتمرنا الطارئ السابع

-عاش (PKK) المتقدم نحو

تحقيق النصارات جديدة على الطريق

المخيم للقائد آبو

المجلس الرئاسي لحزب العمال الكردستاني (PKK)

٧ شباط ٢٠٠٠

بيان من القائد عبد الله أوجلان الى الصحافة والرأي العام

ويقال لو سارت الأمور نحو السيئ، فإن أوروبا ستذهب والاقتصاد سيذهب والسلام سيذهب، هذا صحيح وبقاء هذه الأمور لها علاقة ببقائي، فإنني أمثل تركيباً ليس كشخص، بل هناك القيم التي أمثلها، فنحن نمثل الديمقراطية، وهناك مهام لم يتم إنجازها على مدى سنين طويلة، وهناك ديمقراطية لم تتأسس. هذه هي الحقيقة التي تتجلى من خلال الجدلية التاريخية، والمستقبل كفيل بتوضيح ذلك بشكل أفضل. همي الكبير هو عدم قدرتي على إفهام هذه الأمور أو عدم فهمي بشكل صحيح. ويبدو أنه تم فهم الحقيقة الآن ولو قليلاً. فأعظم دولة في عصرنا هي التي استطاعت تحقيق ديمقراطيتها، فالأمان والتقدم والسلام والاستقرار مرتبط بذلك. وهي أمور ضرورية لهذا المجتمع كضرورة الخبز والماء. ولنكن متواضعين ولنطرح تغيير الذهنية إلى الميدان، ولنضع عقولنا وقلوبنا في الميدان ولنكثف من بذل جهودنا.

فالكل سيكسب وسيستفيد من ذلك.

بناء القرار، يجب عدم تقييمه بشكل خاطئ واستنتاج عليه فإن قرار القمة يشكل البداية، ويجب عدم استخدام المرحلة بشكل سيئ، فكيف سنسير الأمور بعد هذا؟

فانطروا إلى هذه النتائج الصحيحة فإذا التزمت الحكومة والسياسة الرسمية بالموقف الصحيح فنحن لم نلقي خطوة خاطئة. ولن نمارس الاستغلال بل على العكس تماماً فنحن سنتصرف بمنتهى الحساسية كشريحة أكثر لياقة بالديمقراطية. وهذا القرار ومن الآن فصاعداً وخاصة في نطاق مواكبة متطلبات الاتحاد الأوربي، نرى أن تركيا تحتاج إلى إصلاحات كثيرة. وهذا القرار يمثل البداية لكل ذلك. وعلى الجميع أن يساهم بشكل إيجابي في هذا المخطط ولأجل القيام بذلك هناك حاجة إلى الاستقرار والسلام الداخلي. حدث تقدم على هذا الصعيد فإن مواقف وتصرفات إيجابية ستتخذ من جانب (PKK).

إن أكثر منافع تركيا كوطن ووطنة في يومنا هذا تكمن في تأسيس وترسيخ الديمقراطية وتطويرها وهي التي ستدفع بتركيا إلى كسب القرن الحادي والعشرين. ونحن سنعمق ونطور ذلك. فالديمقراطية يجب أن تستمر وتتصاعد مضموناً وشكلاً. أنا لست انفصالياً وقد تخلصت من الخطأ التاريخي في ذلك الموقف. والآن أتوجه نحو الوحدة الحرة، وأنا الآن أقاوم هنا لأجل ذلك ونحن نحترم التكامل والارتباط بوحدة الدولة ولكننا سنملأ مضمونها بالديمقراطية. ونحن مقتنعون بأن السلام الداخلي يحتاج إلى ترتيبات قانونية. وهناك حاجة لإلقاء بعض الخطوات اللازمة. فهناك حاجة إلى عفو عام لتحقيق السلام الداخلي. ونرى أن هناك ضرورة لاتخاذ الاستعدادات اللازمة لذلك على مستوى البرلمان والحكومة وأدعو الجميع إلى الحذر والقيام بما يقع على عاتقه في هذا الموضوع.

وأضاف الأمين العام لحزبنا بأن لوزان كانت بداية تأسيس الجمهورية، وهلسنكي هي البداية لمرحلة تأسيس الجمهورية الديمقراطية. كما تطرق الأمين العام لحزبنا إلى أهمية المرحلة، وتحدث عن وضعه الشخصي وقال: « عن المرحلة التي نحن بصددها تتعلق بمصير شعب ومستقبله ولفت الأنظار إلى أن بعضهم يصرف جهوداً رهيبة في سبيل تحريف الحقائق. وقال: يجب عدم التلاعب بالتاريخ على هذا النحو. وعرف مثل هذه الجهود بأنها مواقف معيبة في التاريخ. وتطرق باختصار إلى المواقف التي تبناها حتى اليوم قائلاً: نحن توجهنا إلى الجبال لحماية كرامتنا وهويتنا وعلى الأحزاب السياسية ألا تتصرف بموجب مصالحها الحزبية في هذه القضية. وألا تمارس التحريض. وأن تتصرف بما تمليه عليها المصالح المصيرية للوطن. وهذا الأمر سيحقق التكامل والاستقرار لتركيا في أقرب وقت. ونحن نرى أن إلقاء الظنون لأجل تحقيق الاستقرار هو التوجه الصحيح. والشعب سيكون حساساً في هذا الأمر. وما ننتظره ونأمله من الجميع هو تقييم هذا الوضع بشكل صحيح. والأمر الأهم هو تعميق هذه الخطوات وتحقيق الاستمرارية لها بعد الآن. وإذا ما ضربت بعض القوى هذا الأمر فسيحدث اشتباك متبادل. وهذا يفتح المجال أمام السلبيات التي لن تجلب القائدة للمجتمع وللمستقبل. وعلينا أن نعمل لعدم إعطاء الفرصة لذلك فالقضايا الثقيلة، والحدث التاريخي، سنكون حذرين في هذا الموضوع. وعلى الجميع أن يلتزم بالحذر، لأن الجميع لديه آلام. وعلى كل واحد أن يضغط على صدره ليعالج آلامه وعلينا الابتعاد عن الأنانية والانحياز والظلم. ونعرف كيف نكون مفيدين. وأن نثق ببعضنا عالياً ونعمل على المداواة معاً باستمرار. وننظر إلى اختلافنا كمصدر قوة للديمقراطية. ونحن مؤمنون وواثقون بأن ذلك سيوصلنا إلى النجاح. وعلى الأصدقاء أن يقوموا بواجبهم في هذه المرحلة. ونحن سنرد بالإيجاب على ما يطلب منا.

إن المنافع العليا لتركيا تطالب بابراز جوانب التنوير والتحرر. ويجب اتخاذ ذلك أساساً. وأملي أن يكون التنوير هدف القرار المتخذ في القمة. لأن المسألة الأساسية هي تقوية ودعم بعضنا البعض. وحل قضايا بعضنا وأن يرضى الجميع بالحل الحضاري المتمدن. وأدعو الجميع إلى القيام بما يقع على عاتقه الخلاص من هذه الأسس. وأقدم للجميع تحياتي.

عبد الله أوجلان

١٤ – ك٢ – ٢٠٠٠

مختطفات من لقاء القائد أوجلان مع محاميه»

قال الأمين العام لحزب العمال الكردستاني (PKK):

يجب أن لا يلجأ أحد إلى الراحة في الشروط الراهنة، فحتى تصل هذه المرحلة إلى النجاح يجب على الجميع العمل بشكل يومي ومتواصل. فكل واحد مرغم على تحديد نفسه من الرأس إلى أخمص القدمين، وعلى كل مؤسسة ومنظمة أن تملك برنامجها للسلام. ولفت أوجلان الأنظار إلى أن هناك من يريد تحريك مواقفه انطلاقاً من سوء النية، وأضاف أن لإيمرالي وضعاً خاصاً به وأوضح أن موقفه الآن هو أيضاً الدولة إذا أصبحت ديمقراطية وقبلتني كما أنا فإنني سأحيا معك.

وموقفنا الراهن هو: أيتها الدولة إذا أصبحت ديمقراطية ورضيت في كما أنا فسأحيا معك. وأضاف بأن بعض الأوساط التي تحقق مصالحها من الحرب تقول: لماذا يصرخ بل لم استسلم. إنني أقول لهؤلاء: إن لهذا الشعب آماله وتطلعاته ولن أفرض عليهم الظلام بل سأبقى مرتبطاً بهم، أما إذا تنكروا لكل جهود السلام هذه وحاولوا فرض الإبادة والانتهاء فإنني أعرف كيف أموت بكرامتي. وأكد أمينا العام القائد آبو: أن لإيمرالي واقعه الخاص به، ورغم كل الظروف السلبية فإننا سنبذل جهودنا لأجل السلام وسنستمر في ذلك. وفي النهاية قال: لم أتخذ لحياتي كأساس حتى يومنا هذا. فأنا لم أؤمن بالحياة وقلت للزمن أنني لن أعيش مطلقاً وإن عشت فسأكون حراً، وهكذا وهبت أربعين عاماً من حياتي لهذا الأمر. وكما كان (برونو نسيمي وبير سلطان ومامي) عبر التاريخ فهذا هو المكان الذي وصلت إليه، أي أنني لم أولد في الجوهر وإذا كنت قد ولدت فإنني لن أحيا ولكن إذا كنت قد عشت فقد كان ذلك لأجل الحرية. ولهذا فإنني لا أرغب في التعتيم على آمال وتطلعات شعبي وسأبقى مرتبطاً به وسأستمر وأستمر بموافقي وأعمقها باستمرار.

عبد الله أوجلان

إيمرالي

1999/12/21

إلى الصحافة والرأي العام
تصريح القائد عبد الله أوجلان في موضوع النقاش الدائر حول الإعدام

القضية التي تحولت إلى عقدة كأداء على مدى مائتي عام، وصلت إلى عتبة الحل التاريخي في تركيا بفضل الجهود التي بذلتها على مدى أحد عشر شهراً. ورغم هذه الجهود المبذولة لأجل السلام والحل الديمقراطي لا زالت بعض الأوساط تسير على استمرار أجواء الاشتباك. وهذا أمر مقلق للانتباه. فالدنيا كلها تتوجه نحو السلام ولكن في تركيا لا زال النقاش يدور حول هل نعدمه أو لا نعدمه. فما دامت هناك رغبة في تحقيق الوحدة والتكامل والاستقرار عندها يجب اهتمام السياسيين بجوهر القضية وتقديم اقتراحات للحلول ونقاش ذلك في مجلس البرلمان. فالبرلمان ليس مكاناً لنقاش (هل نعدمه أم لا) ولكن نرى أنه تحول إلى مكان لنقاش ثنائية (الإعدام أو عدم الإعدام) بدلاً من نقاش جوهر القضية، فالقضية لا تطرح للنقاش ولا يتم طرحها. والنقاش بهذه الأبعاد لا يتجاوز التعامي والزيف.

وتلك هي المأساة. وكنت قلت منذ البداية، إذا كان موتي مفيداً في حل القضية فإنني مستعد للموت. ولكن بكل أسف ألاحظ أنه لم يتم تسمية القضية بعد وبدلاً من ذلك يحصرون القضية في موضوع شخص واحد. هل نعدمه أم لا.. وهذا الموت ليس لشخص واحد. بل هو طلب الموت للمجتمع والفلسفة. فحتى روح الانتقام البدائية لا تفعل ذلك. ولكن الذين يقومون بذلك يمثلون القوى التي ترى مصالحها القذرة من الحرب قذرة.

طلقاً من (جامارديا) في منطقة البحر الأسود يكتب رسالة إلى القاضي (توركوت أوكياي) يقول: (سأضرم النار في نفسي إذا أعدموا أبو) فإذا كان طفل يكتب هذه الكلمات فيجب التفكير ملياً في هذا الأمر. ويجب إجراء حسابات عميقة في أمر يعترض عليه الجميع والجميع طرف فيه. إن تكاثف ألف سنة في شخص واحد، وتأثير ذلك الذي سيمتد لألف سنة مقبلة هو الأمر الذي نراه لدينا.

فإذا تم الإصرار على الأخذ فستحدث المآسي وهذا ما لا أتمناه مطلقاً. وهناك بعض الأوساط التي تصر على الحرب ورغبة هذه الأوساط في إيصال الحدث إلى البرلمان أمر مهم وإذا تم الإصرار على الأخذ فإن حق الدفاع عن النفس سيتولد بكل وضوح وإذا لم يتم التوصل إلى السلام فالقرن كله سيذهب هباء، وإنني لا أتطلع إلى إنقاذ نفسي من الموت بالسلام ولكن هناك من يحاول فرض الحرب لأجل مناقعه وهناك من يحاول تصعيد ذلك بدون تفكير ويجعل من هذا الأمر خامة لممارسة السياسة اليومية.

ويتطلع إلى تحقيق منافعه من وراء ذلك. ويجعل من الدماء باباً لرزقه ولدينا من يرسل المحاربين إلى الموت لأجل تحقيق الاستمرار لموقعه القيادي، فربما يمكن القضاء على (PKK) ولكن ذلك لن يساهم في حل القضية الكردية. علماً بأن (PKK) لم ينته وقد سالت دماء كثيرة والقرن الماضي كان قرناً لسيل الدماء بلا حساب. ولكن في القرن الجديد يمكن حل قضية لتحقيق الديمقراطية. وحقوق الإنسان. وحقوق الشعوب. والحقوق الثقافية دون هدر أية دماء.

قمة قادة الأحزاب ستجتمع لأجلي. فقد تعرفوا على دور حياتي في حل القضية. ويعدقون القلة بسبب ذلك. وهناك صراع بين أمرين. ويجب عدم تناول الأمور ببساطة. وكنت قد قلت في المحاكمة بأنني لم أوجه نداء السلام لأجل إنقاذ نفسي. ولكن هناك من يستخدم ذلك بشكل سيئ جداً. ويعضهم يريد نسف (جهودي المبذولة لأجل السلام) ويحاول تعميق الاشتباك والصراع.

وبهذه المناسبة فإنني أحذر الدولة والمجتمع مرة أخرى ويجب عدم الرضوخ لابتزاز المحرضين على الحرب. فالأمر الذي أريد تحقيقه هو نشر موجة السلام والتحول الديمقراطي من إيمرالي نحو كامل تركيا. فحتى لو متُ فإنني قد لعبت وسأنعب دوري التاريخي في ترسيخ الديمقراطية.

وسط كل هذه التطورات المأساوية ومع الآلام نستعد لاستقبال عيد الفطر الجديد

وبهذه المناسبة أهنئ شعبنا وأتمنى أن يجلب لهم الأخوة والسلام والحرية وأقدم لهم تحياتي واحترامي

عبد الله أوجلان

٧ كانون الثاني – ٢٠٠٠

رسالة قائد PKK عبد الله أوجلان
بمناسبة الذكرى الحادية والعشرين لتأسيس الحزب

إن ضمانتكم وأنتم في عاصمكم الحادي والعشرين هي تنظيمكم لذاتكم ولجميع شعبنا بشكل جيد، وبذلك تستطيعون تحقيق تطورات هائلة حتى في يوم واحد، وهناك أمثلة عظيمة على ذلك في تاريخنا، ولهذا عليكم أن لا تستمدوا ضماناتكم من القوانين، بل تبحثوا عنها في قوتكم الذاتية.

إن الذي نعيشه هو المأساة التي يعيشها الأولياء، وشعبنا قد عانى من الآلام كثيراً، وبأسرنا هذا يريدون قطع الطريق أمام النضال التحرري الذي نخوضه ضد الأسر الذي عانينا منه لآلاف السنين. فقد توحد المهيمنون على العالم والرجعيون العالميون والمتهورون ضدنا، ومرحلة إيمرالي مرحلة صعبة، وحتى لا تنتهي بالمأساة قلت بأنني سأحيا لأجل السلام والديمقراطية، وإنني سأحافظ على موقفي هذا لبعض الوقت. وبالنسبة لي فإن المهام التاريخية قد أنجزت بنسبة كبيرة، والأمر الأهم الذي تستطيعون القيام به لأجلي هو أن تفهموني بشكل سليم، وتستوعبوني بشكل صحيح.

إن الدفاع عن النفس، وخوض النضال المشروع هو حقنا الشرعي ضد أولئك الذين يفرضون الحرب علينا ويقصدوننا بهدف إزالتنا وامحائنا، ولا يمكننا التخلي عن حقنا هذا.

إن هذا العام الحادي والعشرين الذي وصلنا إليه بجهود عظيمة وبشهداننا العظام جعلنا نحيا أياماً تاريخية كبيرة، وأتمنى النجاح الكبير لأجل التكوين التاريخي الجديد ببرنامجه الجديد الذي ينضمن التغيير والتحول في جوهره وأحيي هذه البدايات التي ستسفر عن أيام باهرة عظيمة تتوج بالنصر المؤزر.

وأحييكم مرة أخرى على أساس الدفاع عن القيم التاريخية العظيمة التي أوصلتنا إلى هذه الأيام وإنني واثق من أن الشعب سينتصر، وأن شعوب تركيا ستنتصر.

عبد الله أوجلان

ايمرالي – ١٩٩٩/١١/٢٥

إلى أبناء شعبنا والرأي العام

لنكن يقظين في مواجهة العصابات المنتفعة من الحرب بالكفاح ضدها

لقد وصلنا إلى نقطة حرجة وحساسة على صعيد المؤامرة الدولية التي استهدفت حزبنا ونضالنا الوطني الديمقراطي من خلال شخص أميننا العام الرفيق عبد الله أوجلان، ومجابهتنا لهذه المؤامرة بهدف إفشالها. فبؤر العصابات المنتفعة من الحرب التي لها امتدادات دولية، لا تتوع عن القيام بما تستطيع لأجل إفشال نهج السلام والديمقراطية والتحولات التي تؤدي إلى تقويض المؤامرة الدولية التي تستهدف الشعبين الكردي والتركي. مثل هذه الهجمات التآمرية الناسفة تقع على جبهة تركية كما تحدث على جبهة حزبنا أيضاً، وكلها تتمحور حول قتل أميننا العام، ومناشد جماهيرنا الوطنية وكل الأصدقاء وكل القوى الديمقراطية ونطلب منها اليقظة في موجهة هذه الهجمات الرجعية ومكافحتها.

ففي هذه الأيام التي تدخل إدارة الجمهورية التركية في مرحلة اتخاذ القرار فيما يتعلق بوضع أميننا العام وفيما يتعلق بحل القضية الكردية بالسبل السلمية والديمقراطية، وتقوم بعض الأوساط التي أصيبت بالتخمة على مدى خمسة عشر سنة من الحرب، تلك الأوساط التي تخدم الحرب منافعهم ومصالحهم يرفعون نعيقهم مطالبين بالاعدام. ويبذلون الجهود المضنية لأجل عودة أجواء الحرب والاشتباك من جديد لتحقيق الاستمرارية لمصالحهم تلك الأوساط المنتفعة من الحرب التي قامت باغتيال (أحمد تانر قشلالي) بالأمس لأجل إعداد الأجواء للاشتباكات من جديد، تنادي اليوم بالاعدام لأميننا العام وتأمل في الوصول إلى الأجواء التي ترغب بها. وبعض القوى الخارجية التي ترى مصلحتها في صراع الشعبين الكردي والتركي، لا تدخر جهداً لأجل نسف مرحلة السلام والحل الديمقراطي. وتلجأ إلى كل الألاعيب والأوساط الرجعية الكردية والتركية المتخلفة عن العصر والحضارة تلعب دور امتدادات هذه الألاعيب على الصعيد الداخلي. فهذه الجبهة العريضة التي تضم العملاء والخونة من الأكراد والأوساط المشبوهة التي تحاول نسف مرحلة السلام والتحولات الديمقراطية وجلب أجواء الاشتباك من جديد. وتبذل كل جهد تستطيع لأجل تحقيق مأربها.

إن القوى الدولية المتورطة في المؤامرة وفي هذه المرحلة الحرجة من القرار تقوم بتكثيف هجماتها وينضم إلى هؤلاء بعض المتورطين من عناصر حزبنا ورغم مواقف حزبنا المفعمة بحسن النية والجهود المبذولة ضمن هؤلاء على المضي في طريق الخيانة وتحول هؤلاء المساكين إلى ذيول للقوى المتآمرة العالمية، والعصابات التي أصيبت بالتخمة من دماء شعبنا ويرون منفعتهم في استمرار الحرب. وكلما صعد حزبنا مرحلة السلام والتحول الديمقراطي التي طالب بها قائدنا آبو، ظهر من بين حزبنا عناصر لبتحولوا إلى ذيول لتلك العصابات. فكما نعلم كانت هناك شخصية (ماهر ولات) الذي انحدر إلى المرك الأسفل من الخيانة خلال مرحلة المؤامرة. ثم ظهرت محاولة التصفية والتآمر في السجون بقيادة (محمد جان يوجة) عندما كان حزبنا يجهد لترسيخ وتطوير مرحلة السلام والتحول الديمقراطي. والآن عندما تسير مرحلة التحول نحو التصلب والرسوخ يظهر هذا الميل التصفوي التآمري في صفوف الكريلا كجزء من المؤامرة الشاملة. وشخصيات مثل (كاظم وعيسى) يقودان هذا التيار. وهؤلاء الذين يظهرون في هذه المرحلة الحساسة حيث يقوم حزبنا بتغيير استراتيجية النظام، وإعداد بنائه من جديد ليدخل مرحلة التغيرات والتجديد الجذري، ليتعرض بظهورهم على كل أشكال التغيير والتجديد. وليتمسك بنهج العصابات في محاولة ترك الشعب بدون تنظيم وبدون سلام وضعيفاً في مواجهة المؤامرة الدولية. ليتحولوا بذلك إلى امتداد للمؤامرة داخل صفوفنا.

نريد أن تبين للجميع بأن حزبنا قد أبدى مواقف إيجابية حتى النهاية، وبذل جهوداً كبيرة لأجل إخراج كاظم وعيسى إلى خارج حدود الدولة التركية ولكن هؤلاء رفضوا. حيث عملوا على العراقيل بشتى السبل. ليضعا إليهما مجموعتين صغيرتين وليتنظما عن حزبنا تماماً اعتباراً من بداية عام ٢٠٠٠، وتوجهوا إلى جهة لا يعلم بها حزبنا وهؤلاء الأشخاص الذين خرجوا على نهج حزبنا وقراراته ابتعدوا عنه اعتباراً من رأس السنة. انقطعت روابطهم وعلاقاتهم بالحزب تماماً. وبناءاً عليه فإن الحزب لا يتحمل المسؤولية عن مواقف وممارسات هؤلاء من الآن فصاعداً. وخاصة أنهم مسلحون ومحاطون بمجموعة مسلحة. ونظراً لحساسية المرحلة التي نمر بها يجب على الجميع أن يلتزم بمنتهى الحساسية والحذر نحو ممارسات هؤلاء.

إن الميول التصفوية والتآمرية التي تتجسد في شخصيات كل من (عيسى - كاظم - محمد جان يوجة) في مواجهة المرحلة الجديدة التي بداه حزبنا هي بمثابة استمرار للنهج العميل، والعصابات التي قامت بنسف وقف إطلاق النار عام ١٩٩٣/، تلفت النظر إلى أن مثل هؤلاء ظهروا دائماً في المنعطفات المهمة والمراحل الحرجة على مدى تاريخ حزبنا وقاموا بمحاولات التآمر والتصفية من داخل الحزب. وهؤلاء يشكلون الحلقة الأخيرة من محاولات التآمر. وأكثرها خيانة في مرحلة التغيير والتحول التي يسير فيها الحزب لأجل فرض التصفية من الداخل ولبخدم تهيئة الأجواء لإعدام القائد آبو حتى تصل المؤامرة الدولية إلى تحقيق مأربها وتنجح فيما تخطط له. ولهذا فإن هؤلاء يمثلون جزءاً ومتداداً للعصابات المنتفعة من الحرب الموجودة في تركيا، وتريد قتل قيادة حزبنا لخلق وتعميق العداء بين الشعبين الكردي والتركي والإيقاع بينهما وهم ذلك بمثابة ذيول لقوى التآمر داخل حزبنا.

ويبدو جلياً أن لعصابات المنتفعة من الحرب التي تعبر عن تطلعاتها بالمؤامرة الدولية استطاعت الوصول إلى الأوساط التركية والكردية ومنها استطاعت التسرب إلى داخل حزبنا لتكثف من هجماتها وتحاول نسف مرحلة السلام والتحول الديمقراطي في هذه المرحلة الحرجة. ومهما كانت هذه العصابات ضعيفة ومتراجعة إذا ما قرنت بالماضي إلا أنها لا زالت تشكل قوة لا يستهان بها، ويمكن أن تواصل جهودها بشتى الوسائل للتآمر وإعادة الأجواء إلى الاشتباك مرة أخرى. ولهذا السبب فإننا نحذر كل الأوساط والقوى الديمقراطية وعلى رأسها المسؤولين الأتراك المعارضون على المؤامرة الدولية من محاولات التآمر ونسف الجهود في هذه المرحلة الدقيقة والحرجة وندعوهم إلى التصدي لها والنضال ضدها.

إن حزبنا يرفض هذه الميول التآمرية بمنتهى التصميم ويوجوة القرار كما فعل ذلك دائماً. واستطاع إفشال مثل هذه المحاولات في السابق وإيصال المرحلة إلى النجاح. فإنه سيفعل ذلك الآن أيضاً ليواجه كافة الميول التصفوية والتآمرية بشتى السبل وبمنتهى التصميم والصراحة لإيصال هذه المرحلة الحرجة إلى النجاح. وحزبنا قادر على القيام بذلك ويمتلك القوة والعزيمة اللازمة لذلك أكثر من أي وقت مضى.

إن حزبنا بقيادته العظيمة القادرة على قيادة الشعب على الطريق الصحيح في أصعب الظروف. وبشهادته الأبرار، وبوحدته الراسخة الصامدة، والذي استطاع لم شمل المجتمع بكل فئاته منذ الآن بما في ذلك تركيا إلى نهج التحولات الديمقراطية. سيكون قادراً على التصدي لكل أشكال التآمر والجهود الناسفة للمرحلة وأفشالها مرة أخرى وهو يصدد شن حملة كبيرة على هذه الصعد.

وانطلاقاً من كل ذلك فإننا نطالب كل الكوادر الحزبية، وندعو كل الوطنيين من أبناء شعبنا إلى الانضمام لحملتنا النضالية الجديدة المتعددة الجوانب للتصدي إيجابياً لهجمات المؤامرة الدولية المتكاثفة، وللالتزام بمنتهى الحذر واليقظة في مواجهة الميول التصفوية التآمرية التي يحاولون فرضها على الحزب من الداخل. ولنكون متسلحين بالوحدة والتكامل ومنتهى التصميم لمواجهة هؤلاء. لنسير في الطريق المضيء الذي رسمه القائد آبو بمنتهى الثقة والجرأة والعزم.

- عاش (PKK) الموحد الذي يسير على الدرب المضيء للقائد آبو
- نسقط كافة أشكال التآمر والتصفوية

اللجنة المركزية لحزب العمال الكردستاني (PKK)
٦ كانون الثاني ٢٠٠٠

إلى الاتحاد الأوروبي والشعبين الكردي والتركي

في العاشر من كانون الأول قرر مؤتمر القمة الأوربي الذي عقد في هلسنكي ترشيح تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوربي. وهذا القرار ينص على بدء المفاوضات في عام /٢٠٠٢/ لأجل العضوية الكاملة وكذلك يتضمن القرار إعداد تركيا خلال هذه الفترة على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي والمجالات الأخرى. وذلك بدون شك قرار تاريخي من حيث النوعية والمضمون. والأمر الأهم من الأن فصاعداً هو القيام بمتطلبات هذه الخطوة التاريخية.

إن قبول تركيا عضواً مرشحاً في الاتحاد الأوربي مرتبط بشكل وثيق بمرحلة الجمهورية الديمقراطية التي بدأها قائدنا الرفيق عبد الله أوجلان. وقام حزبنا ببذل جهود جبارة لأجل القيام بمتطلباتها. فإيقاف الحرب في كردستان، وتصعيد الحركة الديمقراطية لعب دوراً أساسياً في إعداد الأجواء اللازمة لاتخاذ هذا القرار.

فإلى جانب النضال الذي يقوده حزبنا (PKK) لأجل التغيرات والتحولات الديمقراطية قام بذل جهود دبلوماسية كثيفة لدى دول الاتحاد الأوربي. فالدبلوماسية الكردية استنفرت في سبيل قبول ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوربي، وكان تجاوز عدم ثقة دول الاتحاد الأوربي بتركيا ثمرة لهذه الجهود بدرجة كبيرة.

إن قبول الترشيح لعضوية الاتحاد الأوربي لا يعني انتهاء كل شيء. ففي هذه النقطة التي ازدادت فيها أهمية تركيا. يجب إيصالها إلى الوضع الذي يتناسب مع مواصفات الاتحاد الأوربي. فتركيا بوضعها الراهن مختلفة عن هذه المقاييس على الصعيد السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي والثقافي وتواجه قضايا ثقيلة من جميع النواحي، والقضية الكردية تحتل المكانة المركزية وسط كل هذه القضايا. ولهذا فإن حل هذه القضية يمكن أن تشكل بداية لمرحلة الأعداد. لأن جميع القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافة منغلقة على هذه النقطة، وحل القضية الكردية يوفر الإمكانيات لحل جميع القضايا الأخرى.

إن الأجواء السياسية في تركيا بعيدة عن النوعية التي تستطيع إيجاد الحلول للقضايا الثقيلة وعلى رأسها القضية الكردية. ولا يملك الخصائص التي تستطيع اتخاذ الترتيبات الحقوقية والقانونية اللازمة لتجاوز هذه القضايا. فالأحزاب السياسية سواء الموجودة منها على رأس السلطة أو الموجودة في المعارضة متخلفة عن التطورات اللازمة لإعداد تركيا للاتحاد الأوربي. فهذه الأحزاب المهيمنة التي تطغى عليها صبغة القومية بمواقفها الراهنة لا يمكنها أن تتقدم على طريق العضوية الكاملة للاتحاد الأوربي، فالأجواء التي تصاعدت نتيجة للتذرع بالحرب في كردستان على مدى خمسة عشر عاماً والبنية السياسية التي تشكلت نتيجة لذلك التصعيد لا تسمح بانتظار أي انفتاح دبمقراطي.

إن الاستعداد للعضوية الأصيلة في الاتحاد الأوربي جعلت من التغيرات والتحولات الديمقراطية حاجة عاجلة في هذه المرحلة. وهذا يرغم على إعادة البناء السياسي من جديد. والطريق إلى ذلك يمر عبر انتخابات حرة. تعبر عن إرادة كافة الشرائح والمجموعات الاجتماعية وفي مقدمتها الشعب الكردي. فإذا لم تكن هناك رغبة في إضاعة مزيد من الوقت فيجب إجراء انتخابات مبكرة حرة كشرط أساسي قبل كل شيء. والبنية السياسية التي ستظهر نتيجة لذلك تستطيع إعداد تركيا لعضوية الاتحاد الأوربي. والأمر الأهم من ذلك هو تحقيق الحرية لقيادتنا ولكل الأسرى السياسيين، وبغير ذلك لا يمكن خلق البنية السياسية القوية القادرة على حل القضايا.

إن حزبنا الذي يمثل الجانب الكردي سيستمر في القيام بما يقع على عاتقه نحو خلق تركيا المعاصرة التي تعتمد على الوحدة الطوعية للأكراد والأتراك والمجموعات الأخرى. وسيكثف كل جهوده على هذا المسار. وسيجعل خلق الجمهورية الديمقراطية محوراً لكل جهوده. لأن حزبنا يرى من التصرف على هذا النحو مطلباً من متطلبات المسؤولية التاريخية التي يتحملها. وبناء عليه يدعو دول الاتحاد الأوربي، والجمهورية التركية والأكراد والأتراك وجميع المجموعات الأخرى إلى الإقدام على هذا المسار لأجل خلق تركيا الديمقراطية التي تأخذ مكانها داخل الاتحاد الأوربي.

المجلس الرئاسي لحزب العمال الكردستاني (PKK)
١٢ - كانون الأول ١٩٩٩

نص المقابلة التي أجرتها جريدة أوزغو بولتيكا مع عضو المجلس الرئاسي لـ PKK الرفيق جميل بايك (جمعة) النقاش حول الإعدام يصعد احتمال الاشتباك

س: في هذه الأيام التي نستقبل فيها القرن الحادي والعشرين ما هي التطورات التي أسفرت عنها الخطوات التي ألقاها حزبكم وما هو مستوى هذه التطورات؟

ج: الحرب التي خضناها كشفت عن التعقيدات الموجودة في مواقف الدولة التركية نحو القضية الكردية. فالنظام كان يعاني من الانسداد لكامل والتعقيدات في كافة المجالات، وتستهلك كل طاقاتها في الحرب. ولا تستطيع الوصول إلى أية نتيجة رغم كل ذلك. ومن ناحية حزبنا فهو أيضا لم يكن قادراً على تحصيل النتائج المرجوة على المستوى المطلوب، ويقوم بتكرار نفسه، وقيادة حزبنا أرادت تجاوز هذا الوضع الذي يدفع بالطرفين إلى الانسداد ويتسبب في هدر طاقات وإمكانيات شعبونا من الناحية الاجتماعية والاقتصادية. وحتى تتوفر الإمكانيات لإيجاد الحل قام بوقف الحرب.

محاولة السلام هذه شكلت أرضية مناسبة للطرفين لأجل إعداد النفس العسكرية والسياسية التابعة لها لأجل السلام. فالمرحلة التي بدأت خلفت ورسخت الأيمان بضرورة السلام في البنية السياسية والشعبي في تركيا ولدى حزبنا وشعبنا.

والأجواء السائدة في المنطقة والعالم عززت هذه التوجهات. فحتى ولو لم يتحقق الحل والسلام إلا أن الأجواء باتت مناسبة لهذا الأمر من كل الجوانب.

س: ما هو تقييمكم لمواقف القوى الدولية وتركيا في الوضع الحالي نحو حل القضية الكردية؟.

ج: لدى الطرفين بعض القوى التي تعترض على السلام، ولكن هذه القوى تفقد تأثيرها بالتدريج وفرض التراجع على هؤلاء يحتاج إلى نضال كثيف ضدها. ولكن الدولة تتحرك ببطء شديد في هذا الموضوع، وتحول أفعالها إلى أفعال بتثاقل كبير، وهذا الوضع يخلق أخطاراً على المرحلة.

فتركيا ترى أن السلام يمكن أن يكون مفيداً، ولكنها تقف عندما تصل الأمور إلى إلقاء خطوات على الصعيد المحلي ولأنها لم تستطع إنقاذ نفسها من قلقها السابق، فهي مترددة حيال القضايا التي يمكن أن تظهر إذا ما قامت بتغيير السياسات التي كانت تمارسها حتى اليوم. أي أنها محصورة بين حاجتها الملحة إلى السلام ومخاوفها من القضايا التي يمكن أن تظهر من اتخاذ خطوات عملية سلمية.

أما موقفها نحو محاولات الدائرة العالمية فيتميز بالإيجابية المترددة، فكل القوى المهتمة بالقضية تعرب عن ضرورة حلها، ولكن رغم ذلك تبقى ضغوطها محدودة على تركيا لأجل الحل. فهذه القوى تريد من تركيا أن تصرف بإراداتها الذاتية وتلقي بخطوات نحو الحل برغبتها المحضة.

ونحن نعتبر أن هذه المواقف إيجابية، لكنها غير كافية وناقصة. ونستنتج من ذلك أن تحقيق السلام والحل يحتاج إلى مزيد من النضال السياسي والدبلوماسي الثقيف. ونحن ننطلق من قناعة أنه يمكن تجاوز مواقف الدولة التركية والقوى الدولية التي لم تتحول إلى ممارسة عملية بهذه الوسيلة.

س: هل يمكنكم توضيح تأثير وضع أوجلان على التطورات في حال بقاء هذا الوضع معلقاً؟

ج: إن بقاء قرار الإعدام معلقاً يشكل خطراً على الطرفين إلى درجة كبيرة، فهذا الوضع يبقي الأجواء مفتوحة أمام التحريض، ويفتح الطريق أمام السلبيات وأمام احتمال التعرض إلى أجواء الاشتباك من جديد. إذا استمرت الدولة التركية وحليفاتها في الموقف الغامض هذا لفترة طويلة، فإن السلبيات قد تحل محل الايجابيات. فالمرحلة والتطورات لا تحتمل كثيراً من الانتظار. وذلك الوضع الخطير يأمر باتخاذ الخطوات التي لا بد منها عاجلاً.

س: إن الخطوات التي أقيمتوها غيرت الأجواء السياسية في تركيا، فما هو الموقف السياسي والعسكري المطلوب من الطرف الكردي؟ وما هو تقييمكم العام للمواقف في هذه المرحلة؟.

ج: إن القضية الكردية من أعقد وأثقل قضايا العالم. فقد وصلت هذه القضية إلى المأزق الذي لا يمكن الخروج منه نتيجة لسياسات الانكار القومي والإبادة المتبعة، وأدت هذه السياسات إلى حدوث اشتباكات مستمرة بين الأطراف. ولذلك السبب فإن تحديد الموقف السليم صعب جداً، ولهذا فإن كثيراً من القطاعات تدخل في مواقف متناقضة جداً، ومثلما استطاع حزبنا طرح القضية ووضعها في برنامج كل طرف، ومثلما طرح سبل الحل الآن دون استثناء وانتظار من أحد، فإن الموقف السليم من الطرف الكردي هو الالتزام بالتحول الديمقراطي وبالوحدة لأجل لإعداد الطرفين لأجل الحل. والشيء الذي يجب القيام به لأجل الحل هو الالتزام بنضال شامل بتصميم كبير وتحقيق الانضمام الشامل من قطاعات الجماهير الواسعة إلى ذلك، والاستمرار فيه ليتحقق الحل خطوة بخطوة عملياً. وعدم البقاء دون نضال. والعمل لأجل استنهاض أكثر القطاعات تخلفاً، وإعلان السفير العام لأجل الحل الديمقراطي، وخلق الحماس اللازم لذلك. فذلك كفيل بتحقيق النتائج المرجوة. وعندما يقوم الطرف الكردي بتصعيد وتوسيع نضاله لأجل الحل فإن الدولة ستقهر بأن مخاوفها وقلقها في غير محله. وستفهم بأن الحل بمنحها مزيداً من القوة والمنعة. وسيتأكد لها بأن كل السبل ستصبح مفتوحة أمامها ويجب بين بأن الوضع الراهن لا يلحق الضرر بالأكراد فقط. بل يلحق الضرر الكبير بالمجتمع أيضاً والنضال السياسي والدبلوماسي يجب أن يستهدف الجوانب المختلفة في الطرف الآخر. ويبعث القوة والطاقة في الجوانب الإيجابية.

ومن جانب آخر يجب عدم الوقوع في الأمال التي لا معنى لها. ويجب الاستمرار في المحاولات وبذل الجهود سواء كانت صغيرة أو كبيرة، والاعتماد في ذلك على توسيع وترسيخ التنظيم عمودياً وأفقياً وهذه الجهود يجب أن لا تستهدف الوصول إلى النتائج في يوم واحد. بل تستهدف المستقبل بالكامل أي عدم النظر إلى القضية من زاوية التكتيك. بل اتخاذ ذلك عملاً استراتيجياً شاملاً وترتيب الخطوات العملية حسب تلك الاستراتيجية. فإن تناول الممارسة العملية على الأمد القصير لا يكفي. فإذا تم ترتيب النضال حسب أهداف الأمد القصير والوسط والأمد البعيد عندها يمكن تحقيق النتائج.

هناك نواقص جادة على صعيد المواقف تجاه المرحلة. فقبل كل شيء لا تستطيع القول بأن كثيراً من القوى المختلفة عنا تثبني مواقف إيجابية، فكثير منها تعتقد أن الادعاء يعكس ما يقوله PKK والقيام به هو المواقف السليم الذي تطلبه المرحلة، فهؤلاء يقومون بعكس ما يطلبه PKK. وذلك موقف لا مسؤول إطلاقاً. وهذا يمنعهم من المساهمة الإيجابية في هذه المرحلة. أما فيما يتعلق بوضع المواقف الإيجابية، فلا تتم الاستفادة من الامكانيات لأجل تطوير المرحلة. فالتعمق والتركيز والممارسة تبقى ضعيفة بينما المطلوب هو الاستفادة القصوى من الإمكانيات، وتصعيد التنظيم والنضال بسرعة كبيرة. ولهذا فإن المرحلة تتطور ولكن ببطء كبير.

ومن الجانب الآخر فإن هناك بعض القطاعات في الطرف الكردي تدخل في مواقف نافسة للمرحلة، وهي القطاعات التي تدور حول محور PKK الحزب الديمقراطي الكردستاني. ويبذلون جهوداً تحول دون إيصال القضية إلى الحل. وبدلاً من استمداد القوة والدعم من حزبنا لتحقيق الانضمام إلى المرحلة، ولا تتورع عن القيام بما تستطيع لأجل الحيلولة دون وصول المرحلة إلى النجاح، لدرجة أنها تبذل جهودا لأجل منع الدولة من اتخاذ خطوة وهي التي تلاقي أمثال صعوبة في إلقاء أية خطوة... وبدلاً من إلقاء خطوات مشتركة مع PKK تقول : إما PKK وإما نحن ». وبذلك تلعب دوراً في منتهى السلبية والخطورة.

بينما نرى أن الفرصة والإمكانيات المتوفرة للأكراد في يومنا هذا لم تتوفر في أية مرحلة أخرى من تاريخهم. والموقف الوطني السليم هو القيام بالاستفادة من هذه الفرصة التاريخية بشكل مشترك ضمن الوحدة. وعرفم ذلك فإن موقف أولئك الذين لا يستفيدون من هذه الفرصة يذكرنا بالفقدان المرتكبة سابقاً.

س: إن الخطوات التي أقيمتوها زادت من أهمية الأنشطة التي يمارسها HADEP وزادت إمكانية نشاطه. فكيف يجب أن يكون التجاوب السليم من HADEP في هذه الأجواء؟.. وما هي أمالكم نحو المسؤوليات المطلوبة من المؤسسات الكردية وبلديات HADEP. لتعمل بشكل متناسق مع ما أشرنا إليه؟..

ج: قبل كل شيء نبين بأن HADEP يضع حدوداً لنفسه. ولا يستطيع إنقاذ نفسه من ممارسة السياسة الرخيصة في أجواء زادت فيها الإمكانيات، ويرغب في الحصول على نتائج كبيرة بجهود قليلة، ويريد من الآخرين القيام بالمهام الملقاة على عاتقه، ولا يستطيع الوصول إلى نشاط مثالي بأي شكل في مرحلة الماضية استطاع الالتزام بالحد الأدنى من نهج النضال نتيجة لبعض الفراغات المتولدة حيث أصبح ذلك أساساً له ولا يستطيع ترك ذلك النهج. بحيث أصبح مستواه قريباً من التجيين الذي يحاول الطرف الآخر فرضه. وهو يقبل بذلك النهج.

ومن الجانب الآخر لا يستطيع إبراز كوادر جديدة ودفعها إلى الحركة. ولا يستطيع شد تكتلات الجماهير إلى النضال على شكل تعبئة عامة ولا يستطيع الدخول في الممارسة العملية المطلوبة لذلك. بحيث لا تستطيع الكوادر المحدودة الموجودة القيام بنشاط مثالي.

ووضع بلديات HADEP لا يختلف كثيراً، فهي لا تستطيع تجاوز نشاط البلديات المعتاد. بل هم لا يدركون سبب انتخاب الشعب لهم بما فيه الكفاية. وكأن هؤلاء انتخبوا بجهودهم ومواهبهم الذاتية، والجميع يعلم بأن المنتخبين وصلوا إلى مواقعهم دون بذل الجهد، لدرجة أن البعض انتخب رئيساً لبلدية وهو موجود في السجون، فعندما انتخبهم الشعب ألقى على كاهلهم بعض المهام، وهي مهمة المساهمة في حل القضية الكردية وبذل الجهود في سبيل ذلك، ولكن يبدو أن رؤساء البلدية المنتمين إلى HADEP نسوا هذه المرحلة بل لم يتجاوبوا بشكل سليم مع محاولات الدولة التي أرادت جعلهم مخاطبين ومسؤولين عن الطرف الكردي. فلا هم استطاعوا حل القضايا الاجتماعية ولا هم لعبوا دورهم السياسي كما يجب. ورغم توفر الامكانيات الكثيرة لديهم يصعب فهم عدم قيامهم بهذه المسؤوليات وتراخيهم. وإذا استمرت الحال على هذا الوضع فإن الشعب سيعرضهم للمساءلة لعدم وفائهم بالوعود التي قطعوها على أنفسهم. فالجماهير ليست مرتاحة لتصرفاتهم منذ آن. فإذا لم يستطيعوا التخلص من هذا الوضع بسرعة فإنهم سيواجهون ردود فعل جادة على ما يبدو.

س: إن الوضع السياسي الإيجابي أسفر عن ظهور نشاط نحو تشكيل حركة ديمقراطية، وجبهة ديمقراطية، فما هي أمالكم من هذه الأنشطة التي تجري في مثل ذلك التحالف؟..

ج: يجب التوضيح بأن التحول الديمقراطي في تركيا، وتحقيق الجمهورية الديمقراطية لا يمكن أن يتحقق بالجهود الاعتيادية. فالديمقراطية بذاتها تتطلب أوسع أشكال الانضمام. فالحركة التي ستحقق الحياة الديمقراطية يجب أن تضم بين صفوفها أوسع القطاعات الجماهيرية... ولهذا فمن الأهمية أن تحقق الأحزاب السياسية في تركيا التحول الديمقراطي. وأحد أبعاد التحولات الديمقراطية هو قيام المؤسسات والهياكل المترسخة داخل النظام الأوليغارشي وتنعي دور القوة الموجهة بتحقيق التحولات الديمقراطية في بنيتها ويجب عدم إهمال هذا النشاط إلى جانب الأنشطة الأخرى. فالحركة الديمقراطية يجب أن ترغم هؤلاء أيضاً على التغيير وتشجعهم. والجانب الأهم هو استهداف أوسع قطاعات الجماهير لأجل النضال الديمقراطي على نحو التعبئة العامة. وهناك حاجة إلى تكوينات وهياكل جديدة على هذا المسار. أي أن تحالف القوى الراهنة لا يكفي، بل يجب محاولة لم شمل القطاعات الجماهيرية التي لم يجري تمثيلها حتى الآن أو كان تمثيلها السياسي ضعيفاً وتحريكها في سبيل تشكيل تكوينات جديدة، بحيث تأخذ مكانها داخل أو إلى جانب القطاعات الكردية والتركية الموجودة لتخوض نشاطها الديمقراطي.

ولكن عندما تعمل كل القطاعات على نهج ومسار واحد أي عندما تمارس النفير العام للنضال لأجل الديمقراطية فتتولد الحاجة إلى تحالف. والأجواء الراهنة في تركيا لا تجعل من هذه الحركات بديلاً لبعضها، بل تطالبها بلم الشمل تحت سقف تنظيم واحد أو مظلة واحدة. لتقوم بنشاطها بشكل متوازي، فذلك هو المفيد.

س: كيف يمكن أن يكون مكان ودور HADEP في مثل هذه الحركة الديمقراطية؟

ج: هناك حاجة لدور HADEP وأمثاله لأهمية هذا الدور الذي يشبه في أهميته الحاجة إلى تكوينات جديدة لأجل هكذا تحالف. لأن HADEP يضم قطاعات كبيرة من الشعب الكردي يرغب في الديمقراطية. ورغم كل النواقص فقد ترسخت كمؤسسة إلى درجة معينة، وتحقق لديه تراكم وتجربة مهمة. وبذلك يمكن أن يساهم في تطوير تكوينات جديدة كما يمكن أن يقدم الدعم والمساندة لأحزاب النظام التي تحتاج إلى الوعي والجهد لأجل تحقيق التحول الديمقراطي لديها فإلى جانب إدخال الديمقراطية إلى القوى التي لا تتناسب وضعها مع الانضمام والتحرك داخل التحالف ذاته، يمكن تكوين وإقامة تكوينات مناسبة أخرى، وتلك هي المهام العاجلة المطلوبة لأجل التحولات الديمقراطية والشرط الأساسي الذي لا بد منه هو قيام بذل بهذه المسؤوليات. وتقوية تصوراته الديمقراطية. وزيادة تنظيمه وجوده. ولتحقيق ذلك يجب عليه بذل محاولات وجهود جديدة لإكمال التكوينات المرحلية بسرعة للأهمية البالغة. فمن جانب يجب إحداث تكوينات في الأوساط الديمقراطية التي لم تنشط حتى الآن. ومن الجانب الأخر تحقيق وحدة التصرف والمواقف لدى القوى التي تنتمي بالديمقراطية. ونظراً لأن الجمهورية الديمقراطية تمثل الحاجة الملحة لكل المجتمع فإن وجود حركة ديمقراطية بات ضرورة ملحة لا بد منها.

يجب على HADEP المحافظة على شخصيته وهويته كحركة ديمقراطية كبيرة في هذه الأجواء المتطورة، عليه أن يأخذ مكانه اللائق به، وبذلك يمكنه القيام بدوره المطلوب منه على أفضل وجه.

س: ونلاحظ أن هناك محاولات لإبراز تكوينات بديلة HADEP. بعض هؤلاء يدعي بأن دور HADEP قد انتهى لبطرحوا أنفسهم. فلماذا تعمل هذه الشرائح على تنميته؟..

ج: إن الحركة الديمقراطية تحتاج إلى الجميع. فالديمقراطية التي تكمن مصلحتها في أوسع الشرائح الاجتماعية لا يمكن أن تدار بحزب واحد. وتحديدها بوسط سياسي أو بعدة أوساط أمر يتعارض مع جوهر التحول الديمقراطي، لأن الديمقراطية ستكون إنجازاً ومكسباً لأوسع الشرائح الاجتماعية. ونظراً لذلك فإن دور HADEP لن ينتهي، كما لن تتحقق التحولات الديمقراطية بجهود HADEP فقط إن HADEP لم يقم بواجباته على الوجه الأكمل خلال مرحلة الحرب، ولكن هو قادر على القيام بواجبه على الوجه الأكمل في هذه المرحلة التي وفقت فيها الحرب. وفي مثل هذا الوضع الذي ظهر HADEPكنتيجة للثورة الديمقراطية الكردية ولديه كثير من شهداء الديمقراطية يمكن أن تدعي بانتهاء دوره. والذين يقولون هذا الكلام لا يفهمون شيئاً من الديمقراطية. فإن قالوا أن هناك حاجة إلى كثير من القوى الأخرى إلى جانب الأحزاب الموجودة في النضال الديمقراطي فذلك هو الكلام السليم. فنحن نؤمن بأهمية انضمام قوى أخرى جديدة إلى المسار. وحبب قناعتنا أن ما يجب القيام به هو شد القوى الأخرى إلى هذا النهج. وهذا الأمر لن ينفي دور HADEP أو تدار بعض الأخرى الموجودة.

س: يجري الحديث عن وجود مجموعة محدودة تسمي نفسها بـ« الديمقراطيين الأحرار » يقول هؤلاء: «

إننا كنا نقول منذ عشرين أو ثلاثين سنة بأن السلاح لن يجدي، وها قد تأكدت صحة طروحاتنا ». وهؤلاء يهاجمون HADEP، ويلتزمون بمواقف رافضة للنضال السابق فماذا يريدون القيام به؟... وما هي الأوساط الداخلية والخارجية التي يعتمد عليها هؤلاء في مواقفهم السلبية نحو المرحلة؟..

ج: إن المجموعة التي تسمي نفسها بـ« الديمقراطيين الأحرار » وادعاءها بأن الأمر لا يتحقق بالكفاح المسلح ادعاء باطل وبدون معنى، فالثورة الكردية الديمقراطية فرضت الديمقراطية على كل الأطراف. فلولا الكفاح المسلح ونتائجه لما نطقت هذه الأوساط الواسعة بكلمة الديمقراطية ولا قالت لها نعم. بالإضافة إلى أن الشعب الكردي عاد إلى وعيه وذاته من خلال هذا النضال الذي تصدى لسياسات الإنكار والإبادة العميقة، واستطاع أن يضع صيغة لمطالبه الوطنية الديمقراطية ليدافع عنها، ومن الجانب الأخر فإن التعقيد الموجود في الجمهورية الأوليغارشية أصبح قابلا ومطروحا للحل والتحولات لأجل الجمهورية الديمقراطية تبدأ بفضل ذلك النضال.

لم يكن لهذه القوى أي دور حتى الآن في التطورات الاجتماعية. ونحن نعلم أن هؤلاء يخدمون الأوساط الداخلية والخارجية التي لا تريد تحقيق الديمقراطية في تركيا ولا ترغب في عظمة تركيا، وهذه القوى تخدم القطاع المحافظ الرجعي الذي يعترض على انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وتتحرك على نهج الحزب الديمقراطي الكردستاني (PDK) والقوى الرجعية المماثلة. وعلى هذه القوى أن تبتعد عن المواقف التي تعكر الأجواء وتحرف النضال في هذه المرحلة التي يحتاج فيها الشعب الكردي إلى الجهد المشترك، وأن تعمل على تبني المواقف الصحيحة.

س: كان موقف الحزب الديمقراطي الكردستاني (PDK) سلبياً نحو المرحلة التي بدأتم بها واستمر في حربه لعاماً بعسر (PDK) على الاستمرار في هذه السياسة؟... وما هو وضع اشتباككم مع (PDK) في الوقت الراهن؟..

ج: إن (PDK) يمثل قوة تقليدية، ووضع الاخلا سبب لوجوده. وموقفه نحو الدول المسيطرة والحركات الكردية على مدى التاريخ الطويل للنضال هو الدافع نحو نقطة الاخلا، واستمر في موقفه هذا ضد نضال حزبنا أيضاً. ونظراً لأنه تنتظم قبلي إقطاعي فإن التحول الديمقراطي والطل السلمي بسبب زوال ظروف وأسباب وجوده، وهذا هو سبب الموقف السلبي نحو دعوة حزبنا إلى الحوار والسلام. ثم هناك موقف بعض القوى المناهضة للحل في المنطقة وفي تركيا. والتي تتبع وتنتظر بعض خدمات (PDK) وهذا ما أدى إلى استمرار الاشتباكات ولعب دور رئيسي في هذا الوضع.

ويبدو أن ذلك سيستمر في لعب دوره السلبي المناهض للتحولات الديمقراطية والحل الذي تتوجه نحوه القضية الكردية، فهو مصمم على القيام بذلك. ولهذا فإن قيام حزبنا بالدفاع عن نفسه أمر لا بد منه وفي ذات وقت فإننا سنصر على إبقاء النضال في البعد السياسي والكفاح المسلح لن يكون خيارنا المستقل.

س: وهناك الاتحاد الوطني الكردستاني (YNK) الذي لم تدخلوا في اشتباك معه حتى الآن، ولكنه يقوم بتنصيد أجواء التوتر حسب ما يقال فلماذا يقوم (YNK) بذلك؟ وما هي المكاسب التي ينتظرها من هذا الموقف؟ وما هو تفسيركم لظهور الكريلا في الجنوب بينما الأجواء تسير نحو الهدوء الجزئي في تركيا؟... وكيف سيكون موقفكم نحو قوى الجنوب من الآن فصاعداً؟..

ج: إن سياسة لتوتر التي يمارسها (YNK) في الأونة الأخيرة لها علاقة وثيقة بالضغوطات الخارجية. فبعض القوى الخارجية مع (PDK) تمارس ضغوطاً كبيرة على (YNK)، وتفرض عليه اتخاذ موقف مناهض للمرحلة التي بدأها حزب العمال الكردستاني (PKK).

ومن الجانب الأخر فإن (YNK) لم يستطع التخلص من النهج التقليدي للحركة الكردية، ولا يملك القوة ولا المواهب اللازمة للسياسات الجديدة. ولهذا فإن (YNK) يعيش القديم والجديد معاً، ويتخذ مواقف متناقضة وبعيدة عن المصداقية في كثير من الأحيان والوضع الراهن يمثل نقطة خطيرة، وتقوم القوى الخارجية والداخلية بدفعه إلى تبني موقف مناهض للمرحلة، وتبذل جهودا كبيرة لتحقيق ذلك. وعلى الرغم من ذلك فإن جهود حزبنا لأجل شد (YNK) إلى نقطة إيجابية ستستمر، فحين نؤمن بأن سحب (YNK) نحو موقف إيجابي يشتي السبل والجهود المختلفة هو من مسؤولية حزبنا، بحيث لا نتركه يقع فريسة للمواقف السلبية.

س: أمم مواضيع الساعة هو القرار الصادر بحق الأمين العام لحزب العمال الكردستاني (PKK)، وخاصة يبدو أن حزب الفضيلة (FD) يتبنى موقفاً سلبياً جداً في هذا الموضوع، فما هو تقييمكم لهذا الوضع؟ وماذا تريدون قوله لشعبنا في هذا الموضوع؟...

ج: رغم كل التطورات الإيجابية تبقى المؤامرة الدولية مستمرة أيضاً... والمرحلة تواجه أخطاراً كبيرة جداً، وكل القوى المناهضة للديمقراطية التي تنكر وجود الشعب الكردي ترى أن التحول الديمقراطي يشكل خطراً على النظام الذي أقاموه لتحقيق مصالحهم والربح الذي يحققونه. ولهذا السبب فهي تبذل جهوداً مضنية على صعيد قرار الإعدام المتخذ بحق قيادتنا، حيث يأملون من هذه الجهود البائسة سد الطريق أمام مرحلة التحولات الديمقراطية.

فكما حدثت بعض التطورات الإيجابية على مسار التحولات الديمقراطية والسلام فإن القوى الرجعية في العالم وفي تركيا وفي كردستان تضاعف جهودها لأجل نسف هذه التطورات. فالقوى الرجعية لم تتعرض للهزيمة الكاملة بعد فإنا لم تحقق القوى الديمقراطية تقدماً في هذه المرحلة فإن الأخطار تتزايد. وقد تتعكس المرحلة.

لقد تم تسليم قيادتنا إلى تركيا نتيجة تقرار سياسي دولي ومؤامرة دولية. والآن انتهت المرحلة الحقوقية في تركيا، ولا يمكن انتظار حكم مختلف من نظام حقيقي مبني على أسس التذكر للوجود الكردي، ولكن يمكن الوصول إلى الحكم الصحيح نحو أهم قضية أساسية سياسية في تركيا بقرار سياسي فحتى الآن تحركت تركيا بتنسيق كامل مع القوى الدولية على صعيد القضية الكردية والتصدي لـ(PKK)، في إطار تلك العلاقة قامت المؤامرة الدولية التي استهدفت قيادتنا ولهذا السبب فإن القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة تتحمل مسؤولية أي قرار تتخذه تركيا سواء أكان القرار إيجابياً أو سلبياً وحتى لا يتم إعطاء الفرصة للقوى الرجعية التي ترى مصالحها في الحرب وتتفنى عليه يجب على شعبنا وعلى كل القوى الديمقراطية أن تكلف نضالها في هذه المرحلة وعلى كل القوى الديمقراطية والتقدمية أن تدخل في الممارسة العملية في كل المجالات وباستمرار نظراً للأهمية التاريخية للمرحلة. وأن تقوم بتطوير وتصعيد مرحلة التحول الديمقراطي دون اهتمام بأية عراقيل أو عقبات بالتصدي للقوى الرجعية وعدم إعطائها الفرصة. وعلى شعبنا أن يكون مستعداً لمواجهة كل الهجمات المحتملة، وأن يقوم بتطوير وتعزيز تنظيمه لتحقيق الاستمرارية في نضاله.

عضو المجلس الرئاسي لحزب العمال الكردستاني

الرفيق (جمعة) جميل بايق

8 - 1 - 2000

نص المقابلة التي اجرتها جريدة اوزغور بوليتيكا مع الرفيق جمال (مراد قرايلان) عضو المجلس الرئاسي لحزب العمال الكردستاني (PKK)

س: ما هي النتيجة التي تتوقعونها من قمة قادة الائتلاف التي ستعقد غداً؟ وماذا يعني ذلك بالنسبة لكم؟

ج: إن القرار الذي سيصدر عن القادة في اجتماعهم الذي سيعقد في ١٢و٢ سيكون قراراً مهماً على صعيد مستقبل تركيا. ونحن نأمل ان يكون القرار الذي يهم مستقبل تركيا صادراً من ميول ومواقف حكيم ومنطقي. لأن تركيا استطاعت القاء خطوتين مهمتين بشكل خاص في الشهرين الأخريين من القرن الماضي، وبهما استطاعت الحصول على فرصتين لتحقيق التطور الأولي مرحلة السلام التي بدأت بمراقبات قيادة حزبنا في إيمرالي، وهذه الخطوة فتحت المجال أمام التحول الديمقراطي وطموحات التقدم والتجديد اما الثانية، فهي قبول الاتحاد الاوروبي لتركيا كعضو مرشح . وهذان الحدثان مهمان جداً بالنسبة لتركيا فإذا استطاعت تركيا الاستفادة منهما فإنهما ستتعافلم اقتصادياً، وتحقق الديمقراطية وتحقق السلام وتدخل في مرحلة التكامل مع العالم المتحضر. والقرار الذي سيصدر في ٢و١٢ سيكون دليلاً على إذا ما كانت الرغبة موجودة لهذا التطور أم لا. وبذلك القرار سيتوضح اذا ما كانت هذه المرحلة ستتقدم أم ستقف وحصر القضية في إعدام شخص القائد أبو وتقييمها بعيداً عن القضية الكردية. والتحول الديمقراطي في تركيا وتناولها بشكل منفرد عمل خاطئ، الى أبعد الحدود وموقف مخادع، فسياسة جعل القضية فردية غير مقبولة من جانبنا، وموقف مرفوض دينا تماماً.

س: كيف سيكون موقف حزبكم اذا كان القرار إيجابياً أو سلبياً؟

ج: نحن لا نرغب حتى في التفكير في موقف وقرار سلبي ينسحب في فشل المرحلة التي بدأنا بها، ويسفر عن عودة اجواء الاشتباك، وابتداء الحرب التي توقفت حتى الآن من جديد أي عملية قتل السلام وكذلك يعني عرقلة انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي. وافشالاً للجهود المبذولة حتى الآن. سيتعارض ذلك مع التطور الديمقراطي، والتقدم والتكامل مع البشرية المعاصرة. والالتفاف مع القيم الكونية ولهذا السبب يجب التفكير جيداً في ذلك القرار ليكون متناسباً مع مصالح تركيا. وذلك ما يطلبه العقل السليم. أي يجب عدم قتل فرصة السلام وإمكانية التطور والتحول الديمقراطي. بل يجب ان يكون القرار فاتحاً للطريق أمام سلام السلام والتطور وهذا ما نتمناه ونتوقعه فالقرار لا يتعلق بقضية شخص وليس بقضية الشعب الكردي فقط فالقرار الإيجابي او السلبي الذي سيصدر سيكون متعلقاً بتركيا كاملة، أي إمكانية أو عدم إمكانية حياة الشعبين الكردي والتركي بشكل مشترك. ومتعلقاً بقضية الالتقاء مع الإنسانية المتحضرة والقيم البشرية الكونية، أو رفض ذلك الالتقاء. ولهذا فإن كل من يحب تركيا ويرغب في تحقيق التطور في هذه الجغرافية سواء للأكراد او الأتراك او الشعوب الأخرى ويحبها وكل الديمقراطية فهذه هي قضيتهم. ولهذا يجب التفكير في كل ابعاد القضية. وهذا ما نتمناه ونأمله عند تناول القضية.

إننا نلاحظ عدم تفهم قيادة حزبنا بشكل جيد لدى تركيا، ولا نقول لدى كل الدولة بل لدى الحكومة وكثير من الأوساط الاخرى. بينما كان مفروضاً ان يتم فهم القيادة بشكل جيد. فهذه القيادة رأت المؤمرات التي لم تستهدفه والشعب الكردي فقط، بل الجانب الذي يستهدف تركيا ايضاً، وبتضحية كبيرة وبتواضع اكبر عملت القيادة لأجل الحيلولة دون وصول المؤامرة الى نتائجها وطورت الى الحل لذلك. وكل الجهود كانت تستهدف ذلك. ولهذا يجب عدم فرض التعتيم على المستقبل والأوساط التي لا ترى هذا الموقف في قيادتنا، تريد دفع تركيا الى ظلام دامس بإغامره بجهولة. ويجب التعرف بشكل جيد على اهداف تلك الأوساط وتوجيهاتها وهنا تكمن القضية الأساسية فهل يمكن لشعب تركيا ان يحيا حياة مشتركة في اجواء الحرية والمساواة. وتخلق الظروف المناسبة لذلك. وذلك هو ما يستطيع إنقاذ تركيا من اوساط السوء والنوايا السياسية. والا فإن دفع الشعبين الى مواقف الاقتتال والاشتباك. يزيد من تعقيد القضية ولا يمكن تحمل اعبائها. فالصراع سيستمر لعشرات السنين ويجب التفكير في مرحلة السلام التي بدأت بها قيادتنا وحزبنا ضمن هذا الاطار. والا فليس هناك وضعاً يستوجب ممارسة اي الهزيمة والدعايات المغرضة وجعل هذا الوضع خامة لذلك.

س: هناك بعض الأوساط التي تقيم استراتيجية حزبكم الجديدة بشكل مختلف، فما هو قولكم بهذا الصدد؟

ج: على كل من يقيم القولنا ان لا يقول انهم يهددوننا ولكن نحن نؤكد على الحقيقة التي يجب رؤيتها. فالتمسك بسيناريوهات مثل (PKK نهزم ومشتت) لأجل تحريك الحقائق ومواصلة التوصل الى بعض الاحكام من ذلك وهذا يعني ارتكاب اخطاء كبيرة. لأن ذلك التفسير يسفر عن تلك المواقف. بينما (PKK) بحيا مرحلة من التغيير والتحول الكبيرين، وهو قادر على خوض الحرب ايضاً وبقوة ان لا يعقد احداً أمره على حسابات خاطئة. فنحن أمنا بالنضال الديمقراطي والسلام، وعلى هذا الأساس بدأنا بالتغيرات الاستراتيجية. ولهذا فالقيام بتقسير ذلك بالعجز وعدم وجود خيار آخر لدينا وجعل ذلك سبباً لتحقيق بعض المكاسب السياسية. فذلك خطأ فاحش. ولا يجلب أية فائدة لأحد. والتفكير على ذلك النحو وإرضاء الحسابات على ذلك يعتبر غفلة كبيرة لاصحابها. فالوضع ليس كذلك مطلقاً فقد ترك الشعب الكردي في هذا القرن الجديد كل همومه جانباً ويتطلع الى تحقيق الالتقاء الكبير مع الشعب التركي على ارضية الديمقراطية فلماذا لا يتم فهم هذه الحقيقة؟..

فهناك شعب قام بتجديد نفسه وتغيير ذاته ونظم نفسه. واليوم تقوم قيادة هذا الشعب بعد يد السلام، وتريد جعل نفسها وسيلة لتحقيق ظروف الحياة المشتركة وهذا حدث عظيم وفرصة كبيرة في الوقت نفسه لحياة مشتركة، والتطور الديمقراطي، وتحقيق السلام. والتغاضي عن رؤية ذلك هو موقف معكوس تماماً.

والآن يجب على الجميع رؤية الحقيقة بجميع جوانبها اكثر من أي وقت مضى، وطرح قضية بشكلها الصحيح. وبات ذلك ضرورياً وربما لم تكن تركيا مستعدة تماماً لهذا الأمر. ونحن نفهم ذلك. وربما تحتاج الى مزيد من الوقت. ولكن على الاقل يجب الابتعاد عن المواقف التي تسبب في انسداد المرحلة وهذا هو املنا وتوقعاتنا. والعالم المتحضر حريص على هذا التوجه ويتمسك بمواقف تفتح الطريق امامه. وبناء عليه يجب على حكومة الدولة التركية ان تتجاوب مع هذا التوجه وتتبنى موقفاً ايجابياً يساهم في تطوير هذا النهج

ويجب عدم التفكير في عكس ذلك. فالتفكير بعكس ذلك خطير جداً بالنسبة لتركيا ومستقبلها، ومن هذه الناحية يجب التفكير في وضع الشعب الكردي ايضاً ويجب عدم فرض نهج آخر غير نهج الديمقراطية والسلام علينا ايضاً ونحن نعلم بالحجم الكبير للأوساط التي ترى مصالحها في الحرب وتبني مصالحها الاقتصادية والسياسية على دماء الشعوب سواء أكانت خارجية أو داخلية ولا نقلل من شأنها، فهي التي تطلق نعرات الحرب وتستمر في التحريض. ونعلم بوجود المحرضين لدى الطرفين. ولهذا يجب على الجميع الالتزام بالبقظة والحذر، وعلى كل الأوساط الحساسة والتي تشعر بالمسؤولية ان تتخذ مواقف تتناسب مع مصالح الشعوب وتطلعاتها. وبالنسبة لنا فنحن مصممون على التمسك باستمرارية موقفنا المسؤولة في هذا الموضوع، ولكن رغم كل شيء ورغم كل الجهود فإن الأوساط الحاقدة والمساندة للحرب اذا استطاعت ان تسبطر على الوضع بميولها القائمة المظلمة. عندها سنعيد التفكير في مواقفنا ولا مفر في ذلك الوقت من التمسك بحقنا المشروع في الدفاع عن النفس بمستويات متقدمة.

ونحن لا نفتقر الى الخيارات البديلة في هذا الموضوع. وعلى الجميع أن يعلموا بهذه الحقيقة، ولكن آمالنا ورغباتنا هي عدم الوصول الى مثل ذلك الوضع. فالجميع في تركيا اليوم وكذلك الشعب الكردي يجب ان يتمسك ويدافع عن الطريق نحو السلام والديمقراطية. والاحتفاظ به سالكاً بل وتطويره. ونحن ايضاً سنساهم وندعم هذا التوجه ما دام الوضع قائماً

عضو المجلس الرئاسي لحزب العمال الكردستاني (PKK)

الرفيق جمال (مراد قرايلان)

2000/1/11

قرار ١٢ د٢ سيكون قرار القرن للشعبين الكردي والتركي

في هذه المرحلة التي يعيد فيها العالم ترتيب نفسه حسب مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان ليستقبل القرن الحادي والعشرين، حيث بات ذلك ضرورة لا بد منها ولا بد أن تأخذ العلاقات الكردية التركية أيضاً المقاييس المعاصرة أساساً لحل القضية في تركيا لتدخل بها إلى القرن الجديد، وبات هذا الأمر ضرورة ومهمة شريفة. ولهذا يجب تجاوز السلبيات والقيام بمتطلبات هذه المهمة التي تقع على عاتق كل من يعيش على أرض تركيا مهما كانت هويته وانتماؤه وأفكاره ومعتقداته. فالقرار الذي صدر عن قمة الأحزاب الحاكمة في تركيا التي عقدت في ١٢/د٢ بشأن إيقاف حكم الاعدام الصادر بحق أمينا العام الرفيق عبد الله أوجالان «عملاً» بقرار محكمة حقوق الإنسان الأوروبية بتجميد الملف لدى رئاسة الوزارة، حيث جاء ذلك مراعياً «بحاجة المرحلة وفتح الطريق أمام تلبية متطلباتها لأجل تطوير الجمهورية الديمقراطية.

إن هذا القرار عزز المسيرة والمواقف التي تعمل لأجل خلق تركيا الديمقراطية وتدفع الجميع نحو الانضمام إلى تطور تركيا وحمايتها والشعور بالفخر والاعزاز بالانتماء إليها ويعمل جاداً لأجل حل القضايا المُلِحة التي تواجهها. ذلك القرار التاريخي المهم أراح الشعبين الكردي والتركي إلى درجة كبيرة وبعث فيها السعادة.

لقد قام حزبنا بتقييم ودراسة القرار الذي اتخذه قادة أحزاب السلطة بجميع جوانبه. وتوصل إلى نتيجة لو أن الأطراف قامت بمتطلباته فإنه بشكل البداية لتطور تركيا على مسار الجمهورية الديمقراطية مما يحقق لها القوة والمنعة والاستمرار. ويمكن لهذا القرار أن يلعب دوراً تاريخياً مماثلاً لتعميد أماسيا في سنين حرب تحرير تركيا وإيصالها إلى النصر وتأسيس الجمهورية ليقوم بتأسيس تركيا الديمقراطية المعاصرة في هذه المرحلة الجديدة. والأمر المهم هنا هو إكمال هذه البداية بخطوات جديدة واستمرارها دون أي قلق أو أوهام. وعدم إعطاء الفرصة لأية ألاعيب داخلية أو خارجية، تلك التي تريد قطع الطريق أمام تركيا السعيدة التي يفتخر كل فرد بالانتماء إليها ويدافع عنها. ليأخذ هذا الوطن دوره المؤثر الذي يليق به في المنطقة والعالم.

وكما كان بالأمس هناك القوى الخارجية والداخلية اليوم أيضاً تريد خنق تركيا وإغراقها في مشاكلها، وتعرقل تعاظمها وتطورها بشتى الوسائل. وهؤلاء الذين يصرون على قرار الإعدام الصادر بحق أميننا العام ويستمرون في تحريضهم اليومي لأجل جني أرباحهم ومنافعهم لا يمكنهم أن يكونوا أصدقاء حقيقيين لتركيا، وسواء أكانت هذه التحريضات داخلية أو خارجية في هذا الموضوع فهي بالتأكيد تستهدف قطع الطريق أمام تركيا المتطورة، فالمؤامرة الدولية ضد أميننا العام كشفت عن هذه الحقيقة بكل أبعادها فهم أرادوا دفع الشعبين الكردي والتركي إلى صراع وفوضى ليكون مأزقاً لا يمكن الخروج منه. والأمين العام لحزبنا الرفيق عبد الله أوجالان استطاع رؤية أبعاد هذه المؤامرة ببصيرته الثاقبة منذ اللحظة الأولى ووضع كل ثقله وجهوده لأجل الحيلولة دون وصول المؤامرة إلى أهدافها. ذلك الموقف المتبصر الذي يعبر عن مصالح الشعبين الكردي والتركي من أميننا العام.

وتلك الجهود التي بذلها بمنتهى الإصرار والتصميم، فتح الطريق أمام تركيا لإصدار مثل هذا القرار القوي الحكيم لتدخل بذلك مرحلة جديدة. استطاع المسؤولون العقلاء في الجمهورية التركية أن يقيموا ويستفيدوا من الجهود التي بذلها أميننا العام، ليأخذوا موقفاً في اتجاه إزالة القضايا التي تعاني منها تركيا.

إن قرار القرن الصادر من قمة قادة الائتلاف يدل على دخول تركيا طريق السلام والديمقراطية بشكل لا يمكن التراجع عنه.

على المتعلقين من المسؤولين في تركيا، والقوى الديمقراطية، والقوميين الحقيقيين أن يكونوا واثقين من أن حزبنا سيلعب دوراً بناء ودافعاً للتطور واستمداد القوة ضمن إطار الجمهورية الديمقراطية، ولن يسمح بإضعاف تركيا والحاق الضرر بمنافعها، والشعب الكردي الذي لعب دور العضو المؤسس عند قيام الجمهورية سيلعب دوراً مماثلاً في تأسيس الجمهورية الديمقراطية، ولهذا فإن حزبنا وشعبنا يؤمن بضرورة الحوار مع الجمهورية التركية والقوى الديمقراطية في داخلها.

وانطلاقاً من هذا الإيمان وعلى أساس القرار التاريخي الصادر من قمة القادة فإننا نرى ضرورة البدء بالخطوات العملية وبدون تأخير لأجل تأمين الديمقراطية في تركيا وتأسيسها من جديد. والقيام بوضع الحل السلمي للقضية الكردية، ولأجل تأمين الأجواء الحرة السلمية لأجل أميننا العام حتى يتمكن من ممارسة نشاطه، وكخطوة أولى على هذا الصعيد فإننا نناشد كل القوى الديمقراطية إلى القيام بحملة ديمقراطية مؤثرة لأجل إلغاء حكم الإعدام، وتحقيق تضامن قوي وبذل جهود كثيفة لتحقيق هذا الهدف، وندعو المجتمع الدولي إلى مساندة ودعم هذه الجهود والاستمرار في تقويتها ومساندتها.

اللجنة المركزية لحزب العمال الكردستاني (PKK)•

14 - 2 - 2000

إلى أبناء شعبنا في جنوب كردستان والقوى الديمقراطية الوطنية

الشعب الكردستاني يدخل القرن الحادي والعشرين دون أن يستطيع حل قضاياه، ولكنه استطاع توفير وزيادة الامكانيات اللازمة لحلها، فبنضاله خلال القرن العشرين وأخيراً بالنضال العظيم الذي خاضه (PKK) أصبح الحل وشيكاً في جميع أنحاء كردستان، والشعب الكردستاني في الجنوب أخذ مكانه على مستوى مرموق في ذلك النضال لأنه متمسك بحريته.

ونظراً لأن التطورات شملت كل الأجزاء، فقد تم تجاوز وضع حصر التطورات في جزء واحد، ذلك الوضع الذي كان سبباً في ضعف وهزالة النضال، وذلك هو أكبر إنجاز حققه (PKK) في النضال التحرري الوطني، وإذا تمت الاستفادة بشكل صحيح من هذه الامكانيات العظيمة المتوفرة، فلا يمكن أن يحدث تراجع على صعيد النضال الوطني في أي جزء من كردستان، ولهذا يجب الالتزام ببالغ الدقة والحساسية في المحافظة على الوحدة الوطنية، والتصدي لكل المواقف التي تلحق الضرر بالنضال في الأجزاء الأخرى، فذلك هو الواجب الوطني.

لقد خاض (PKK) نضالاً مريراً وعظيماً ضد أكبر دولة في الشرق الأوسط، تلك التي كانت تشكل عقبة أمام حل القضية الكردية في كل الأجزاء، ذلك النضال الذي استمر لسنوات طويلة اعتماداً على الشعب وليس على القوى الخارجية، والذي أحدث تغيرات كبيرة في كردستان الشمالية، علاوة على التغيرات المهمة في كل أنحاء كردستان.

ومؤخراً قام (PKK) بإحداث تغيرات استراتيجية لأجل تحويل هذا التراكم وهذه التطورات إلى مكاسب ملموسة على أرض الواقع والحاصلة في المنطقة والعالم، حيث فتحت الاستراتيجية الجديدة الطريق أمام تطورات إيجابية جزئياً منذ الآن.

فإذا توحد ذلك مع النضال الجيد المتطور فإن حل القضية الكردية في تركيا يصبح ممكناً، مما يسهل حل القضية الكردية في مجمل الشرق الأوسط. ونظراً لأن الاستراتيجية الجديدة لـ(PKK) هي استراتيجية التحرر الكردية في القرن الحادي والعشرين فهي الاستراتيجية التي ستحقق التحرر لكل أجزاء كردستان وليس للشمال فقط، وهي التي ستحقق التحول الديمقراطي في عموم الشرق الأوسط، وفي الوقت نفسه تجعل من الأكراد قوة مهمة في المنطقة وأكثر المعترضين على هذه الاستراتيجية هم أولئك الذين يعيشون على استمرارية الحرب، ذلك القطاع الذي تحول إلى عصابات داخل الدولة التركية، وأولئك الذي لا يرغبون في حل القضية الكردية، ويدفعون الأكراد إلى التناحر فيما بينهم والدخول في صراع مع دول المنطقة. ويمارسون سياساتهم على هذا الأساس، بالاضافة إلى القوى الخارجية التي تتطلع إلى إفشال هذه الاستراتيجية، وتبذل جهوداً كبيرة لتحقيق ذلك. أما في الجنوب فهناك الحزب الديمقراطي (PDK) الذي يأخذ الدعم والمساندة من الخارج للدخول في صراع مع (PKK) لأجل الاحتفاظ بأغلبية حربية، ويتمكن من الوقوف على رجليه، ولا يتورع عن القيام بكل ما يستطيع لافشال هذه الاستراتيجية ويستمد قوته الحربية من تركيا ويحيا ويتحرك معها علماً بأن الحزب الديمقراطي (PDK) رد على نداءات وقف إطلاق النار الصادر من (PKK) بالاستمرار في الحرب، وهو الذي لعب دوراً نشيطاً في المؤامرة التي استهدفت القائد أبو وحزبنا، ولا زال يواصل جهوده لأجل تنفيذ الإعدام بحق القائد أبو، والقضاء المبرم على (PKK).

أما الاتحاد الوطني الكردستاني (YNK) فعلى الرغم من أنه لم يمارس هجوماً مسلحاً حتى اليوم، إلا أنه لم يتصدى لأولئك الذين يرغبون في نسف الاستراتيجية الجديدة بعد اعتقال أبو، ذلك الموقف الذي كان مأمولاً منه، ولكنه لم يفعل ذلك. وما نستطيع فهمه هو أن الحزب الديمقراطي يسعى لأجل تحريض الاتحاد الوطني الكردستاني (YNK) للتحامل على (PKK)، وبذلك يضرب عصفورين بحجر واحد فهو بذلك سيتمكن من بسط نفوذه على شعب الجنوب كاملاً، ويبعث الحياة في سياسته التي لم يستطع تمريرها حتى الآن بينما الاتحاد الوطني لا يتصدى لهذه السياسة نظراً لمنفعته اليومية البسيطة، وبذلك يقطع الغصن الذي يمتطيه.

إن الموقف السلبي نحو (PKK) لا يسفر سوى عن إضعاف النضال التحرري للشعب الكردي في كل أجزاء كردستان، وإن وجود قوة (PKK) هو سند ودعم أساسي لكل القوى الوطنية والقومية، فإذا كان الأكراد يمثلون قوة لها مكانتها في العالم وفي الشرق الأوسط حالياً فذلك نابع من وجود قوة (PKK).

إن جميع الشعب الكردستاني يعلم ذلك ويقدره عالياً، ما عدا الخونة والذين يفكرون بمصالحهم الضيقة من العملاء والدخلاء في صراع ضد (PKK) والعمل لأفشال الاستراتيجية الجديدة يعني التهجم على الشعب الكردي والإمكانيات التي نتجت عن النضال العظيم الذي خاضه هذا الشعب.

أبناء شعبنا العزيز:

إن القائد أبو و(PKK) خاضا نضالاً عظيماً لأجل تحرير الشعب الكردستاني، وأثبت (PKK) مراراً وتكراراً بأنه يعتمد على الشعب الكردستاني فقط في هذا النضال، بينما وجد شعبنا الضمانة الأكيدة لتحرره في القائد أبو وحزبه (PKK) وقام بتقديم كافة أشكال الدعم والمساندة في كل أجزاء كردستان. وشعبنا كان دائماً المستفيد الوحيد من كل ذلك و(PKK) أوصل نضاله إلى مرحلة جديدة في يومنا هذا وأحيا الاستراتيجية التي تستطيع تغيير تاريخنا المظلم تماماً.

إن (PKK) باستراتيجيته الجديدة مصمم على إيصال الشعب الكردي إلى الحرية، ويمتلك القوة والإمكانيات الكافية للتصدي لكل أشكال الهجوم وإفشاله اليوم وغداً مثلما كان دائماً عبر تاريخه، فقوة (PKK) هي قوة الشعب الكردستاني بكامله، وهو ينتظر ويأمل الالتزام بنفس الحساسية والدقة من كل القوى الوطنية الأخرى لأجل تحقيق الوحدة الوطنية والتضامن في سبيل كسب المستقبل حيث بات ذلك ضرورياً وملحاً أكثر من أي وقت مضى.

إن كردستان تحيا أياماً تاريخية، والمرحلة القادمة بالأهمية التي ستحدد مصيرنا في القرن القادم. ولهذا يجب أن لا نعطي الفرصة لأولئك الذين يريدون هدر إمكانيات التحرر التي توفرت نتيجة للجهود والآلام الكبيرة والتضحيات العظيمة بمواقفهم الملعونة السابقة. فلنتجنب آمال وتطلعات القوى الخارجية والداخلية التي تريد تحقيق مصالحها من خلال الإيقاع بين أبناء شعبنا والقوى الوطنية التي تمثل الشعب.

عاشت وحدة أبناء الشعب الكردي
عاش نضالنا التحرري
عاش القائد أبو
عاش (PKK)
تسقط الخيانة والعمالة

اللجنة المركزية لحزب العمال الكردستاني (PKK)
٤ كانون الثاني ٢٠٠٠

ندين تثبيت حكم الإعدام الصادر بحق المناضل أوجلان

في ٢٥/١١/١٩٩٩ ثبتت محكمة الاستئناف في أنقرة، حكم الإعدام الصادر بحق المناضل عبد الله أوجلان، رئيس حزب العمال الكردستاني (PKK)، وكما كان متوقعاً فإن هذا الحكم الجائر - الذي يعتبر في الأساس، قراراً سياسياً - استقبل برد فعل سلبي وامتعاض وعدم قبول من قبل الرأي العام الكردستاني والعالمي وغالبية الحكومات والمؤسسات الدولية ومنظمات حقوق الانسان، وحتى من قبل بعض الأحزاب ومراكز حقوق الإنسان التركية وأوساط في الرأي العام التركي. وكان أبرزها موقف الاتحاد الأوروبي، ومنظمة العفو الدولية، اللتان أعلنتا وبشكل صريح استنكارهما لهذا الحكم.

ومن المؤسف، أن هذا الحكم قد تزامن مع هجوم واسع شنه الجيش التركي وبمساندة مسلحي الحزب الديمقراطي الكردستاني، ضد قوات (PKK) في مناطق حفت طنين وأورمار وكارا وخواكورك ومناطق أخرى من كردستان الجنوبية، وبهذا فإن الحكومة التركية وبدلاً من أن تستجيب لنداء السلام الذي أطلقه المناضل أوجلان وحزب العمال الكردستاني ولمطالب الاتحاد الأوروبي ودول أخرى في العالم، لحل القضية الكردية بشكل سلمي وفي ظل الديمقراطية، فإنها تؤكد إصرارها على الاستمرار في موقفها العدواني ضد أبناء شعبنا وقضيته العادلة في كردستان الشمالية (تركيا).

نحن في حزب كادحي كردستان، في الوقت الذي ندين فيه وبشدة تثبيت حكم الإعدام بحق المناضل أوجلان والهجوم التركي على مقاتلي (PKK)، نطالب الرأي العام الكردستاني والتركي والعالمي وجميع الحكومات ومنظمات حقوق الانسان والأوساط والشخصيات السياسية والثقافية والاجتماعية في العالم وفي مقدمتهم المحكمة الأوربية لحقوق الإنسان، والاستمرار في الضغط على الحكومة التركية من أجل إلغاء هذا الحكم وإطلاق سراح أوجلان وإيقاف الحرب العنصرية ضد أبناء شعبنا الكردي وحل قضيته العادلة بشكل سلمي وديمقراطي عن طريق الحوار الذي يعتبر لغة العصر.

لقد أثبتت التجربة بأن الطريق الوحيد لحل جميع القضايا وعلى رأسها القضايا القومية هو طريق الحوار والسلام والديمقراطية وبعكسه فإن الحرب والقمع والاضطهاد، لا تجلب إلا المآسي وتعميق روح العداء بين الشعوب، لهذا على الحكومة التركية وجنرالاتها، ألا تعيش في أوهام الماضي وأن تتعامل مع المطالب العادلة لشعبنا في كردستان الشمالية بلغة العصر الذي يخدم مصالح تركيا قبل أن يصب في مصلحة شعبنا الكردي ويسرع في التئام جراح الشعبين الكردي والتركي.

السليمانية
١٩٩٩/١١/٢٦
حزب كادحي كردستان
المكتب السياسي

نداء من المثقفين العرب والأكراد لإطلاق سراح أوجلان والاعتراف بحقوق الأكراد وهويتهم

الحرية - بيروت

في نداء إلى الرأي العام العالمي ساندت مجموعة واسعة من المثقفين العرب والأكراد مبادرات زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان لإيجاد حل سلمي للقضية الكردية. واعتبرت خطوات الحزب تضحية من أجل السلام والديمقراطية. ودعا المثقفون الرأي العام العالمي والمسؤولين الأتراك القيام بما يقع على عاتقهم لوضع حد للصراع بين الطرفين كما طالبوا بالاعتراف بهوية الأكراد وضمان أمنهم واستقرارهم وإلغاء حكم الإعدام بحق الزعيم الكردي عبد الله أوجلان.

وجاء في النداء:

نحن المثقفين الأكراد والعرب، ندعو إلى إيجاد حل سلمي وديمقراطي للقضية الكردية في تركيا وذلك من خلال:

- الاعتراف بحق الأكراد في ممارسة لغتهم في جميع وسائل الإعلام والنشر.
- الاعتراف بهوية الأكراد وضمان أمنهم واستقرارهم ورفع كافة العقبات الإدارية والقانونية التي تحول دون تمتعهم بتلك الحقوق.
- كما نطالب بإلغاء حكم الإعدام بحق الزعيم الكردي عبد الله أوجلان.

إننا نتوجه بهذا النداء إلى الرأي العام العالمي وإلى المسؤولين الأتراك متمنين قيام الجميع بما يقع على عاتقهم من مهام وواجبات لوضع حد للصراع القائم بين المواطنين فالجميع بحاجة إلى العيش معاً بأخوة وسلام.

إننا نرى في مبادرات زعيم حزب العمال الكردستاني السيد عبد الله أوجلان من أجل السلام والديمقراطية وإرسال مجموعتي سلام إلى تركيا وانسحاب القوات الكردية منها خطوات جريئة وتضحية كبيرة من قبل الحزب في سبيل السلام.

إننا نعتبر بياننا هذا تواصلاً مع بيان المثقفين الأتراك ومثقفي الشعوب الأخرى الداعي إلى الحل الديمقراطي والسلمي في تركيا.

وقد وقع النداء العشرات من المثقفين العرب والأكراد في معظم عواصم المنطقة.

"الديمقراطية" تدين القرار التركي وتدعو لحملة دولية لإنقاذ الزعيم الكردي

- الحرية - بيروت

أدانت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين "إصرار حكومة أنقرة على قرار الاعدام بحق القائد الوطني الكردي عبد الله أوجلان ورفضها نقض القرار، خاصة وأن أغلبية دول العالم بما في ذلك دول أوربا الغربية قد أعلنت عن ضرورة الغاء هذا الحكم والعودة لبحث قضية أوجلان من الباب السياسي وليس من موقع اعتبارها قضية جنائية".

وأكد الرفيق علي فيصل عضو المكتب السياسي للجبهة في تصريح له في ٩٩/١١/٢٨ "تضامن الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات وتضامن الجبهة مع قضية الكفاح العادل الوطني التحرري للشعب الكردي ونضاله من أجل حقوقه القومية والثقافية والروحية".

وشدد الرفيق فيصل على أن "الشعبين الفلسطيني والكردي في خندق واحد من أجل الحرية وحق تقرير المصير والتقر بالحقوق الوطنية على التراب الوطني لكل منهما" وطالب "جميع المؤسسات الدولية والهيئات الحكومية وغير الحكومية في العالم قاطبة التدخل من أجل إنقاذ حياة المناضل أوجلان واعتبار قضيته مسألة سياسية بالدرجة الأولى".

السادة رئيس وأعضاء مجلس النواب التركي

بواسطة السفارة التركية - عمان - مجموعة دفاع محامو أوجلان.

تحية وبعد:

لقد تلقينا قرار المحكمة بالمصادقة على إعدام القائد الكردي عبد الله أوجلان بمزيد من الاستنكار والادانة والسخط الشديد.

إن قرار إعدام المناضل عبد الله أوجلان لا ينفص من عدالة القضية الكردية ولن يوقف نضال الشعب الكردي وطليعته حزب العمال الكردستاني من أجل نيل حقوقه القومية المشروعة ويقطع الطريق على طروحات القائد الكردي بالبحث عن حل ديمقراطي يعترف بالحقوق القومية للشعب الكردي، ويكفل للدولة التركية تطورها بشكل ديمقراطي وينتشلها من دوامة العنف والانقلابات العسكرية ويساعد على إزالة التحفظات الأوربية على انضمام تركيا للاتحاد الأوربي.

إننا ندعوكم لعدم التصديق على قرار الإعدام والإفراج فوراً عن القائد أوجلان والتعامل بإيجابية مع اقتراحاته المتكررة من أجل حل سلمي عادل للقضية الكردية.

المطالبة بإلغاء حكم الإعدام ضد أوجلان

أكدت الأحزاب والشخصيات والهيئات الوطنية الأردنية تضامنها مع قضية الكفاح الوطني العادل للشعب الكردي في تركيا من أجل حقوقه الوطنية والثقافية والروحية.

ودعا الموقعون الحكومة التركية إلى إلغاء قرار الإعدام الصادر بحق الزعيم الكردي المناضل عبد الله أوجلان باعتبار أن هذه القضية سياسية وليست جنائية. خصوصاً وأن جميع دول العالم خصوصاً أوربا.. تقف ضد قرار الإعدام الجائر الذي صدر بحقه.

وطالب الموقعون مختلف الدول والهيئات الدولية والأحزاب العربية الضغط والتدخل من أجل إنقاذ حياة المناضل أوجلان، وفي الوقت الذي قدم فيه من سجنه مبادرات عديدة تدعو إلى وقف سفك الدماء والوصول إلى حلول سياسية للمسألة الكردية في تركيا.

عمان في 1999/11/29

الشاعر محمد بلال يوسف في ذمة الخلود

إثر حادث مؤلم وقع على طريق حلب - غرين بتاريخ ٢٠٠٠/١/١٤

- فقد المجتمع الكردي الشاعر والكاتن الوطني المعروف محمد بلال يوسف الذي ولد في قرية عطائلي التابعة لناحية راجو في ١٩٧٧/٥/٩
- للشاعر اهتمامات روائية وقصصية ومسرحية - حيث كان ينبوع المعرفة والعطاء الثقافي
- صدر له حديثاً مجموعة شعرية بعنوان (ثوبات الحب والجنون) ورواية بعنوان (صرخة امانوس) ومجموعة شعرية بعنوان (انكيدو)
- شارك في عدة ندوات ثقافية - يوجد له عدة مخطوطات لم تنشر بعد.
- حادثة وفاته كان لها أثر بالغ على كل من عرفه وقرأ له.

أبجدية المراثي

أيتها المدينة العارية كالنخلة تماماً
أدعوني لكتابة مرثية عن دمي المباح
لكائنات الله
فموتي بكارة الزيف القادم من
تراتيل الزرادشتيين
والأزقة عارية
تماماً كالقصيدة المشردة حين تمتح
صدرها الحانتي
طريق ينزف من عذاباتي
أيتها المدينة الصحراء كدمي
افتحي صنوات ارقدك لتزيف الشمال
حين تعلن الجهات هزيمتها
أتحول إلى كارثة كوني
كمنصوف شرقي، أدعوكم أيتها المدينة
نهدة الونيسة
نهدة الحانة
نهدة المآذن المشردة كالقصيدة
أكتبي مرثيتي، أنا بانتظارك
وإذا كنتن تعتبرين المراثي تقتلني
لا بأس أكتبي مطراً
فلي هذا الفصل المطير بمدائح الدمع
حولت دمي إلى أبجدية

سماوية!

محمد بلال يوسف